

أحمد عزابي

(١٨٤١-١٩١١)

oooooooooooooooo

زعيم مصرى حتى النخاع

لم يجد قاسما مشتركا مع حكام بلاده

لوقف العنف البريطاني اللامتناهى - "تردد الفرنسى

البشع ضد المصريين الوطنيين الأحرار



حسين حسنين

أحمد عرابي

(١٨٤١-١٩١١)

0000000000000000

- رقم الإيداع: ٢٠٠٨/١٣٨٥٧
- الترقيم الدولي: I.B.S.N.977-17-5854-3



حسين حسنين

- حسين على محمد حسنين
 - أحمد عرابي (١٨٤١-١٩١١)
 - رقم الإيداع : ٢٠٠٨/١٣٨٥٧
 - الترقيم الدولي : I.B.S.N.977-17-5854-3
 - للاستفسار : e-mail : husseinaly@link.net
 - طباعة داخلية : عبد الله محمود
 - حقوق الطبع محفوظة للمؤلف:
- يحظر كافة أشكال النسخ أو إعادة الطبع
بدون تصريح من المؤلف ،كما يحظر
الاقتباس بدون الإشارة الى المصدر.



الفهرس

- المقدمة.
- الفصل الأول: عرابى فى عهد سعيد باشا.
 - (١) المرحلة الأولى من حياته .
- الفصل الثانى: عرابى فى عهد الخديوى إسماعيل .
 - (١) عرابى وخسرو باشا.
 - (٢) عرابى وحملة الحبشة الثانية.
 - (٣) الوزارة المختلطة وثورة الضباط المصريين.
- الفصل الثالث: عرابى فى عهد الخديوى توفيق .
 - (١) تشنج سياسى فور تولى الخديوى توفيق عرش البلاد.
 - (٢) حادثة قصر النيل.
 - (٣) واقعة قصر عابدين.
 - (٤) التدخل البريطانى الفرنسى لإجهاض الحركة الوطنية.
 - (٥) مذبحة الإسكندرية.
 - (٦) ضرب الإسكندرية.
 - (٧) مهزلة محاكمة عرابى ونفيه للخارج.
- الفصل الرابع: عرابى فى عهد الخديوى عباس حلمى الثانى.
 - (١) ماذا حدث فى المنفى للزعماء السبعة؟
 - (٢) الرحيل فى صمت رهيب لا يليق بالزعيم.

- النتائج.
- التوصيات.
- المراجع.
- صدر للمؤلف.

المقدمة

كانت علاقة أحمد عرابى بسعيد باشا جيدة إلى حد بعيد حتى إعتبره عرابى نصيرا للفقراء وداعما لحركة التحرر الوطنى من النفوذ الأجنبى . بينما علاقته بالخدوى إسماعيل لم تكن منذ بدايتها جيدة بسبب التناقض الواضح بين فكر الرجلين وقدرة الدهاة الذين سعوا إلى توسيع الهوة بينهما وكان على رأس هؤلاء خسرو باشا الذى أشاع عن عرابى بأنه مناهض لنظام الخديوى إسماعيل ومؤسس لأحد الجمعيات السرية التى تعمل ضده ، وأنه صلب الرأى وشرس الأخلاق وفلاح ولا يصلح أن يكون قائدا عسكريا . أما علاقة عرابى بالخدوى توفيق ، فقد كانت متغيرة بين دافئة وتوترة ، وقد لعب الإنجليز والفرنسيين كل الأدوار لإحداث الواقعة بينهما ، ونجح البريطانيون فى نهاية الأمر حيث كان هدفهم تدمير الحركة الوطنية حتى يسهل لهم احتلال مصر والسيطرة على قناة السويس بإعتبارها شريان المواصلات لأهم مستعمراتها بالهند . وفى النهاية استطاع الإنجليز إفساد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية مما أثر بالسلب على الروح الوطنية عامة والحركة العرابية خاصة حتى تم نفي عرابى إلى خارج البلاد . وعندما عاد عرابى من المنفى فى عهد الخديوى عباس حلمى الثانى ، كان جل شىء وليس كله قد تغير ، وظل عرابى محمدا إقامته حتى توفى فى صمت رهيب .

الفصل الأول

عرايى وعهد سعيد باشا

(١٨٥٤ حتى يناير ١٨٦٣)

(١)

المرحلة الأولى من حياته فى

عهد سعيد باشا

إسمه بالكامل أحمد محمد عرابى وافى غنيم إبراهيم عبد الله حسن ابن الإمام الحسين ابن على أبى طالب كرم الله وجهه ، ووالدته هى السيدة فاطمة بنت سليمان زيد إبراهيم مقلد . كان والده محمد عرابى شيخاً جليلاً رئيساً على عشيرته عالماً ورعاً .

ولد أحمد عرابى فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ جرية الموافق ٣١ مارس عام ١٨٤١ ميلادية بقرية "هرية رزنة" التابعة لمدينة "بو بسط" والمعروفة حالياً بـ "تل بسط" بمحافظة الشرقية . وبدأ تعليمه بحفظ القرآن الكريم وبعض العلوم الدينية فى المكتب الذى أنشأه والده خصيصاً لتعليم الأطفال الذى كان تابعاً للجامع الأزهر . بعد ذلك أمر والده بتدريس الفقه فى ذلك المكتب ، وكانت دروس الفقه تتم بعد عصر كل يوم ، وبعد صلاة العشاء أيضاً . توفى والده فى ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤ هـ بمرض الكوليرا عن عمر يناهز ٦٣ عاماً ، وكان أحمد فى الثامنة من عمره . قامت والدته بتربيته تحت رعاية أخيه الأكبر . وفى ١٤ شوال عام ١٢٧٠ هـ جرية تولى سعيد باشا حكم البلاد ، وأصدر أمراً بضرورة إنتظام أولاد عمد القرى والنجوع والكفور وأولاد المشايخ فى

سلك العسكرية . وتقدم أحمد عرابى للإلتحاق بالعسكرية فى ١٥ ربيع الأول عام ١٢٧١ الموافق ٦ ديسمبر عام ١٨٥٤ ميلادية أى وهو فى الرابعة عشر من عمره تقريبا .

ونذكر هنا أن سعيد باشا كان محبوبا لدى رعيته ، وكان مستنيرا محبا للأجانب ومشجعا لهم على العمل بمصر جنبا إلى جنب مع المصريين . ولكن الشىء الهام الذى يذكر له إهتمامه الشديد بالجيش وبالمعاهد والمدارس الحربية ، وكان يعمل بكل جد على تقوية جيش مصر فبنى قلعة القناطر الخيرية على رأس الدلتا وجعل لها حصونا وإستحكامات وأبراجا وثكنات عسكرية ونقل إليها مدرسة الهندسة العسكرية وبلغ إهتمامه بها درجة تفوق الوصف . ومع ذلك لم يشترك الجيش المصرى الذائع الصيت فى عالم ذلك اليوم سوى فى حروب القرم التى بدأت فى عهد عباس الأول وإنتهت عام ١٨٥٦ بين تركيا وروسيا.

وبالعودة إلى عرابى : فقد تخرج من المدرسة العسكرية برتبة ملازم ثان فى ١٥ ربيع أول عام ١٢٧٥ هجرية الموافق ٢٥ نوفمبر ١٨٥٨ ميلادية ، ثم رقى إلى رتبة ملازم أول فى ١٧ جماد الثانى سنة ١٢٧٥ هجرية ٢٣ فبراير عام ١٨٥٩ ، وإلى رتبة نقيب فى ١٣ شعبان من نفس العام ١٨ أبريل ١٨٥٩ ، وإلى رتبة رائد فى ١٥ شعبان من نفس العام أيضا الموافق ١٧ ديسمبر ١٨٥٩ ، وإلى رتبة مقدم فى عام ١٨٦٠ ميلادية ، ورقى إلى رتبة عقيد فى ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧

هجريه الموافق ١٨٦١ ميلاديه وهي المرة الأولى التى يصل إليها
مصرى وهو ما إعتبر إنجازا غير عادى لـ أحمد عرابى آنذاك . ثم
ترقى بعد ذلك فى عهد الخديوى توفيق باشا إلى رتبة أمير آلاي (عميد)
فى رجب سنه ١٢٩٦ هجرية الموافق يونيو عام ١٨٧٩ ، وأخيرا رقى
إلى رتبة اللواء فى ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هجرية الموافق عام ١٨٨٢
ميلاديه . ويقول عرابى فى مذكراته أن مدة خدمته بالجيش المصرى فى
عهد سعيد باشا كانت كلها أسفار ومشاريع حربية من الإسكندرية إلى
مريوط ، ومنها إلى دمنهور ، ثم إلى القاهرة . ومدينة الخاتكة ،
والعباسية ، وكذلك طره ، ثم إلى بني سويف . وأيضا جبل الطور
بمديرية المنيا ، إلى قنا ، وكذلك سهل وادى الملوك بمدينة إسنا . وذهب
عرابى مع سعيد باشا إلى المدينة المنورة لزيارة النبي صلى الله عليه
وسلم . ويقول أحمد عرابى فى هذا الخصوص : " كان سعيد باشا محبا
لتقدم وتطور المصريين " .

وقد إنتدب أحمد عرابى لإختيار وتدريب عساكر من أهالى المناطق
الحجازية بالجزيرة العربية التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية وذلك
للمحافظة على القلاع والحصون الحجازية التابعة للتاج المصرى هناك ،
ويذكر أنه سافر من القاهرة إلى مدينة السويس فى طريقه إلى الحجاز .
ويذكر أنه لما وصل عرابى إلى الجزيرة العربية فى أول رمضان عام
١٢٩٢ هجرية توجه وجنوده على ظهر الجمال إلى قلعة (نخل) بكسر

النون والخاء . وفى (نخل) قام عرابى بإختيار عدد من الشباب الأشداء من نفس المنطقة لتجنيدهم وتدريبهم على الدفاع عن قلعة نخل وإحلالهم محل العساكر المصرية الذين تقرر عودتهم إلى القاهرة بطريق البحر الأحمر . كما قام عرابى بإنشاء عدة مكاتب لتعليم الأطفال القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم فى المنطقة المحيطة بالقلعة وعهد بمباشرة تعليمهم إلى وكيل القلعة وفقهه بلدة نخل . ثم توجه عرابى إلى خليج العقبة لمباشرة أعماله هناك بقلعة العقبة وما تتطلبه من إحتياجات أمنية . وبعد ذلك توجه إلى قلعة (المويلح) ثم إلى قلعة (ظبا) ثم إلى قلعة (الوجه) ونظم عرابى فى كل من هذه القلاع ما يلزمهم من العساكر من أبناء المناطق الحجازية المحيطة بها للمحافظة على تلك القلاع وتأمينها بكل ما يلزمها ، وقد أنشأ فى كل المناطق الحجازية المجاورة لتلك القلاع مكاتب لتعليم الأطفال والكبار وجعل تلك المكاتب التعليمية تحت مراقبة وكلاء القلاع المذكورة ثم أرسل جميع العساكر المصرية الذين تم إحلالهم بعساكر جدد إلى مصر بطريق البحر الأحمر . بعد الإنتهاء من مهمته عاد إلى مصر بحرا حيث عرج على مدينة القصير ، ثم براً إلى مدينة قنا ثم بحراً إلى مدينة أسيوط وبعد ذلك أخذ طريق السكة الحديدية إلى الجيزة ، فإلى القاهرة . وقد إستغرق إنجاز هذه المأمورية نحو خمسة وأربعين يوماً . وبعد وصوله إلى القاهرة بعشرة أيام ، طلب منه التوجه مباشرة إلى ميناء مصوع بإفريقيا

باعتبار ضابط الشؤون الإدارية المسئول عن حملة الحبشة حيث كان مكلفاً بنقل الأسلحة والذخيرة والمؤن إلى الجيش أينما كان . ومكث عرابي هناك حتى إنتهاء تلك الحملة التي بسببها بيعت حصص الحكومة المصرية في قناة السويس سرّاً بدون إشهار مزاة عنها للحكومة الإنجليزية بمبلغ زهيد لا يزيد عن أربعة ملايين من الليرات الإنجليزية. وهنا يقول عرابي عن سعيد باشا: " لقد قضيت بخدمتي العسكرية في عهد سعيد باشا ستة أعوام إلا عشرين يوماً هي أسعد أيام خدمتي بالجيش ، فقد كنت خالي من الأكدار الدنيوية ، وكنت فيها عزيزاً مكرماً عند حضرة محمد سعيد باشا ، وكثيراً ما كان يشركني معه في مشاريع المناورات الحربية وينيبني عنه في تلقينها إلى أكابر الضباط بحضرته... ولشدة إعجابه بي أهداني كتاب تاريخ نابليون بونابرت باللغة العربية طبعة بيروت ، وأذكر أنه كان شديد الغضب والحنق على الفرنسيين بعد تغلبهم على مصر، وجعلها مطمعا للأجانب.. " . ويضيف عرابي: " ولما قرأت كتاب نابليون شعرت بحاجة مصر إلى حكومة دستورية ، وإزداد هذا الشعور عندما سمعت خطبة ألقاها المرحوم سعيد باشا في مأدبة بقصر النيل حضرها عدد من العلماء والرؤساء الروحانيين وأعضاء العائلة الحاكمة وأعظم رجال الحكومة من الملكيين والعسكريين بعد تناول الطعام في سرادق كبير ... وقال رحمه الله مرتجلاً : " أيها الأخوان .. أني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ

فوجدته مستعبدا لغيره من أمم الأرض... فقد توالى عليه دول ظالمة كثيرة كالغرب من الرعاة (الهكسوس) والأشوريين والفرس حتى أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان، وهذا قبل الإسلام... وبعد تلك المرحلة تغلب على مصر كثير من الدول كالأمويين والعباسيين والفاطميين من العرب، وكذلك من الترك، والأكراد والشركس... وكثيراً ما أغارت فرنسا على بلادنا مصر حتى احتلتها في أوائل هذا القرن في زمن (بونابرت) ... وحيث إني اعتبر نفسي مصرياً فوجب علي أن أعمل على تعليم أبناء شعبي وأهذبهم تهذيباً حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغني بنفسه عن الأجانب في بلادنا... وقد عاهدت نفسي على إبراز ذلك وترجمته من الفكر إلى العمل على أرض الواقع ". ويضيف عرابي: " ولما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حائقين مدهوشين مما سمعوا... وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحاً واستبشاراً.... وأما أنا فقد اعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس نظام "مصر للمصريين". وفي سنة ١٢٧٨هـ رأى الأمير محمد سعيد باشا أن الحكومة مدينة لمعامل ألمانيا وفرنسا بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ثمن بناء حوض للسفن بالسويس ومدافع كروب من ألمانيا، وملابس ومهمات حربية وأسلحة جديدة من فرنسا. ونتيجة لذلك إضطر سعيد باشا إلى إصدار أمر بتسريح عساكر الجيش وبيع ما في المخازن الأميرية من الأمتعة

الثمينة... وكذلك بيعت جميع المعامل والورش القديمة الموجودة بالقاهرة وسائر المحافظات والمديريات حتى يمكن سداد ذلك الدين. كما أمر سعيد باشا بإعطاء كل من يرغب في التقاعد مبكراً من خدمة الحكومة أرضاً معاشاً له ولأولاده من بعده وبإحالة الضباط إلى المديريات والمحافظات للعمل بنصف مرتباتهم. وعندما تحسنت الأحوال بعد سداد الدين تم استدعاء العساكر والضباط ثانية وألغيت الضريبة المؤقتة. وفي أوائل سنة ١٢٧٩ هـ سافر سعيد باشا إلى أوروبا لمعالجة نفسه من مرض السرطان، وهناك كتب وصيته إلى ابنه في مصر (وهو إسماعيل باشا) قال فيها: " بما أن الضباط قد اشتغلوا بملازمة نسائهم، وتركوا دروسهم العسكرية... ولو تركناهم على هذه الحال التي لا تعود عليهم إلا بالوبال لفقدوا العافية والنظر وصاروا عبرة لمن اعتبر... وبما أننا نحن الذين ربيناهم على القوة والجلد، فلا يصح لنا تركهم في هذه الحال التي ذكرناها، لذلك يجب استدعائهم فوراً وعدم تمكينهم من نسائهم حتى ولا بالنظر اليهن والتشديد عليهم بمداومة بالتدريب وتدريس القوانين ليلاً ونهاراً في قصر النيل ". وفي صباح ٢٧ رجب عام ١٢٧٩ هجرية توفي سعيد باشا.

الفصل الثانى

عرايى وعهد إسماعيل باشا

(يناير ١٨٦٣ وحتى ٣٠ يونيو ١٨٧٩)

حتى تكون الصورة أكثر وضوحا علينا أن نتعرف سريعا على الخديوى
إسماعيل: ولد بالقاهرة عام ١٨٣٠ ، وهو ابن إبراهيم باشا القائد
العسكرى المصرى الإسطورة ، وحفيد محمد على الكبير . تلقى تعليمه
الأولى بالقاهرة ، ثم أرسله جده مع بعض الأمراء ليكمل دراسته بكلية
سينت سير العسكرية بفرنسا . عاد إلى مصر عام ١٨٤٩ بعد أن حصل
على قسط وافر من العلوم العسكرية كى يكون خلفا لوالده فى بسط نفوذ
مصر جنوبا . وبالإضافة إلى علومه العسكرية ، درس الدبلوماسية
وقواعد البروتوكول ، وعلوم الدولة المؤسساتية بهدف بناء دولة
عصرية وحديثة . وفوق كل ذلك كان وسيما وحذايا وخشنا وعلى جانب
كبير من الذكاء الإجتماعى والسيطرة على من حوله بجاذبية حديثه
وإتقانه لعدة لغات أوربية ، إضافة إلى العربية . وكان إهتمامه زائدا
بالجيش حيث بلغت قوته فى عهده نحو ٢٧٠٠ ضابطا و ٨٥ ألف جندى
وحوالى ١٩٠٠ إلى ٢٠٠٠ خريجا سنويا من المدرسة الحربية التى
أعطاه إهتماما كبيرا من حيث الدراسة العسكرية الحديثة والتدريب على
شتى فنون القتال . أما الأسطول الحربى البحرى فقد بلغ فى عهده نحو
١٨ بارجة حربية منها ٣ بواخر خصوصية أهمها المحروسة ، إضافة
إلى الإهتمام بمدرسة تعليم ضباط البحرية وجنود الصف .

عرايى وخسرو باشا

فى مساء ٢٧ رجب ١٢٧٩ هـ، تولى إسماعيل (باشا) حكم البلاد ، وعلى الفور أمر بجمع العساكر والضباط وإعادة تنظيم الجيش وتحديثه وتجهيزه بالجنود والعتاد لإستكمال ضم المناطق الأفريقية تحت النّاج المصرى . فى ذلك الوقت كان أحمد عرابى برتبة قائمقام (عقيد) وقائدا للكتيبة السادسة مشاة ، ويذكر أنه لم يحظى برتبة العقيد من المصريين فى ذلك الوقت سوى عدد قليل ومنهم أحمد عرابى . ولسوء حظ عرابى قام الخديوى إسماعيل بترقية خسرو باشا (جركسى الأصل) إلى رتبة أميرآلاى(عميد) وتولى الرجل رئاسة اللواء الثالث المكون من الكتيبتين الخامسة والسادسة على الرغم من أحقية عرابى فى الترقية بإعتباره الأقدم والأفضل عسكريا . وهكذا أصبح خسرو باشا القائد الأعلى لأحمد عرابى . وعندما اكتمل حشد العساكر وكتائب المشاة والسوارى فى ميدان منطقة(طره) بسفح جبل المقطم أقيمت التدريبات القتالية التى حضرها الخديوى إسماعيل وجميع قادة الجيش. وبعد الإنتهاء منها قام الخديوى بدعوة جميع الضباط الكبار من رتبة البكباشى(مقدم) فما فوقها إلى مأدبة طعام فخمة فوق ظهر سفينته البخارية ، وكان بها كل أنواع المأكولات والمشروبات الكحولية وغيرها، وقد تناول عرابى الطعام.

فقط . وبعد الإنتهاء من تناول الطعام والشراب أعلن الخديوى شكره لضباط الجيش على ما أبدوه من جهوزية للقتال ، وأمر حكومته بإعطاء لكل ضابط من الحاصلين على رتبة الباشاوية خمسمائة فدان، ولكل من قادة الكتائب مائتي فدان، وكل ضابط من القائم مقامات مائة وخمسين فداناً من الأراضى الزراعية التى تملكها الدولة فى مديرتي الغربية والمنوفية . وخرجت الأوامر من المعية الخديوية إلى مسئولى المديرتين المذكورتين بتسليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب التى أعلن عنها الخديوى . ولكن عند الشروع فى استلام تلك الأقطان ظهر ظلم القائمين بالتنفيذ وتجسم بأكمل معانيه . فقد توجه كل ضابط من المنعم عليهم بالأرض وحصل على أمر بتسلم عدد الأقدنة من مسئول المديرية وبدلاً من تسلم الأرض التى أشار إليها الخديوى قام كبار الضباط بوضع أيديهم بالقوة على أفضل الأراضى تربة وخصوبة التى يملكها الفلاحين وساعده فى ذلك مسئولى المديريات الذين قاموا بطرد الفلاحين من أراضيهم وإعطائهم بدلاً منها أراض أخرى فى أماكن أقل خصوبة وأقل جودة . وكانت تلك أول مظلمة من المظالم التى وقعت فى عهد الخديوى إسماعيل . أما عرابى ، فقد واجه مشاكل من نوع آخر مع خسرو باشا ، وهنا يقول عرابى: " كان خسروا باشا رجلاً جاهلاً متعصباً لبنى جنسه ، ولكي يتخلص منى فقد أخبر وزير الحربية إسماعيل باشا سليم (رومي الأصل) بأننى صلب الراى شرس الأخلاق لا أنقاد لأوامره ولا أحفل بما

يصدر منها عن ديوان الحربية . وبناء على تلك الوشاية طلب وزير الحربية من خسرو باشا وقف تسليم عرابى تلك الأتليان التى أقرها الخديوى على الضباط لحين التحقيق فيما قاله خسروا باشا حول أحمد عرابى . وعليه عرض وزير الحربية الأمر على الخديوى شفاهة، وصدر بناء على ذلك أمر الخديوى إلى مديرية الغربية بعدم تسليم أحمد عرابى تلك الأتليان حتى إشعار آخر . ثم أمر وزير الحربية بإجراء تحقيق فوري مع عرابى ، وبالفعل شكل لذلك مجلس عسكري برئاسة حسين باشا الطوبجي وعضوية العميد محمد بك أمين قائد الكتيبة الخامسة ونائبه المقدم رشيد بك راقب وغيرهم من الجركس والترك . وهنا يقول عرابى: " كان خسروا باشا يهدف من وراء تلك المكيدة العمل على إقصائي من مركزي حتى يتسنى له ترقية أحد معارفه ويدعى مصطفى سليم أحد بكباشيه السرايا التي كانت تحت إدارتي إلى رتبة القائمقام (عقيد) ومن ثم يمكنه التخلص مني نظرا لكون مصطفى سليم جركسيا مثله ، ولكونه أيضا صهر جاهين كنج باشا قومندان اللواء الأول " . ويرجع سبب ذلك العداء إلى موقف سابق وقع بين عرابى وخسرو باشا وذلك عندما عقد إمتحان ترقية الضباط الصغار بحضور لجنة كان يرأسها خسرو باشا وبحضور عرابى كعضو في تلك اللجنة أيضا... وبعد الإنتهاء من الإمتحان وظهر النتيجة تطلب الأمر إعتماؤها من أعضاء اللجنة التي أشرفت على الإمتحان ... وبالفعل إعتمدها

غالبية الأعضاء أمام خسروا باشا وعندما طلب من أحمد عرابي التوقيع عليها لإقرار الترقية رفض عرابي التوقيع . ولم يتوقف الأمر عند حد الرفض فقط ، بل أعلن عرابي أمام الجميع أنه برفض التوقيع على الراسبين بأنهم ناجحين ، وأصر على عدم ترقية ملازم ثانٍ يدعى حسين أفندي لأنه راسب في الإمتحان ولأن خسرو باشا يريد نجاحه وترقيته بسبب المحسوبية وصلة القرابة بدلا من ضابط آخر نجح في الإمتحان ولكن خسرو باشا شطب اسمه ووضع حسين أفندي بدلا منه . ولعل ذلك هو ما جعل خسرو يأخذ موقفا معاديا من عرابي . وبالعودة إلى نتائج تحقيق المجلس العسكري مع عرابي ، فقد ثبت براءته من هذه المكيدة، ومع ذلك حكم المجلس العسكري بحبسه ٢١ يوماً محاباة لخسرو باشا ووزير الحربية إسماعيل باشا سليم . ولكن عرابي إستأنف الحكم وطلب إحالته إلى المجلس العسكري الأعلى للبت في الإستئناف ، وعليه جاء حكم الإستئناف بإلغاء الحبس وحفظ الأوراق لفساد التهمة وثبوت تزويرها . وقد ترتب على حكم البراءة وقوع خلاف بين وزير الحربية إسماعيل باشا سليم " أصله مملوكاً رومي " وبين رئيس المجلس العسكري الأعلى علي باشا سري " وهو أرناؤطي الأصل " بسبب إلغاء حكم المجلس الابتدائي . فقد كان وزير الحربية يريد تأييد الحكم الابتدائي تصديقا لما أخبر به الخديوى سابقاً ، وليؤكد وجهة نظره إضطر للذهاب ثانية إلى الخديوى وطلب منه ضرورة رفت رئيس المجلس العسكري

ورفت أحمد عرابي أيضا لعدم الإنصياح لأوامره . وبالفعل تحقق له ما أراد . لكن في نفس الأسبوع الذي رقت فيه عرابي من الجيش أصدر الخديوي أمرا بإلغاء سرايا اللواء الثالث الذي كان تحت إمرة خسرو باشا وتم توزيع تلك السرايا على الكتائب الأخرى . "وتظهر بركات أحمد عرابي" ويتم رقت البكباشي مصطفى سليم مدة عشر سنوات من الجيش ، ثم يصاب حسين باشا الطوبجي بشلل يودي بحياته ، كما أصيب محمد بك أمين الذي وافق على محاباة خسرو باشا بشلل أيضا . أما أمين بك القبرصي(رومي الأصل) ناظر القسم التركي بديوان الحربية فقد أصيب بكارثة قبل موته بسبب قيامه بتزوير أمراً خديوياً مالياً، وعندما كشف التزوير تم سجنه وحاول الإنتحار وهو في السجن بطعن نفسه بسكين ، ولكن تم معالجته ، ثم أرسل إلى السودان ولكنه مات قبل وصوله إلى الخرطوم . وبخصوص وزير الحربية إسماعيل باشا سليم فقد توفي بعد ذلك بكثير عندما أكل فريكا مسموما أثناء تواجده في كريت لمتابعة الحرب المصرية هناك ، وأرسلت جثته إلى مصر ودفن في قراقة (مدافن) الإمام الشافعي . أما عدو عرابي وخصمه اللدود خسرو باشا فقد أرسل إلى السودان . ويقول عرابي في هذا الخصوص: " كل من اشترك في تلك المكيدة ضدي أصيب بمصيبة عظيمة (أطلق على عرابي بعد ذلك بالشيخ عرابي خاصة بين أصدقائه، وظهر وقتها قول مأثور: اللي يجيى علي عرابي ما يكسبش) " . وبعد

موت وزير الحربية مسموما بالفريك فى جزيرة كريت ، تقدم عرابى يشكو حاله إلى الخديوى إسماعيل باشا وإلتمس فى شكواه فحص أوراق قضيتة الموجودة بديوان المعية الخديوية وإتصافه ، وطلب عرابى من راغب باشا باشمعاون الخديوى بالنظر فى مظلمتة، خاصة وأن راغب باشا كان له نفوذ كبير فى جميع المصالح الأميرية . وفى الحال كتب راغب باشا لديوان وزارة الحربية يطلب جميع الأوراق المتعلقة بقضية عرابى ، وبناء على ذلك أرسلت جميع الأوراق الخاصة بها إلى ديوان المعية الخديوية . وقام بفحصها إبراهيم باشا خليل رئيس قلم العرضحالات، وكتب عنها نتيجة الفحص الذى توصل إليه، وأوضح فيه أنه تم تليفق القضية لأحمد عرابى. ثم عرض إبراهيم باشا النتيجة على الخديوى إسماعيل ، ولكن الخديوى لم يبد رأيه فيها متحديا فى ذلك بركات الشيخ أحمد عرابى كما أشيع فى ذلك الوقت . وعليه مكث أحمد عرابى عاطلا عن العمل مدة ثلاث سنوات ، وخلالها كان يتردد على المعية الخديوية أملا فى عودته للعمل لكن دون جدوى . وفى ربيع أول سنة ١٢٨٣هـ كتب عرابى عريضة استرحام ثانية للخديوى إسماعيل ، وجاء الرد عليه وبه أن العرضحال المقدم من أحمد عرابى تم عرضه على الخديوى الذى عفا عنه . وبناء على ذلك صدر أمر الخديوى باستخدام أحمد عرابى عند ظهور عمل مناسب له . لكن تبين لأحمد عرابى أن الهدف من ذلك العفو هو إضاعة حقوقه المالية من

رواتب شهرية وخلافه طوال مدة رفته وعدم مطالبته بحقوقه خلال تلك الفترة. ومع ذلك أخذ أحمد عرابي أمر العفو الصادر من الخديوى وتوجه به إلى وزير الحربية إسماعيل باشا سليم ، ولما ناوله إياه قرأه الوزير وقال لعرابي : " الحمد لله على ذلك، لقد خدعت وصدقت قول خسرو باشا، وتسرعت في الأمر وعرضته على الخديوى ، ولم أستطع بعد ذلك تكذيب نفسي عند الخديوى ، وأنا آسف على ما حصل ، وأرجو منك يا ولدي قبول اعتذاري " . فرد عليه عرابي: "عفا الله عما سلف ، والذي أرجوه منك الآن هو إحالتي للعمل فى تفتيش الأقاليم " . فوافق إسماعيل باشا سليم على طلبه . وتم تعيينه للعمل فى مأمورية مؤقتة وتمثل عمله الجديد فى المحافظة على عدم فيضان النيل بمديرية الشرقية. وفى عمله الجديد عمل عرابي على حفظ البلاد من غرق فيضان النيل ، ثم قام بإنجاز بناء قنطرة فم الإسماعيلية بحري قصر النيل وتشييد القنطرة البولاقية ، وكذلك بناء سد فم رياح الترعة الإسماعيلية بالقرب من شبرا، وإنجاز قطع الأحجار لرصف جهات العباسية والبساتين وطرده والمعصرة وشحن الأحجار اللازمة لتلك المناطق وللقناطر الخيرية أيضا، بل ولجميع مديريات الوجه البحري . وفى سنة ١٢٨٤هـ عهد إلى عرابي أيضا بإنجاز بناء كوبري قشيشه العظيم على خط السكة الحديدية بمنطقة الواسطى بالوجه القبلى وطوله ٥١٤ متر ، وكذلك بناء كوبري الرقة بحري الواسطة وكوبري أطواب

على فرع الفيوم ، ثم إنشاء خط السكك الحديدية من المنيا إلى بندر ملوي. وبعد إتمام تلك المهام كلها مع السرعة في إنجاز البناء والتركيب وإحكام الأعمال على أحسن ما يرام تم مكافحة ناظر الدائرة الخاصة قاسم باشا رسمي (رومي الأصل) بخمسة آلاف جنيه على الرغم من أنه لم يقم إلا بالمخاطبات الورقية فقط بين عرابي وبين مصلحة السكة الحديدية. أما عرابي فقد كوفئ على جميع تلك الأعمال الشاقة بإحالة للتقاعد عن العمل بدون صرف معاش له لحين ظهور عمل آخر له . وفي أوائل عام ١٢٨٧ هـ ، عين قاسم باشا وزيرا للحربية وكان رجل بارع في الأشغال الحربية والملكية ونشط في كل أعماله. وكان يعرف قدرة أحمد عرابي في العمل بالمنشآت المدنية وغيرها من الأعمال ، لذلك قام بإستدعاء عرابي وكلفه بالرجوع إلى خدمة الجيش بالأسكندرية ، وهو ما حدث بالفعل . وفي عام ١٢٨٨ هـ انتقل عرابي إلى رئاسة الكتيبة الثانية مشاة من دون ترقى . وفي أوائل عام ١٢٩٠ هـ أحيل ديوان وزارة الحربية إلى عهدة الأمير حسين كامل باشا بن الخديوي إسماعيل باشا . وفي أواخر نفس العام توجه عرابي بالكتيبة الثانية مشاة إلى رشيد بطريق البر على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، في الوقت نفسه تقرر زيادة تعداد الجيش المصري وتجهيزه ، وبالفعل أنشئت الفرقة الثانية والثالثة وتم تسليحها بأسلحة من المشاة والخيالة والمدفعية ، وفتح باب ترقى الضباط وذلك استعداداً للحملة المصرية

على الحبشة. وقامت قيادة الجيش بترقية ضباط الفرقة الثانية ، ولكن لم يتم ترقية الضباط المتأخرين من الفرق الأخرى ومنهم أحمد عرابي الذي تأخر كثيرا عن الترقية وكان معه ممن لم يترقى حسين مظهر أفندي البكباشي وعلي فهم البكباشي ، ومتولي حافظ البكباشي، ومحمد أفندي البكباشي، ومحمد الدري أفندي البكباشي، وسعيد ناصف أفندي البكباشي. ويذكر في هذا الخصوص أن الأمير حسين كامل باشا ابن الخديوي إسماعيل نظر إلى عرابي وقال له: " لقد طلبت من أفندينا ترقيةك إلى رتبة الأمير آلاي (عميد) فقال أنك من بتوع سعيد باشا ". وهنا قاطعه أحمد عرابي وقال له : " أنا لست بتاع أحد ، بل أنا خادم الحكومة والوطن وبلدي هرية رزنة بمديرية الشرقية... ولكن بتاع سعيد باشا هو راتب باشا لأنه ملكه ". فرد عليه الأمير حسين كامل : " لا تفتر همك في تأدية واجباتك، وأعدك أنني سأبذل جهدي في ترقيةك عند ترتيب الفرقة الثالثة " . وهنا يقول أحمد عرابي في أسى: " نظرت إلى الأمير وشكرته وخرجت وأنا شاعر بأنني لن أنال خيراً في عهد والده .. لأنني متأكد من أن خسرو باشا وراتب باشا ورؤساء الجراكسة يعارضون ترقيتي ويبدلون كل جهدهم من أجل إبعادى عن الجيش " . وعندما تم تنظيم الفرقة الثالثة وتم ترقية ضباطها لم يستطع وزير الحربية الأمير حسين كامل الوفاء بوعدده في ترقية عرابي نتيجة إصرار السردار راتب باشا على رفض ترقية عرابي. ومن الغريب أن الكتيبة

التي كانت تحت إدارة عرابي ظلت خالية من ضابط برتبة الأميرآلي (عميد) لمدة ثمانية أعوام . وكان عرابي هو القائم بوظيفة الأميرآلي على أحسن نظام وأكمل ترتيب وأدق تعليم وأحسن هيئة عسكرية .

(٢)

عرابي وحملة الحبشة الثانية

نشير هنا إلى حقيقة هامة ، وهي لما تعذر على مصر التقدم نحو الشمال في عهد محمد علي الكبير بسبب معارضة الدول الأوربية الكبرى ، كان من الطبيعي أن يتجه الخديوى إسماعيل نحو الجنوب . وتظنرا لأن موقع مصر على مصب نهر النيل فكان يتحتم عليها السعي لضمان مصالحها الحيوية في قلب أفريقية إما بطريق الكشف والضم والإستعمار وإما بطريق الفتوح ، ونؤكد هنا أن ما من حكومة قوية حكمت مصر إلا ووصل نفوذها قليلا أو كثيرا إلى أعالي النيل جنوبا حيث دنقلة وسنار وكردفان، وقرب غندكرو عند خط عرض أربعة ونصف درجة شمالا.

وبالعودة إلى حملة الحبشة : كان إمتداد دولة مصر على سواحل البحر الأحمر من شأنه أن يجر المشاكل مع بلاد الحبشة ، وكان لمصر من المواني على هذا الساحل " زيلع " و " مصوع " و " سواكن " وكلها كانت للحبشة في الأصل وأخذتها تركيا ثم نقلتها إلى الخديوى إسماعيل . وبعد دخول هذه المواني في حوزة مصر لم يعد للحبشة طريق إلى البحر

وبذلك حرمت الحبشة من التجارة الدولية . أضف إلى ذلك قام الخديوى إسماعيل بتشجيع التجارة بين تلك الموانئ التابعة للتاج المصرى والأقاليم التى تحت سيادة ملك الحبشة ، فخشى الأخير تدخل المصريين فى بلاده ، وهكذا توترت العلاقات توترا شديدا عندما عين الخديوى "مسنجر" حاكما على ميناء مصوع. وهنا خشى ملك الحبشة أن يكون تعيين مسنجر مقدمة لهجوم المصريين لإحتلال الحبشة ، لذلك سارع ملك الحبشة فى طلب النجدة من بريطانيا وفرنسا لكن الحكومة البريطانية إنحازت إلى جانب الخديوى إسماعيل ، بينما فرنسا إنحازت إلى جانب ملك الحبشة إنتقاما من لندن والقاهرة. وعليه قامت فرنسا بإرسال المؤن العسكرية والأسلحة إلى ملك الحبشة. وفى أكتوبر ١٨٧٥ أمر الخديوى إسماعيل بتحريك الحملة المصرية الأولى إلى الحبشة بقيادة ضابط دانمركى يدعى "أرندرب" وكان معه من القادة المصريين "أراكيل" شقيق نوبار باشا (مصرى من أصل أرمنى) وعدد من كبار الضباط المصريين منهم العقيد على رائف والعقيد أحمد فوزي والعقيد أحمد سعيد قومندان المدفعية والعقيد عمر رشدي أركان حرب ونحو ٢٥٠٠ جندي مصرى ، وقد انضم إلى هذه الحملة عند وصولها للحبشة مسنجر الذى كان يحرض الخديوى على إرسال هذه الحملة ويؤكد له سحق الأحباش ومن معهم من الفرنسيين بسهولة. وعندما وصلت الحملة المصرية على مدينة "أسمره" بدأ القتال حيث هجم نحو

ثلاثين ألف جندي حبشى وعدد لا بأس به من الفرنسيين على قوات الحملة المصرية البالغ عددهم ٢٥٠٠ جندي مصرى فقط . ووقع قتال عنيف على الشاطئ الأيسر من نهر مارب عند منطقة "جوندت" ، وبالطبع كانت الغلبة لذلك العدد الضخم الذى يزيد عدده عن عشرة أمثال عدد القوات المصرية. فى الوقت نفسه تم هزيمة الفرقة المصرية التى أرسلت بقيادة مستجر الذى كانت خطته تتمثل فى الهجوم على الأحباش بمساعدة منليك . فلما جاءت تلك الأخبار السيئة إلى مصر غضب الخديوي إسماعيل ، وقررت قيادة الجيش المصرى رد إعتبارها . وبالفعل تم تشكيل الحملة الثانية التى بلغ عددها نحو ١٦ ألف جندي مصرى وذلك فى عام ١٨٧٦ الموافق ١٢٩٢ هجرية . فقد أمر الخديوي إسماعيل بإرسال ثلاثة فرق إلى الحبشة بطريق البحر الأحمر إلى مصوع وعهد بقيادة الجيش إلى راتب باشا سردار العساكر المصرية، وشدد الخديوي على أن يكون راتب باشا ملتزما بأوامر أركان حربه الجنرال لورنج (وهو أميريكاني الجنسية ولا يعرف فنون القتال العسكرية فى أفريقيا ، وكل مؤهلاته وخبراته العسكرية أنه كان رئيس فرقة فى الحرب الأمريكية ضمن الفرق الغير المنتظمة أي الإحتياط مما يعنى أنه كان قليل الخبرة حتى فى الحروب الأهلية الأمريكية) . ويذكر أن غالبية ضباط أركان الحرب الذين كانوا مع لورنج من الأمريكيين والأوربيين وهو ما جعل تفاهم راتب باشا معهم صعبا للغاية لقلة خبرتهم

فى الحروب الأفريقية ، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية فى إرتفاع نسبة الخسائر التى لحقت بالمصريين فى تلك الحملة . ومع ذلك إستمرت الحملة المصرية فى طريقها للحبشة متخذة فى ذلك طريق السويس ، وما أن وصلت إلى هناك حتى تم تقسيم الجيش المصرى إلى عدة أقسام ، قسم عسكر بقرية حرقوقا بجنوب مصوع التى تقع على بعد خمسة أميال منها ، وقسم آخر بقرية أم كلو غرب مصوع على بعد ستة أميال منها ، وقسم ثالث بقرية حطملا الواقعة ما بين مصوع وأم كلو . ونظرا لعدم وجود ماء لهذا الجيش الكبير قامت مجموعات متخصصة بحفر الآبار لكنهم لم يجدوا إلا القليل من الماء الذى لا يكفيهم ثلاثة أيام ثم يصير مملحا . ونظرا لأن أحمد عرابى كان بعهده عشرة آلاف حيوان من الجمال والخيول والبغال لمتطلبات الحملة العسكرية وجميعها يحتاج إلى ماء كثير ، لذلك أمر عرابى جنوده بحفر بئر فى قرية أم كلو نظرا لبعدها عن البحر أملا فى أن يكون ماؤها عذبا وهو ما حدث بالفعل . وعليه أمر عرابى جنوده ببناء سور قوى بالحجر حول البئر العذب ، إضافة إلى بناء حوض بجانبه بلغ امتداده ثلاثون مترا وعرضه متران خاص لشرب البهائم المذكورة ، كما أقام عرابى على البئر ساقية حديدية استحضرها معه من مصر لرفع المياه كى تصب فى حوض كبير مستدير لتسقى أبناء البلدة ومستخدمى محافظة مصوع . ومكثت الحملة المصرية فى هذه المنطقة ثلاثة أشهر كاملة بغير عمل

ولا تدريب على فنون القتال الذي يتلائم مع طبيعة تلك المناطق ، وكادت الصلة تنعدم بين القائد الأمريكي "لورنج" وقيادة التشكيلات خاصة وأن لورنج رفض إجراء أى تدريب أو حتى تمارين قتالية للجنود . وفي تلك الفترة كان الخديوى يرسل كثيراً من المؤن وخاصة الطرشي (المخلل) والفجل والبصل والكرات خشيه حدوث مرض (الإسقربوط) بين الجنود . ويذكر هنا أن جميع كبار قادة أركان حرب الحملة المصرية كانوا من العنصر الجركسى إلا واحداً فقط هو محمد بك جبر فقد كان مصرياً خالصاً . أما على الجانب الآخر ، فقد كانت قوات الحيش بما فيهم من العناصر الفرنسية تقدر بنحو ٤٥ ألفاً أى نحو ثلاثة أضعاف الحملة الثانية المصرية ، وقد كانت تلك القوات الحبشية تحسب للجيش المصرى ألف حساب طبقاً لمعرفتهم بالجيش المصرى ومعاركه فى أفريقيا وأسيا والجنوب الأوروبى فى عهد القائد المصرى الأسطورة إبراهيم باشا الذى ضم السودان وجنوبه والجزيرة العربية كاملة وبلاد الشام وبعض أجزاء من الجنوب الأوروبى . ومع طول الوقت الذى أخذته الحملة فى الراحة وعدم الإسراع فى تنفيذ المهمة الموكولة إليها إزداد قلق الخديوى إسماعيل ، لذلك بعث رسالة عاجلة إلى القائد العام راتب باشا ورئيس أركان حربه أمره بسرعة الزحف على البلاد الحبشية . ثم أرسل الخديوى ابنه حسن باشا ليشهد بنفسه ما يدور هناك ، وليشاهد بنفسه المعارك الحربية ويتدرب فيها بإعتباره أحد ضباط الجيش . وفى مصوع

صدرت أوامر قائد الحملة الجنرال لورنج الأمريكي الجنسية بالزحف إلى الحبشة ، وبالتالي أمر قائد الجيش راتب باشا ضباطه بالإستعداد للحرب وأمر أحمد عرابي بأن يسلم كل كتيبة خمسين رجلاً لحمل ذخيرتهم الحربية وخيامهم ومؤونتهم . وهكذا تحرك الجيش المصري يتقدمه راتب باشا ومعه الفرقة الأولى التي يقودها اللواء عثمان رفقي باشا وأركان حربه ليلاً في أول يوم من شهر أغسطس سنة ١٨٧٦ ، وفي ظهر ذلك اليوم سار خلفهم عرابي بحملة قدرها خمسمائة دابة محملة بالمؤن والعتاد ومعه عدد من السرايا بقيادة البكباشي فرج عبد العال الشهير بـ (الذكر) . وفي اليوم الثاني توجه عرابي ومن معه إلى خور (بعرظا) ، وعندما وصلوا إليها وجدوا في إستقبالهم عدد كبير من عساكر الفرقة الأولى التي عسكرت على شاطئ هذا الخور ، ولم يكن معهم من الطعام إلا القليل حيث كان لا يصرف للجندى سوى مائة درهم فقط من البقسماط ، ومائه أخرى من اللحم البقري في اليوم الواحد . وهنا صرح عرابي لهؤلاء الجنود بالأكل حتى شبعوا على أن لا يأخذوا معهم شيئاً . وظل عرابي معسكرًا في بعرظا حتى وصلت إليه الفرقة الثانية بعد ثلاثة أيام ، في الوقت نفسه زحفت الفرقة الأولى إلى (قياخور) ، وتبعتها الفرقة الثانية إلى قياخور أيضاً ، ومنها إلى (قرع) بفتح الراء . ثم صدر أمر قيادة الجيش باتخاذ (بعرظا) مركزاً رئيسياً للحملة والمؤن والذخائر الحربية وهي تقع بين مصوع وقرع . وفي تلك

الفترة كانت الذخيرة ترسل يوميا إلى قرع استعدادا لإمداد الجيش في حال تقدمه إلى مدينة (عدوى) عاصمة مملكة الملك يوحنا . وهنا حدث ما لم يكن متوقعا : كان أحد القساوسة من الفرنسيين المبشرين بالمسيحية في بلاد الأحباش يحضر كل يوم إلى رئيس أركان حرب الجيش المصري الجنرال لورنج (الأمريكي الجنسية والذي وضع الخديوى ثقته فيه) ويجلس معه منفردا لساعات طوال مستعلما منه كل شىء حول تطور الأوضاع داخل الجيش المصري، ثم يتركه متوجها إلى ملك الأحباش يوحنا ليطلعه على أخبار الجيش المصري بكافة التفاصيل، ثم يعود ثانية إلى لورنج فى اليوم التالى وهكذا . وقبل المعركة الفاصلة إتفق القس الفرنسى الجاسوس مع قائد الأركان الخائن لورنج(الأمريكى الجنسية) على إشارة معينة تكون سبباً لهلاك الفرقة المصرية عند بداية الحرب بين الجيش المصرى والحبشى . وعليه حشد ملك الحبشة جيشه وكان عدده يزيد على الأربعين ألفا من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال للدفاع عن بلادهم ، وإقترب بجيشه من الجيش المصري الذى كان معسكرا في منطقة قرع . وفي ١٢ سبتمبر ١٨٧٦ تحرك عرابى بآخر حملة من المركز الرئيسى فى بعرضا ومعه ثلاثة كتائب بقيادة اللواء راشد باشا كمال حتى وصلوا جميعا إلى مرتفع (بمبا) والتي كانت تعد من الحصون الصعبة الوصول إليها نظرا لإرتفاعها الشاهق عن سطح البحر والذي يقدر بنحو ثلاثة آلاف قدم بحيث لا يمكن للراكب أن

يجتازها على ظهر جواده أو مطيته ، والحل الوحيد لإجتيازها هو السير على الأقدام لصعوبة الصعود إليها أو الهبوط منها ، ولا تمر فيها الدواب إلا الواحدة بعد الأخرى . وأخيرا تم اجتيازها بصعوبة بعد سقوط بعض الجمال بأحمالهم من أعلى ذلك المرتفع إلى أسفل الوادي . ثم تابع الجميع السير حتى وصلوا إلى خور عدرسا (وهو عبارة عن مجرى السيل في منخفض الوادي) . وعسكر الجميع في ذلك الخور الذي يوجد على شاطئه غابات من نخل البلح قيل أنها من مخلفات عساكر السلطان سليم الذين قدموا منذ عشرات السنين وأكلوا التمر وألقوا بنواته على شاطئ الخور المذكور فنبئت النخيل فيه بعد ذلك . وفي يوم ١٣ سبتمبر ١٨٧٦ تحرك عرابي واللواء راشد باشا وعساكره إلى الأمام حتى وصلوا إلى (سهل عالا) وهو سهل واسع كثير الأشجار وهناك سمع الجميع دوى المدافع المتتابع ، وتلك كانت الحرب بين الجيش المصري والأحباش . وهنا يقول عرابي: " عندما سمعنا دوى المدافع أسرعنا في السير حتى وصلنا إلى قلعة السلطان سليم الكائنة فوق سفح جبل قياخور وكان ذلك بعد غروب الشمس بساعتين ... وبعد انقطاع أصوات المدافع حططنا الرحال وهيأنا الطعام للعساكر والعلف للدواب ... وبعد استراحة قصيرة استأنفنا السير ليلاً ، فارتقينا عقبة قياخور في نحو ساعتين ووصلنا إلى فرقة قياخور التي كان قائدها اللواء عثمان باشا رفقي ... فتقدمنا منه وهو جالس يدفئ نفسه بنار

موقدة أمامه من شدة البرد ... وسألناه عن الوضع على أرض القتال ، فأجابنا وهو في حيرة وإندهاش عظيمين بأن فرقة قرع هزمت في المعركة (كانت الفرقة مكونة من سبعة كتائب مشاة وكتيبتان مدفعية) ... فأحزننا هذا الخبر المفجع ، وجلسنا معه إلى نصف الليل حتى جاءت إشارة ضوئية تفيد بأن راتب باشا وحسن باشا ابن الخديو وجميع قادة أركان الحرب الأمريكيين وصلوا إلى مركز الفرقة سالمين ، أما راشد باشا والعميد محمد جبر وبقية الضباط والعساكر فقد استشهدوا في المعركة ، وأخذ البعض أسيراً ، ولم يبق في المركز الرئيسي إلا كتيبة واحدة من العساكر المستجدة من صغار السن وقليل الخبرة .

ولكن الذي حدث على أرض المعركة كان خيانة كبرى للجيش المصري من قبل قائد أركان الجيش المصري الجنرال الأمريكى لورنج الذى نقل كل أسرار الجيش المصرى إلى القس الفرنسى الجاسوس الذى قام بدوره بنقل أخبار الجيش المصرى إلى ملك الحبشة يوحنا . وقد تبين التالى: لما علم الجنرال الأمريكى بأن الملك يوحنا فرغ من تجهيز جيشه من الأحباش وبعض الضباط الفرنسيين تحرك بهم إلى أن وصل على مسافة ونقطة متفق عليها فى منطقة قياخور ، وهناك حصول الجيش الحبشى على الإشارة المتفق عليها مع القس الفرنسى الجاسوس ، هنا فقط أعطى لورنج أوامره إلى قائد الجيش المصرى راتب باشا بالخروج بقواته إلى العراق من قلعة قرع وكان ذلك فى صباح يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٦م

ويذكر أن تلك القوات كانت مكونة من سبعة كتائب مشاة وبطاريات مدفعية . وما أن وصلت القوات المصرية إلى تلك النقطة التي اتخذت ميداناً للقتال والتي تبعد نحو مسافة ميلان من قياخور فوجى الجميع بوابل من تيران العدو من كل مكان ، وهو ما ألحق ضرراً بالغاً بالقوات المصرية. لقد جعل الجنرال لورنج من القوات المصرية هدفاً سهلاً ومكشوفاً لقوات العدو ، فقد أمر بتحريك كتائب المشاة المصرية على شكل طابور والمدفعية على يمينه ، وكان وراء الجيش المصرى جبل وأمامهم خور عميق وهو ما جعلهم محاصرين وهدفاً سهلاً لجيش العدو، فى الوقت نفسه أمر لورنج أركان حربه من الضباط الأوربيين والأمريكيين بالإختباء والإحتماء خلف الجبل أى بعيداً عن ساحة القتال . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فقد قام الجنرال الأمريكى ومن معه من أركان حربه من الأمريكيين والأوربيين بإلقاء زيهام العسكرى وطرايبشهم المصرية الرسمية جاتبا ولبسوا بدلاً منها قبعات أمريكية ، ثم ربطوا فى أعناقهم مناديل بيضاء وهى من الإشارات المتفق عليها والتي تدل على أنهم مسيحيون وذلك للفرقة بينهم وبين الجنود المصريين . وهكذا هرب الجنرال الأمريكى ومن معه من الأوربيين وترك الجيش المصرى بلا قيادة ومكشوفاً تماماً للجيش الحبشى.

وفى ١٤ سبتمبر ١٨٧٦ أطلق الأحباش وابل من قنابل المدفعية على الجيش المصرى ، ثم هجم الأحباش هجوماً شديداً مريعاً على القلعة ،

إلا أن عساكر الكتيبة المستجدة وضباطهم وراتب باشا ومن معه من الكتائب المعاونة أبلوا بلاء حسناً وردوا الأحباش إلى مواقعهم السابقة . وفى تلك المعركة شوهد راتب باشا وهو يصب ناراً حامية بيده على الأحباش الذين حاولوا الصعود إلى قمة القلعة ، وكان المقدم على الروبى قائد كتيبة الخيالة يطوف القلعة مراراً ويحث الجنود ويشجعهم على المقاومة والدفاع عن النفس حتى ملئت الخنادق وما حولها بجثث الأحباش ، وقد بلغ عدد قتلى الأحباش فى ذلك اليوم وحده نحو عشرين ألفاً وهو ما لم يكن يتوقعه الأحباش على الإطلاق ومن معهم من الضباط الفرنسيين . وعندما أخذت المدفعية المصرية فى قذف الأحباش بنار حامية إضطر جيش الأحباش إلى الإنسحاب بعد أن فقد نحو ٥٥% من قواته فى هذه المعركة . وعندئذ قسم الملك يوحنا جيشه إلى ثلاثة أقسام فذهب قسم إلى خور يخفيه عن القوات المصرية. وقسم آخر دار على يمين المصريين بالأسلحة البيضاء ، وقسم ثالث ذهب إلى شمال المصريين فى خور أيضاً ومعه الحراب والسيوف ، إضافة إلى قسم مسلح بالبنادق قصد قلب المعركة مستتراً بالأشجار الملتفة فى عملية إخفاء وتمويه . وقد حدث كل ذلك تحت نيران المدافع الحباشية ، ثم اشتبك الجيشان فى قتال عنيف ، إضطر الجيش المصرى إلى التفهقر لإعادة تنظيم صفوفه . وهنا اعتمد الأحباش بعض الأسلحة والذخائر المصرية . وفى النهاية بلغت خسائر المصريين نحو ٤٠٠٠ جندي .

بينما خسائر العدو بلغت نحو ٢٥ ألف جندي حبشي ، وفى تلك الأثناء صدرت الأوامر من القاهرة بوقف القتال لإعطاء فرصة لعقد تصالح مع ملك الحبشة . وبالفعل عقد الطرفان المصرى والحبشى إتفاقية صلح وقع عليها ملك الحبشة يوحنا ووقع عن الجانب المصرى العقيد على أفندي الروبى الذى رجع إلى مصر وترقى إلى رتبة عميد .

وعادت بقايا الحملة المصرية إلى القاهرة ومعها أحمد عرابى ، وطلب الخديوى إجراء تحقيقات حول أسباب إخفاق الحملة فى مراحلها الأولى. وكشفت تلك التحقيقات عن أن أسباب فشل الحملة يرجع إلى عدم توحيد القيادة المصرية أثناء سير الحرب ، ووجود خلاف بين راتب باشا ولورنج وكذلك الأمير حسن ابن الخديوى إسماعيل . كما كشفت التحقيقات عن عدم كفاءة لورنج فى القتال الميدانى عامة والقتال فى أفريقيا خاصة، كما أبرزت التحقيقات عن تفرغ راتب باشا لحماية الأمير حسن وسلامته مما أثر سلبا على كفاءته القتالية فى الميدان ، وأكدت التحقيقات أيضا أن راتب باشا كانت تنقصه الجرأة كقائد ميدانى مهاجم ومن ثم كان إختياره خطأ كقائد ميدانى متقدم . كما كشفت التحقيقات عن الخيانة التى لحقت بالجيش المصرى والأعمال التجسسية الفرنسية التى أضرت بالقوات المصرية . وبعد وضع التقرير النهائى وأخذ الدروس المستفادة وضعت النياشين فوق صدور بعض القادة . أما أحمد عرابى فقد طلب منه الذهاب إلى رشيد للقيام بمهام عسكرية هناك.

(٣)

الخدوي إسماعيل والوزارة المختلطة

وبداية ثورة الضباط المصريين

سوء الحال في البلاد : في يوليو سنة ١٨٧٧ كتب معتمد إنجلترا إلى حكومته يقول : "إن الحكومة المصرية مواظبة على دفع أقساط الدين ودفع الجزية على الرغم من نفقات الحرب الأخيرة " . لكنه أبدى تخوفاً من سوء العاقبة لأن الفلاحين يئنون من تحمل عبء الضرائب ، إضافة إلى ما حكمت به المحاكم المختلطة في أحوال كثيرة لمصلحة الأجانب الدائنين ضد الحكومة والأمراء ولكن لم تستطع المحاكم تنفيذ الأحكام .

لجنة التحقيق عام ١٨٧٨ : زاد اضطراب الخديوي وقلقه بسبب حدة الرأي العام في مصر وفي الخارج بسبب عدم قدرة الحكومة على القيام بمسئولياتها المالية تجاه الدائنين . عند ذلك اقترحت بريطانيا وفرنسا على مصر إنشاء لجنة دولية عامة للتحقيق في جميع شؤون الحكومة المالية والإدارية لكن الخديوي إسماعيل تردد أولاً ، وبعد ذلك وافق وطالب بأن يكون الغرض من إنشاء تلك اللجنة هو بحث إيرادات الحكومة . وبالفعل أصدر الخديوي أمراً بذلك وتألّفت اللجنة بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٧٨ وكان لها سلطات واسعة في التحقيق . والمؤسف أن بريطانيا وفرنسا أصرتا على أن تضم هذه اللجنة في عضويتها مندوبي الدول المساهمة

في صندوق الدين أي أن الدائنين هم الذين سيتولوا التحقيق مع غريمهم الخديوى إسماعيل وأصبح لهم سلطة التحقيق والحكم عليه أيضا . وكان يمثل إنجلترا في اللجنة السير " ريفرس ولسون Rivers Wilson " كوكيل للجنة والكابتن " بارنج " مندوب إنجلترا في صندوق الدين ، ومثل فرنسا " دى بلنيير De Blignieres " . وكان رياض باشا الوكيل الثاني للجنة وممثلا للحكومة المصرية . وقد عين المسيو " ديلسبس " رئيساً ولكنه سافر إلى فرنسا وترك الأمر في يد وكيل اللجنة " ولسون " والكابتن " بارنج " (حل محله اللورد كرومر فيما بعد) وكان كل من ولسون وبارنج يعملان ضد الخديوى توفيق على طول الخط ، لذلك سار التحقيق غير عادلا وظهرت الخلافات والعنصرية من قبل الإنجليز ضد خديوى مصر .

استقالة شريف : كانت أول إهانة لحقت بالخديوى من تلك اللجنة عندما أصر وكيل اللجنة الإنجليزي على دعوة شريف باشا وزير الحفانية للظهور أمامها والتحقيق معه . وكان نتيجة هذا الإصرار الإنجليزي أن استقال شريف باشا . ويبدو أن الإنجليز أرادوا من إقالة شريف محاولة إرهاب المصريين بحيث يبدو للشعب المصرى وكأن للجنة سلطات أعلى من سلطات الخديوى إسماعيل ووزرائه . وبعد إجراء التحقيق خرج تقرير اللجنة المبدئي يشير إلى نقد سلطة الخديوى الشخصية باعتبارها سلطة استبدادية وأنه لا إصلاح سياسى وإقتصادى فى مصر إلا إذا تم

تحديد سلطة الخديوى إسماعيل وتأليف وزارة مسنولة وتنازل الخديوى والأمراء عن أجزاء كبيرة من أراضيهم للحكومة مقابل مخصصات مادية تصرف لهم شهريا . ومع كل ذلك قبل الخديوى العمل بتلك الاقتراحات وتنازل عن جزء كبير من ممتلكاته بلغ نحو ٢٣,٠٠٠ جنيه فى العام . كما قام الخديوى بإستدعاء نوبار باشا من أوروبا بالبرق لبدأ تنفيذ مقترحات اللجنة الذى قبله الخديوى . وكتب الخديوى أيضاً خطابته الخطير ذا الأهمية الدستورية إلى نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وقال فيه " ... وأريد عوضاً عن الانفراد بالأمر الذى هو قاعدة الحكم فى بلادنا بحيث يتمثل ذلك فى سلطة يكون لها حق الإدارة العامة للبلاد ويفضل أن يوجد فى نفس الوقت سلطة أخرى تعادلها قوة هى مجلس النظار(الوزراء) ، ويجب أن يكون النظار متضامنين وأن يسرى العمل طبقاً لرأي الأغلبية . وتكون رئاسة مجلس النظار مسنولة عنهم . وأرى أن تشكيل هيئة نظارة وحيازتها لهذه المزايا ليس مخالفاً لعاداتنا ولا لآرائنا وأفكارنا بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء ."

الوزارة المختلطة : قام نوبار باشا بتشكيل الوزارة الجديدة واحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية والحقانية ، وأخذ رياض باشا الداخلية وشريف باشا الحربية، وأسندت المعارف والأوقاف إلى على مبارك . وقبل الخديوى تعيين السير "رفرس ولسون" الإنجليزى لوزارة المالية والمسئول "دى بلنير" الفرنسى لوزارة الأشغال . وتم الإتفاق على إلغاء الرقابة

الأجنبية شريطة أن تعود الرقابة ثانية في حال الإستثناء عن أحد الوزيين الأجبيين (الإنجليزي والفرنسي) . وبدأت الوزارة عملها بعقد قرض بمبلغ ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بضمانة ممتلكات الأسرة الخديوية التي تنازل عنها الأمراء وقدرها ٢٥,٧٢٩ £ فدأت وهي التي عرفت بأراضي الدومين وعين مجلس لإدارتها مكون من ثلاثة مندوبين هم : إنجليزى وفرنسي ومصرى .

هجوم الوزارة المختلطة على الخديوى : وعلى أثر ذلك ظن الناس أن الأزيمة قد انفرجت غير أن هذا النظام الدستوري لم يأت بالفائدة المرجوة لأن نوبار نفسه كان يعمل لصالح الإنجليز وضد الخديوى إسماعيل، ولذلك لم يتمكن الاثنان من العمل معاً . أضف إلى ذلك أن نوبار لم يكن يعرف اللغة العربية ، لذلك كان اتصاله بالشعب المصرى ضعيفاً ، وكان يعتمد في وزارته على زميليه الأجبيين (البريطاني والفرنسي) وحكومتيهما في الخارج . وقد بلغ من جراءة ووقاحة نوبار أن حرم الخديوى إسماعيل من كل سلطة ونفوذ ، وأصبح الخديوى إسماعيل في وزارة نوبار لا قيمة له وهو ما أساء كثيرا للمصريين . وبصفة عامة فأن وجود الإنجليز والفرنسيين في الوزارة لم ينقذ مصر من المخاطر التي كانت تتهددها لأن رجال بريطانيا وفرنسا في مصر عجزوا عن اكتساب عطف الخديوى ومودته وكان هذا أول إنذار بفشل التجربة ، ثم ان وجود الإنجليز والفرنسيين بالحكومة قد ساعد على

إثارة الرأي العام المصرى ضدهم ، إذ رأى الشعب أن الأجانب قد حلوا محل الوطنيين المصريين وأن البلاد يمتص دماؤها في سبيل إرضاء الأجانب ودفع رواتبهم وفوائدهم المستحقة ، أضف إلى ذلك خرجت الشائعات البريطانية المغرضة تشير إلى رغبة الخديوى في التخلص من المصريين وخاصة الحركات الوطنية، وقد ساهم في إنتشار تلك الشائعات الموالين للإنجليز والمقربين من الخديوى في نفس الوقت حتى تلصق الشائعات بالخديوى. ووسط كل ذلك نشطت الحركات الوطنية المعادية للنفوذ الأجنبى فى مصر خاصة ضد الإنجليز والفرنسيين. وعليه بدأ العلماء والأعيان يجتمعون في منزل السيد البكرى نقيب الأشراف ويرفعون الشكاوى للخديوى إسماعيل ويتهمون نوبار باشا ووزارته بالخيانة وبممالأة الأعداء الأجانب وتحديدا الإنجليز والفرنسيين. ومع تزايد إستخفاف الوزارة المختلطة بحقوق المصريين والإعراض عن مصالحهم حدث إرباك شديد لنظام الحكم فى مصر وتحديدا بعد أن هاجمت الوزارة المختلطة كبار ضباط الجيش المصري ثم توقفها عن صرف مرتباتهم الشهرية. وقد أدى ذلك فى النهاية إلى اتفاق نبهاء الأمة وضباط الجيش على إنقاذ البلاد من تدخل الأوربيين فى شئونهم الداخلية والعمل على حفظ حقوقهم واستقلالهم وإدارة أمور بلادهم بأنفسهم . يذكر أن عداء المثقفين المصريين ضد الأجانب بدأ فى التزايد منذ تكوين مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ وتحديدا بعد تدخلهم

السافر فى شئون مصر الداخلية ، وقد فسرت القتصلية البريطانية هذا الشعور تجاه الأجانب من طبقات غير المتعلمين فى تقرير سجلته سنة ١٨٧٣ جاء فيه أن الشعور العدائى للأجانب يرجع إلى سببين هامين هما : الدين والاقتصاد ، أما الدين فيتركز فى إتهام بعض الأقباط للطبقات الغنية المسلمة بتهاونها حيال النفوذ الأجنبى الأوربى ، وأما السبب الثانى فينبع من ارتفاع نسبة الفقراء وحرمانهم من الحصول على معظم مطالبهم الضرورية نتيجة للضرائب التى يفرضها الخديو للوفاء بمطالب المالىين الأوربيين. وإذا كانت مشاعر سخط المصريين وكرههم للنفوذ الأجنبى(الأوربى عامة والإنجليزى والفرنسى خاصة) فى مصر قد نمت منذ فترة طويلة لكن أمكن ملاحظته بوضوح منذ عام ١٨٧٦ ، وانتشرت مشاعر السخط مع عام ١٨٧٧ فى كل مدن مصر وقراها وفى داخل جيشها . وكان ذلك هو بداية تكوين النواة الأولى التى خرجت من رحمها الجمعيات السرية التى كانت بذورها مقدمات للأحزاب السياسية فى مصر والتى ظهرت للعلن فى أواخر عام ١٨٧٧ وبدايات عام ١٨٧٨ . ومن أهم الجمعيات السرية التى ظهرت فى ذلك الوقت لمقاومة التدخل الأجنبى فى مصر "جمعية الدراويش" التى عرفت بعد ذلك بـ "جمعيات الإخوان المسلمين" . (يذكر أن هناك جمعيات سرية أنشئت فى عهد الخديوى سعيد لكنها كانت تحت سيطرة المسلمين الهنود الذين كانوا يدرسون بالأزهر ولهذا كانت ذات شخصية دينية). ولكن

علينا أن نضع فى الاعتبار أن بداية تأسيس الجمعية السرية لضباط الجيش المصرى الوطنى قد بدأت بكل تأكيد فى أوائل عام ١٨٧٦ ، وقد أنشأها على الروبى وأحمد عرابى واشترك فيها أيضاً على فهمى وغيرهم ، وكانت تتدد بالأوضاع الإقتصادية المتردية والتفاوت الإجتماعى. وكان لأحمد عرابى دور بارز منذ البداية فكان يحث الجنود على الاتحاد والتعاون ، وعمل أيضاً على غرس الروح الوطنية فى قلوبهم وتعريفهم بالفضائل العربية . وقد كشف سر هذه الجمعية على مبارك الذى أخبر الخديوى إسماعيل بكل تفاصيلها وكان يسعى من وراء ذلك القضاء عليها . ولكن الخديوى إسماعيل فضل العمل على إستمالتها إليه أملاً فى وقوفها بجانبه ضد الإنجليز والفرنسيين والألمان وتحديداً بسمارك الذى كان يكره الخديوى إسماعيل كرها شديداً . لكن جمعية الضباط المصريين كانت تقترب حينا وتبتعد حينا عن الخديوى ، وفى النهاية حسمت أمرها بالإبتعاد عنه وإتخاذ موقف عدائى واضح وهو ما يعد خطئاً إستراتيجياً فى ذلك الوقت حيث إستغل العدو الأجنبى ذلك الخلاف وقام بالتنكيل بكل منهما على حدة . ويذكر أن هذه الجمعية كان لها برنامج خاص بها ، لذلك قررت أن تحتفظ بطابع السرية فيها وظلت اجتماعاتها سرية ودائماً ما كانت تتم ليلاً ، وقد اهتمت المخابرات البريطانية وأخذت تراقبها وتبحث عن الشخصية التى كانت وراءها ، إلى أن أعلنت فى وقت قاتل أن الأمير حليم باشا هو المسئول عنها(يذكر أن

حليم باشا هو الإبن الأصغر لـ محمد علي الكبير الذي كان من المفروض أن يتولى الحكم بعد إسماعيل باشا لولا التغيير الذي حدث في قانون وراثة العرش بتولي أبناء الخديوى إسماعيل الحكم من بعده بدلا من أبناء محمد علي) . وكان شريف باشا السكرتير الخاص للأمير حليم منذ عام ١٨٥٢م ، وقد أكسبته ثقافته العسكرية احترام العسكريين .

نشير هنا إلى تنظيم جمعية الضباط السرية التى أصبحت نواة الحزب الوطنى فيما بعد ، والذي يُعد البداية الحقيقية كحركة شعبية خلاقة ، فقد كان يضم مجموعة من الضباط المتحمسين منهم بالإضافة إلى أحمد عرابى، محمد عبيد ، وخضر خضر ، وعلي فهمي ، وعبد العال حلمي ، وألفي يوسف وغيرهم من الضباط والجنود المصريين أبناء الطبقة المتوسطة والبرجوازية . ولم يكن هذا التنظيم معزولاً عن الفئات الأخرى من أبناء المجتمع ، فقد كان عبد الله النديم ضمن هذا التنظيم وأصبح فيما بعد خطيب الحزب الوطنى والمتحدث بلسانه. وقد لعب جمال الدين الأفغانى دورا بارزا فى جمعية الضباط السرية وإستمر كذلك حتى بعد تحولها إلى الحزب الوطنى ، والمعروف أن الأفغانى جاء إلى مصر أول مرة فى عام ١٨٧٠ وأقام بها أربعين يوماً اتجه بعدها إلى الآستانة وعاد ثانية إلى مصر عام ١٨٧١ وقد ساعده رياض باشا فى البقاء بمصر . ويعد الأفغانى من الوجهة الفكرية أبا لثورة الضباط

الوطنية أو ما أطلق عليها بعد ذلك بالثورة العرابية. ومن تلاميذ الأفغانى ومريدوه عبد الله التديم ومحمود سامي البارودي، والشيخ محمد عبده . وبالعودة إلى أحمد عرابى ، فنجد أنه فى أوائل عام ١٢٩٦ هجرية أصدرت قيادة الجيش أمرا بحضور أحمد عرابى وبعض رفاقه من رشيد إلى العاصمة كى يقوموا بتسليم أسلحتهم ومهماتهم وصرف العساكر إلى بلادهم . فحضر عرابى ومعه ثلاثة كتائب مشاة ، وقام الجميع بتسليم مهماته يوم وصوله إلى القاهرة. وفى صباح اليوم التالي ذهب عرابى إلى منزل محمد بك النادى الذى جاء مع عرابى من رشيد. وبينما هما جالسين بمنزل محمد النادى حتى جاء أحد الضباط العاملين بكتيبة النادى وهو برتبة نقيب ويدعى أحمد أفندي نجم ، وأخبر قائده (محمد النادى) بأن تلاميذ الحربية وبعض الضباط أحاطوا بوزارة المالية فى شكل تظاهرة وطالبوا برواتبهم . وأضاف النقيب: وأثناء ذلك جاءت بعض العساكر وأطلقت النار عليهم دون مبرر يذكر . وهنا يقول عرابى : " لقد شغلنا ذلك الحدث ، فأرسلنا أحد الضباط ليأتينا بحقيقة الأمر ... ولما عاد الضابط أخبرنا بأن الخديوى إسماعيل كان يشعر بإضطرب وقلق شديد من ضغوط الوزارة المختلطة التى يرأسها نوبار باشا وعضوية رياض باشا وعلى مبارك والسير ولسن الإنجليزي و دى بلنير الفرنساوي ، ولما أراد الخديوى إسقاط تلك الوزارة قام جاهين باشا كنج (أحد رجال الخديوى) بخلق نوع من التوتر المنضبط ، وهو ما دفع صهره لطيف

بك سليم الضابط بالمدرسة الحربية على أخذ التلاميذ والذهاب بهم إلى وزارة المالية وسمح لمن ينضم إليهم من المواطنين سعياً لتوسيع دائرة التظاهر والتظلم بإخفاق الحكومة في رعاية حقوق الشعب وبعدم صرف مرتبات الضباط المتأخرة عن عشرة أشهر سابقة ، وأخذ المتظاهرون يهتفون أمام الوزارة بسقوط الحكومة المختلطة وضرورة التخلص من الأوربيين وخفض نسب استخدامهم في المصالح الحكومية الهامة حفاظاً على خصوصية البلاد ومنع تشغيلهم في الوظائف ذات الإيراد الكبير كالجمارك وميناء الإسكندرية والسكة الحديدية والتلغرافات والدائرة سنية ومصحة الدومين وصندوق الدين ومصحة المساحة وغيرها .

الجدير بالملاحظة أن كل مصلحة من هذه المصالح التي كان يعمل بها الأوربيون في ذلك الوقت كانت تعتبر نفسها حكومة مستقلة ، بل ودولة مستقلة. وفي تلك المظاهرة قام بعض المتظاهرين بصفع ولسن ونوبار باشا على وجهيهما في منظر هستيري مضحك ، كما حقر بعض المتظاهرين من شأن رياض باشا وعلي مبارك . ولكن عندما تطورت الأحداث وخرجت عن "السياق الذي كان متوقفاً لها وتعاظم خطرهما على أمن البلاد تدخل الخديوى وحضر بنفسه إلى وزارة المالية ومعه عميد حرس الخديوى علي بك فهمي الشهير (بالذئب المصري) ومعه إحدى كتائب الحرس المتخصصة في فض أعمال الشغب . وأمر الخديوى بإطلاق الرصاص في الهواء لتفرقة المتظاهرين (أشارت بعض الكتابات

إلى أن الخديوى أمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وأن عبد القادر باشا حلمي رئيس معاونيه أمر بإطلاق الرصاص فى الهواء لتفرقة المتظاهرين ، وهذا قول غير حقيقى على الإطلاق لأن الخديوى فى ذلك الوقت تحديدا توطدت علاقاته جيدا بالعناصر الرئيسية بالحزب الوطنى أو جمعية الوطنيين وذلك بهدف مواجهة الأوربيين بعد أن تعاطفت الآستانة مع الأوربيين ضد الخديوى) . وأنصرف المتظاهرون حائقين وهاج الضباط فى جميع ثكناتهم العسكرية واتفقوا على ضرورة مواجهة التدخل الأوربى فى الشأن المصرى، وإعادة النظر فى علاقة الضباط الوطنيين بالخديوى على أسس واضحة تراعى فى المقام الأول مصلحة الجيش وحقوق ضباطه وجنوده وإتخاذ موقف محدد من الحكومة المختلطة . ولما علم الخديوى إسماعيل بذلك ذهب على الفور إلى مركز كل وحدة عسكرية على حده وطيب خواطر الضباط ووعدهم بصرف مستحقاتهم المتأخرة والعمل على عزل الوزارة المختلطة ، وتعهد الخديوى بتشكيل وزارة جديدة برئاسة إسماعيل باشا راغب . لكن بريطانيا وفرنسا والماتيا أصرت على ترهيب حركة الضباط الوطنية وإستبعادهم من العاصمة وذلك بإلصاق تهمة التظاهر ومحاولة إغتيال رجال الحكومة المختلطة وخاصة الوزيران الأجنيبان ، وقد حددت أسماء المتهمين من كبار الضباط وهم محمد بك النادى وعلى بك الروبى وأحمد عرابى . فى نفس الوقت ضغطت الدول الأوربية الثلاث على الخديوى وهددته بالبقاء

أو عزله من منصبه إن لم يتخلص من الضباط الثلاثة ، وهنا اضطرت الخديوى إسماعيل للموافقة على إجراء تحقيق مع هؤلاء الضباط شريطة أن يكون تحت رعايته حتى يضمن نهاية التحقيقات .

محاولة تورط الضباط المصريين: ولحبك المؤامرة ضد الضباط المصريين قام رئيس التشريفات عبد القادر باشا حلمي بإستدعاء كبار الضباط ومعهم أحمد عرابى وأخبرهم بأنهم قاموا بإثارة وتهيج تلاميذ المدرسة الحربية وبعض الضباط ضد الحكومة المختلطة وحصار وزارة المالية والتهاتف بإسقاط الحكومة ، وهددهم عبد القادر باشا حلمي بأنه ستجري تحقيقات فى هذا الشأن ، وإذا ثبت إدانتهم فسوف يتم معاقبتهم . وهنا أجابه عرابى ومن معه بأنهم جميعا حضروا إلى القاهرة أمس من رشيد وكانوا جميعا مشغولين بتسليم الأسلحة والمهمات إلى مخازن الحربية وصرف العساكر إلى بلادهم حسب الأوامر الصادر إليهم ، وأنه لا علم لهم بتدبير تلك الحركة . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فقد قام مأمور الضبطية محمود سامي باشا البارودي بإستدعاء عرابى والضباط الذين معه للتحقيق معهم . وهنا يقول عرابى: " عندما حقق معنا محمود سامي باشا البارودي فى تلك الواقعة آنست فيه تأففاً من الظلم والاستبداد وميلاً إلى العدل والدستور" . وبعد كل ذلك عُقد مجلس عسكري فوق العادة للتحقيق مع عرابى ومن معه ، وكان برئاسة الجنرال ستون رئيس أركان حرب

الجيش المصرى (وهو أمريكى الجنسية) وعضوية حسن أفلاطون باشا
ومحمد باشا المرعشلى رئيس هندسة الاستحكامات . وفى النهاية انتهى
التحقيق وأسدل عليه الستار وكأن شيئا لم يكن.

بعد أسبوع من ذلك الحادث أصدرت وزارة الحربية قرارا بتعيين على
الروبي بك رئيساً لمجلس مديرية الدقهلية وتعيين محمد النادى بك قائداً
للكتيبة الثانية لمشاة المستجدين ، ونقل أحمد عرابى بكتيبتة إلى
الإسكندرية ، ثم صدر قرارا بتعيين عرابى قائداً للكتيبة الرابعة
للمستجدين ولكن بنفس رتبته وهى عقيد أى دون ترقية . ثم قام وزير
الحربية بإستدعاء عرابى وأمره بالذهاب إلى راغب باشا. ولما توجه
عرابى إليه قال له راغب باشا : إن أهالى مديرية جرجا وأسيوط
انتخبوك نائباً عنهم فى تسليم سبعمائة ألف أردب قمح وفول وشعير إلى
بنك (منشا وقطاوي وبنك ايجيون وإبراهيم بيجه) بالإسكندرية. وقد فهم
عرابى من كلامه أن الخديوى يرغب فى إبعاده عن مركز الكتيبة ،
ونفس الشئ حدث مع على الروبى حيث تم إبعاده إلى المنصورة ،
وكذلك إبعاد النادى إلى الإسكندرية. وتوجه عرابى إلى الإسكندرية وأتجز
المطلوب منه بكل أمانة واستقامة . لم يتوقف عند هذا الحد فقد تأزمت
الأمر بين الوزارة المختلطة وضباط الجيش إلى درجة خطيرة . وفى
١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ قامت ثورة ضباط الجيش ضد وزارة نوبار
المختلطة التى سقطت فى اليوم التالى ، وتألقت وزارة جديدة برئاسة

توفيق باشا ابن الخديوى إسماعيل . وقد إضطر توفيق على إبقاء
الوزيرين الأوربيين . لكن الضغط الأوربى على الخديوى إسماعيل وعلى
وزارة ابنه توفيق بلغ منتهاه مما جعل الأمير توفيق يسلك مسلكاً من
العنت والإرهاق ضد مجلس الشورى . وعلى أثر ذلك طلب توفيق من
والده إصدار مرسوماً بفض المجلس . لكن المجلس رفض هذا القرار ،
ولم يكتف أعضاء المجلس والوطنيون من ضباط الجيش بذلك بل اتفقوا
على الاجتماع معاً للتشاور فيما يجب عمله تجاه هذه الأزيمة . وهكذا
اجتمع العلماء وأصحاب الرأي والأعيان والتجار وكبار الضباط الوطنيين
بدار السيد علي البكري نقيب الأشراف ثم في منزل إسماعيل راغب
وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب وعقدوا بداره
(جمعية وطنية) وكان ذلك في أبريل عام ١٨٧٩ واتفقوا على وضع بيان
يتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع ويلسون وزير
المالية الذي جعل مصر في حالة إفلاس ، وقامت الجمعية الوطنية
بتأليف وزارة وطنية ، وتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله
السلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوروبا والسماح له بتقرير
مبدأ المسئولية الوزارية أمامه . وقد وقع هذا البيان ستون عضواً من
أعضاء مجلس شورى النواب . وستون شخصية عامة من العلماء
والهيئات الدينية وفي مقدمتهم شيخ الإسلام وبطريق الأقباط وحاخام
الإسرائيليين واثنان وأربعون من الأعيان ، واثنان وسبعون من

الموظفين العاملين والمتقاعدين ، وثلاثة وتسعون من ضباط الجيش .
وقد من الأحرار (اللائحة الوطنية) كما أسموها إلى الخديو إسماعيل
الذي وافق دون تردد على مطالبهم حيث عهد إلى شريف باشا برئاسة
الوزارة الجديدة التي قام بتأليفها من المصريين الخالصين وخالية من
الوزيرين الأجانب ، وقرر الخديوى إسماعيل مبدأ المسؤولية الوزارية
أمام مجلس شورى النواب . وهنا وقفت الدول الأوربية وتحديدا بريطانيا
وفرنسا وألمانيا ضد الوزارة الوطنية وسعت بكل جهدها إلى خلع
الخديوى إسماعيل الذى تحالف مع الحركة الوطنية ضد التدخل الأوربى .
ولكن المثير هنا أن الآستانة دعمت موقف الدول الأوربية فى مؤامرتهم
ضد مصر ، وفى ٢٦ يناير ١٨٧٩ أعلن الباب العالى عزل الخديوى
إسماعيل ليتولى توفيق باشا مكانه ، ولكنه إستمر الخديوى إسماعيل
فى منصبه حتى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ٣٠ يونيو ١٨٧٩
عندما سمعت مدينة الإسكندرية أصوات دوى المدافع إعلاناً بعزل
الخديوى إسماعيل وولاية ابنه توفيق باشا عرش البلاد . وفى هذا
الخصوص يقول عرابى: " شاهدت خروج الخديوى إسماعيل من مصر
منفياً ونزوله من منزل الفحوصات وأدوات السكة الحديدية الذى نزل منه
من قبل حليم باشا منفياً (هو العم الأصغر للخديوى إسماعيل) .. فقد
سافر الخديوى إسماعيل إلى نابولي بإيطاليا مطروداً " . ويضيف عرابى:
" وعلى الرغم من أن حليم باشا سافر إلى دار السعادة مطروداً ... لكن

شَتَان بَيْنَ مَنْ طَرَدَ ظُلْمًا وَمَنْ طَرَدَ عَدْلًا " . ويقول عرابي في مذكراته :
" وهكذا انتهت فترة حكم إسماعيل باشا لمصر وهي سبع عشرة سنة
كانت وبالاً على المصريين لشدة نزقه وطمعه وسوء تصرفه وعدم
إنصافه لم أر فيها خيراً ولا ترقيت رتبة في عهده ، وقد تحملت
مدة ولاية إسماعيل الجائرة من ظلم وإستبداد بكل صبر وثبات ...
ومكثت برتبة القائمقام (عقيد) مدة تسعة عشر سنة أنظر إلى صغار
الضباط الذين كانوا تحت إدارتي في عهدي سعيد باشا وإسماعيل باشا
وهم يترقون دوني ، فقد ترقى بعضهم إلى رتبة الأميرالاي (عميد)
وبعضهم إلى رتبة أمير اللواء (لواء) ، وبعضهم إلى رتبة الفريق ، لا
بعلم تعلموه من دوني ولا بفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها في
ميادين القتال ، ولكن لكونهم من ممالك أو أبناء ممالك العائلة
الخدوية ، فاصطفاهم الخديوى بالرتب والنياشين والجواري الحسان
والأراضي الواسعة الخصبة والبيوت الرحبة وحباهم بالأموال الكثيرة
والحلي الثمينة من دم المصريين المساكين وعرق جبينهم .. " .

الفصل الثالث

عرايى وعهد الخديوى توفيق

(٣٠ يونيو ١٨٧٩ وحتى ٧ يناير ١٨٩٢)

(١)

تشنج سياسى فور تولى

الخدوى توفيق عرش البلاد

عندما تولى الخديو توفيق عرش البلاد في ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ م كانت مصر تمر بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة للغاية . وفور توليه الحكم قدمت وزارة راغب باشا استقالتها، وتشكلت الوزارة الجديدة برئاسة شريف باشا . وأول عمل اهتم به مجلس الوزراء الجديد هو تحديد رواتب الخديوى وأهل بيته . وبعد أن استقرت وزارة شريف باشا، شرعت في توجيه عنايتها إلى تسوية الدين العام ، كما تقدمت إلى الخديوى الجديد بمشروع تأسيس حكومة دستورية عصرية وذلك بناء على وعده للمصريين في ١٤ رجب سنة ١٢٩٦ ، ولكن الخديوى لم ينفذ وعده ، وهو ما دفع حكومة شريف باشا إلى تقديم إستقالتها . والمثير هنا أن الخديوى توفيق قبل الإستقالة فوراً ، وشكل وزارة جديدة برئاسته . ثم أصدر الخديوى أمراً تلغرافياً إلى رياض باشا بالعودة من الخارج إلى القطر المصري على أول باخرة ترد إليه . وفي ١٧ رمضان سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وصل رياض باشا إلى الإسكندرية ومنها إلى القاهرة ، ثم توجه مباشرة لمقابلة الخديوى

وبحث معه العلاقات المصرية الأوربية. وفي يوم الخميس ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩م الموافق ١٨ رمضان سنة ١٢٩٦هـ أصدر الخديوى أمراً بإعادة تعيين المستر بارنج الإنجليزى والمسئودى بلنير الفرنسى بصفتهم مفتشين على الحكومة وهو ما يعنى أن رياض باشا بدأ تنفيذ خطة إعتقاد مصر على بريطانيا وفرنسا . وفي ٥ شوال سنة ١٢٩٦هـ الموافق ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ قام رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة بعد أن قدم الوزراء إستقالتهم . وعلى الفور بدأ رئيس الوزراء رياض باشا بحملة واسعة النطاق هدفها تضيق الخناق على النشاط السياسى لضباط الجيش، وكذلك جمعية حلوان التى أكتشف نشاطها ، وهنا قررت جمعية حلوان أن تتحالف مع جمعية الضباط السرية وتم تشكيل الحزب الوطنى الذى بدأ فى الإعلان عن نفسه . وكانت الإجتماعات تعقد فى البداية بمنزل عرابى . ومع تطور الأحداث وزيادة التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية للبلاد أصدر "الحزب الوطنى" فى نهاية عام ١٨٧٩ بيانا إصلاحيا وقام بتوزيع عشرين ألف نسخة منه، وقد إحتوى البيان على برنامج محدد يهدف إلى تخليص مصر من ويلاتها . فى الوقت نفسه أصدر "اتحاد الشبيبة المصرية" مشروعاً إصلاحياً موجهاً إلى الخديوى توفيق ، كما نشرت جماعة "مصر الفتاة" كتيباً خاصاً تطالب فيه بحرية الصحافة . وفيما يتعلق بتلك البيانات التى شكلت خطورة حقيقية على نظام الخديوى توفيق ، حاول رئيس الوزراء

رياض باشا إستنفار أجهزة الأمن الداخلية لمعرفة من وراء تلك البيانات : فشدد الرقابة على كل من إشتبه فيهم . وأمعن في السجن والنفي والمصادرة ، دون إدراك حقيقي لمصادر السخط العام الذي أخذ في التزايد يوما بعد يوم حتى داهمته حركة الجيش التي قامت استجابة لمطالب الجماهير وضباط الجيش الذين ضاقوا ذرعا بالمحسوبية في صفوف الجيش لصالح الأتراك والجراكسة .

وبخصوص ضباط الجيش، تذكر هنا لما إعتلى توفيق باشا عرش البلاد، وسافر إلى الإسكندرية تم ترقية عدد من ضباط الجيش ومنهم عرابى الذى رقى إلى رتبة (عميد) وعين ياورا خديويا ضمن ياورانه وقائدا على كتيبة المشاة الرابعة ومركزها العباسية بمدينة القاهرة . فى ذلك الوقت كان عثمان باشا رفيق وزيراً للحربية، وهنا يقول عرابى: " كان وزير الحربية رفيق باشا رجلا جاهلا متعصب لجنسه (جركسى الأصل)، سولت له نفسه أن يمنع ترقى المصريين العاملين بالقوات المسلحة جميعها... وشرع فى سن قانون يقيد الحكم بترقى الضباط المصريين وأصدر أوامره بذلك وعممه على كافة وحدات الجيش نكاية بأبناء الوطن وحرمانهم من الرتب وجعلهم أنفارا تحت تسلط الأتراك والجركس ليكون لهم الحظ الأوفر والنصيب الأكمل من الترقى إلى الدرجات السامية والرتب الشريفة". وفى ليلة ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ هـ الموافق ١٥ يناير ١٨٨١ دعي أحمد عرابى على وليمة بمنزل نجم الدين باشا

بمناسبة عودته من أداء فريضة الحج ، ولما وصل عرابى إلى منزله وجده غاصاً بقيادة الجيش وغيرهم من السياسيين ، فجلس عرابى بجوار محمد بك نجيب الجريدلى وكان بجانبه إسماعيل باشا كامل (وهو جركسى الأصل لكنه يتظاهر بحب العدل والإنصاف) فأفضى إسماعيل باشا إلى نجيب بك بما فعله وزير الحربية رفقى باشا من أخطاء ومنها ما أصدره مؤخراً بإحالة عبد العال بك حلمى أميرالاي (عميد) الكتيبة السودانية إلى ديوان وزارة الحربية ليكون معاوناً فيه على الرغم من أن عمره لا يتعدى الأربعين عاماً وتعيين خورشيد بك نعمان بدلاً منه رغم بلوغه الخامسة والستين من العمر وهو ضعيف لا قدرة له على الحركات العسكرية ، وأصدر أمراً آخر برفق أحمد بك عبد الغفار مقدم الخيالة الذى لم يتعد الأربعين من عمره وعين بدلاً منه ضابطاً آخر جركسياً ، وأضاف إسماعيل باشا قائلاً لنجيب بك : لقد نصحت رفقى باشا بعدم ظلم الضباط المصريين ، ولكنه لم يصغ إلي . وفى أثناء الجلسة وبينما هم جالسون إلتفت محمد بك نجيب إلى أحمد عرابى وهمس فى أذنه بما سمعه من إسماعيل باشا حتى لا يسمعه أحدا من الحاضرين . وقد تبين لأحمد عرابى أن كل من خورشيد بك نعمان والضابط الآخر البديل لأحمد بك عبد الغفار من الجراكسة. وفى الحال نظر عرابى إلى إسماعيل باشا وقال له : " أحقا ما قلته ؟ " . فرد عليه إسماعيل باشا : " نعم وقد قمت بتسليم هذه الأوامر بنفسى إلى قلم الكتاب لإتخاذ الإجراءات الخاصة

بتنفيذها . فرد عرابى : " إن هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقي على هضمها " . ويقول عرابى فى هذا الصدد : وبينما نحن جالسين فى الحفل وبعد تناولنا الطعام جاءني ضابط مصرى وأخبرني بأن كثيراً من الضباط ينتظرونني بمنزلي . وعلى الفور تركت الحفل وتوجهت إليهم ، فوجدت عددا كبيرا فى إنتظارى ومنهم الأميرالاي (عميد) عبد العال بك حلمي حكمدار اللواء السودانى الموجود فى طره ، والبكباشي (رائد) خضر أفندي من اللواء السودانى أيضاً ، وعلى بك فهمي أميرالاي (عميد) لواء الحرس الخديوي بقشلاق عابدين ، والرائد محمد أفندي عبيد من لواء الحرس الخديوي أيضا . والرائد ألي أفندي يوسف من اللواء الرابع مشاة ، والمقدم أحمد بك عبد الغفار من لواء الخيالة وغيرهم من الضباط . ويضيف عرابى : " كانوا جميعاً فى هياج عظيم ، إذ بلغهم صدور أوامر وزير الحربية قبل إرسالها إليهم... فلما رأوني أفضوا إلي بما سمعته من نجيب بك وإسماعيل باشا كامل منذ قليل " . فقلت لهم : " لقد سمعت هذا من غيركم فى الحفل ... فماذا تريدون؟ " . قالوا : " ليس الأمر كذلك فقط ... بل أنه قد كثر اجتماع العنصر الجركسي فى منزل خسرو باشا الفريق وهم يتحدثون فى تاريخ دولة المماليك كل ليلة بحضور عثمان باشا رفقي ويلعنون خيرى بك لتسليمه وإذعانه للسلطان سليم ... ويقولون أنه قد حان الوقت لرد بضاعتهم إليهم ... وأنهم لا يغلبون من قلة ... وظنوا أنهم يملكون مصر ويستبدون بها كما فعل

أولئك المماليك من قبلهم " . وأضاف الضباط : " لقد تحققنا من صدق تلك الأنباء ممن يوثق بخبره " . فرد عليهم عرابي : " وماذا تريدون إذن ؟! " . فقالوا : " إنما جئناك لنرى رأيك " . فقال عرابي : " رأيي أن تترثوا وتهذبوا روعكم وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا إليهم النظر في مصالحكم ... وهم يتخذون من بينهم رئيسا لهم يثقون به كل الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره ويحفظونه بمعاضدتكم إذا أرادت الحكومة به شراً " . فقالوا : " إنا فوضنا إليك هذا الأمر ، فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك " . فقال : " كلا بل أنظروا غيري ، وأنا معكم وسأبذل كل جهدي ونصحي " . فقالوا : " إنا لا نبغي غيرك ولا نثق إلا بك " . لكن عرابي قال لهم أن الأمر عصيب ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له . فقالوا له : " نحن نفديك ونفدي الوطن العزيز بأرواحنا " . فرد عرابي : " إذن .. إقسموا لي على ذلك " . وبالفعل أقسم الجميع على تولى عرابي زمام الأمور . وفي الحال كتبت عريضة إلى رئيس الوزراء رياض باشا تتضمن الشكوى من تعصب رفقي باشا لجنسه الحركسي وإجحافه بحقوق الوطنيين المصريين ، وتمثلت بنودها في الآتي :

أولاً : عزل وزير الحربية رفقي باشا ، وتعيين غيره من أبناء الوطن عملاً بالقوانين التي بأيدينا .

ثانياً : تأليف مجلس نواب من نبهاء الأمة تنقيداً للأمر الخديوي الصادر عقيب ارتقائه الأريكة الخديوية .

ثالثاً : زيادة عدد الجيش العامل إلى ١٨٣ ألف جندي طبقاً للفرمان السلطاني .

رابعاً : تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للعدل والمساواة بين جميع الموظفين بصرف النظر عن اختلاف الأجناس والمذاهب .

ثم قرأت العريضة المذكورة على مسامع الحاضرين ، فوافق عليها جميع الحاضرين " . ووقع علي العريضة عرابي . كما وقع عليها كل من علي بك فهمي وعبد العال بك حلمي . وبعد ذلك تم أخذ الترتيبات العسكرية لحفظ الخديوى والعائلة الخديوية والوزراء فى حال وقوع هجوم أو محاولة إغتيال من قبل الضباط الجراكسة . كما تم أخذ التدابير العسكرية لحفظ البنوك ومحال وبيوت التجار الأجانب والمواطنين من مطامع الرعاع والبلطجية . وكذلك حفظ القوات العسكرية الوطنية من بطش الحكومة إذا أرادت الإيقاع بقيادة الجيش والعساكر ، وكذلك رفض كافة الإجتماعات مع رئيس الحكومة إلا بعد التشاور وأخذ الموافقة . وهنا يقول عرابي : " كان هدفنا إنشاء مجلس النواب كى يكون لسان حال الأمة لدى الحكومة ليرشدها إلى سبل حفظ الأرواح الطاهرة والأعراض الكريمة والأموال العزيزة من العبث بها " .

وفي ١٥ صفر ١٢٩٨ هـ الموافق ١٦ يناير ١٨٨١ ذهب عرابي إلى وزارة الداخلية ومعه رفيقاه علي بك فهمي وعبد العال بك حلمي ، وقدموا العريضة المذكورة إلى وكيل الداخلية خليل باشا يكن وطلبوا منه

عرضها على رئيس الوزراء رياض باشا . فذهب خليل باشا يكن إليه ثم عاد بعد دقائق وأخبرهم بأن رئيس الوزراء يريد التحدث معهم . وبالفعل قابل عرابى ورفيقاه رئيس الوزراء الذى طيب خاطرهم وقال لهم : " سأنتظر في الأمر " . وإنصرف عرابى ومن معه ، ولكن بعد أسبوع ذهب عرابى ومعه رفيقاه إلى بيت رئيس الوزراء رياض باشا . وحول هذه الزيارة يقول عرابى : " ولما دخلنا عليه سألناه عما تم في أمر عريضتنا فأجابنا بقوله : " إن أمر هذه العريضة مهلك لكم ... وهي أشد خطراً من عريضة أحمد فنى الذى أرسل إلى السودان . (يذكر أن فنى كان كاتباً بديوان المالية طلب المساواة مع غيره من خدم الديوان ، ولكنه عوقب على طلبه وتم إرساله إلى السودان حيث توفي هناك !) . فأجابه عرابى : " إننا لم نطلب إلا حقاً وعدلاً ... وليس في طلب الحق من خطر ... وإننا لنعتبرك أباً للمصريين ، فما هذا التلويح والتخويف ؟ " . فرد عليه رياض باشا : " ليس في البلاد من هو أهل لأن يكون عضواً في مجلس النواب " . فقال له عرابى : " إنك مصري وباقي الوزراء مصريون مثلك ومثل الخديوى أيضاً أتظن أن مصر ولدتكم ثم عقلت ؟ ... كلا فإن فيها العلماء والحكماء والنبهاء وعلى فرض أن ليس فيها من يليق لأن يكون عضواً في مجلس النواب أفلا يمكن إنشاء مجلس يستمد من معارفكم ويكون كمدرسة ابتدائية تخرج لنا بعد خمسة أعوام رجالاً يخدمون الوطن بصائب فكرهم ، ويعضدون الحكومة في مشروعاتها

الوطنية ؟". ويضيف عرابي : " وعندما سمع رياض باشا كلامي هذا باتت عليه الدهشة، وكأنما كبر لديه ما سمعه منا ، ثم قال لنا : " سنتنظر بدقة في طلباتكم هذه ". وعليه إنصرف عرابي ومن معه وهم جميعا في انتظار رد رئيس الوزراء رياض باشا. وفي غرة ربيع أول سنة ١٢٩٨ هـ الموافق ٣١ يناير ١٨٨١ انعقد بعابدين مجلس برئاسة الخديوى توفيق وحضره جميع الباشوات العاملون والمتقاعدون من الترك والجركس، وقرروا جميعا في ذلك الاجتماع إيقاف الضباط الثلاثة الذين وقعوا على العريضة عن العمل ، على أن يتم التحقيق معهم أمام مجلس فوق العادة . لكن رئيس الوزراء رياض باشا أعلن عن تحفظه على قرارهم وقال لهم: إذا قررتم إيقاف الضباط الثلاثة فلا بد من إيقاف وزير الحربية رفقى باشا أيضا، وإلا تفاقم الخطر وإضطرب النظام فى البلاد . لكن الخديوى لم يوافق على ما قاله رياض باشا وقال وهو ينظر إلى رفقى باشا : " إن ناظر الجهادية يضمن حفظ النظام " . وعلى الفور رد وزير الحربية : أنا مستعد لحفظ النظام يا مولاي والقبض على الضباط الثلاثة بسهولة . ثم قدم رفقى باشا محضر الجلسة إلى أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقرأه أمام الحاضرين بعد أن وافق عليه الخديوى ، وقد جاء فيه الآتى: " إن الضباط الثلاثة أحمد عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلمي مفسدون ، ولذلك يقتضى إيقافهم من الخدمة ومحاكمتهم على فسادهم ومجازاتهم بالعقاب الصارم في مجلس

عسكري فوق العادة برئاسة وزير الحربية، ويكون من أعضائه إستون باشا رئيس أركان حرب (أمريكي الجنسية) ولارمى باشا ناظر المدارس الحربية (فرنسي الجنسية) وغيرهما من الباشاوات الجركس " . وبعد الإنتهاء من قراءة محضر الجلسة وقع عليه الخديوى توفيق وسلمه إلى عثمان باشا رفقي ليقوم بتنفيذه ، ثم إنفض المجلس .

(٢)

حادثة قصر النيل

في مساء يوم ٣١ يناير ١٨٨١ أرسل وزير الحربية رفقي باشا تذاكر حفل خاص إلى الضباط الثلاثة (أحمد عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلمي) يدعوهم فيها للحضور إلى ديوان وزارة الحربية بقصر النيل في صباح يوم ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٨هـ الموافق أول فبراير ١٨٨١ للاحتفال بزفاف جميلة هاتم شقيقة الحصرة الخديوية . وهنا يقول عرابي : " لما وصلتنا دعاوى الحفل أدركنا أن رفقي باشا يريد خداعنا كي يبطش بنا كما فعل محمد علي باشا من قبل بأمرأء المماليك حينما دعاهم إلى وليمة بالقلعة وبطش بهم عن آخرهم كما هو واضح بالتاريخ، خاصة وأن ميعاد الزفاف الملكي لم يكن قد حان بعد ... لذلك كانت تلك الحيلة سابقة لأوانها . وعليه إتخذنا حذرنا وهيأتنا ما يلزم لنجاتنا بالإتفاق مع إخواننا الضباط ، ثم ذهبنا في الوقت المعين بالدعوة بعد أخذ

كافة الإحتياطات الممكنة فى طريقنا إلى ديوان الحربية بقصر النيل .
ولما وصلنا هناك وجدناه غاصاً بجميع الجراكسة من رتبة الملازم فما
فوقها إلى رتبة الفريق ... وكات فى أيدي شباتهم الطبنجات وكلهم فى
فرح ومرح " . ويضيف عرابى: " وبمجرد وصولنا إتعد المجلس
المؤلف من الباشاوات ... وتلى علينا الأمر الخديوي الخاص بإيقافنا
عن العمل ومحاكمتنا ... ثم نرعت عنا سيوفنا وساقونا إلى السجن
بأحدى قاعات قصر النيل ... وكان مرورنا بين صفين من الضباط
الجركس المسلحين بالطبنجات ... وما أن وصلنا إلى غرفة السجن حتى
مر علينا خسرو باشا كبير الجراكسة ونحن بباب السجن وصار يهزأ بنا
ويسخر منا بقوله: (أية زمبلى هرف لر) وهى تعنى فلاحين شغالين
بالمقاطف وهو تشبيه باحتقار المصريين " . بعد أقل من ساعة من عملية
الإعتقال جاءت كتيبتان من لواء الحرس الخديوي ودخل رجالهم ديوان
الحربية ، وأسرعت وحدة خاصة من الضباط والعساكر بإخراج عرابى
ورفاقه من السجن . ولما رأى وزير الحربية ذلك الهجوم الكاسح فر
هاربا ومعه رجال المجلس الذى كان منعقدا منذ قليل وذهبوا جميعا إلى
سراي عابدين . وبمجرد الإفرج عن عرابى قال لضباطه وجنوده :
"أرجوكم ألا تمدوا أيديكم بسوء إلى أحد من الجراكسة ولا إلى غيرهم
من الضباط لأنهم إخواننا ... فإنا لا نريد إلا الإنصاف والمساواة .
ونظر عرابى حوله فوجد بجانبه إسماعيل باشا كامل فعانقه أمام

العساكر . ثم قال للضباط والعساكر وهو يشير إلى إسماعيل باشا : "أن هذا الباشا جركسي ، ولكنه أخي وحرام علينا دمه وماله وعرضه ، وكذلك غيره من الجراكسة" . وهنا فقط انصرف جميع الضباط والعساكر إلى مراكزهم طائعين .

ولكن كيف حدث ذلك التدخل السريع للجيش؟ : تشير الوثائق إلى أنه بعد أن تم سجن عرابي ورفاقه بإحدى قاعات قصر النيل ، أصدر وزير الحربية رفقي باشا قرارا بتعيين ثلاثة من كبار الضباط بدلاً من الضباط الذين تم إقالتهم . والضباط الثلاثة الجدد هم: العميد محمود بك طاهر للواء الرابع بدلاً عرابي ، والعميد خورشيد بك نعمان قائدا لـ اللواء السوداني بدلاً من عبد العال بك حلمي ، ثم الفريق راشد باشا حسني لتسلم لواء الحرس الخديوي بدلاً من علي بك فهمي . وعندما علم ضباط لواء الحرس الخديوي بما لحق بعرابي ورفاقه من الإهانة والسجن ورفقتهم من الخدمة وتعيين بدلاء لهم حدث تظاهرات داخل الجيش وثارت الحمية في رؤوس الضباط وضباط الصف . وفي الحال أمر الرائد محمد أفندي عبيد بضرب نوبة طابور للعساكر فاعترضه خورشيد بك وهدده بقطع رأسه . فلم يلتفت إليه محمد أفندي وأمر عساكره بوضع خورشيد بك قيد السجن والتحفظ عليه ، في الوقت نفسه اصطف الجنود تحت السلاح وتحرك بهم محمد أفندي عبيد إلى قصر النيل لتحرير عرابي ورفاقه من السجن ، فاعترضه الفريق راشد باشا حسني ولكنه

إضطر إلى التنحي بعيدا عنه عندما رأى الشرر يتطاير من جنوده ... فر تلك الأثناء كان الخديوى يشرف على العساكر من شرفة (السلامك) . وعندما رأى ما حدث أصدر أوامره إلى بروجي السراي بأن يضرب نوبة حضور الضباط أمام الخديوى فى الحال . وعلى الرغم من ضرب البروجى إلا أن أحدا لم يذهب إليه ... وهنا وقفت الكتيبة الأولى بقيادة الرائد أحمد أفندي فرج فى ساحة عابدين ومعها بيرق اللواء . وكان وقوفها على هيئة طابور بغرض حفظ حياة الخديوى مما قد يطرأ من أمور سيئة . واستمرت الكتبتان الأخرتان فى سيرهما إلى أن وصلتا إلى قصر النيل ، وهنا أصدر الرائد محمد عبيد أمره إلى قائد الكتيبة الثالثة بقيادة الرائد على أفندي عيسى بأن يذهب بكتيبته إلى الجهة الخلفية من قصر النيل . وبالفعل ذهب محمد عبيد بكتيبته إلى الجهة الأمامية وأعطى أوامره لإحدى وحداته الخاصة بإقتحام ديوان الحربية الذي كانت أبوابه ونوافذه موصدة . وبالفعل تم إقتحام المكان والبحث عن عرابى ورفاقه حتى تم التوصل إليهم وتحريرهم من السجن ... وما أن حدث ذلك حتى وقع الرعب فى قلوب قادة الجيش الموجودين بديوان الحربية من الأوربيين والجرس وهرب الجميع ومعهم عثمان باشا رفقي وزير الحربية إلى سراي عابدين ليحتموا بالخديوى . وهكذا إستطاع الضابط محمد أفندي عبيد إإنقاذ عرابى ورفاقه وكان معه الرائد على أفندي عيسى والرائد أحمد أفندي فرج وجميع ضباط لواء

الحرس الخديوي وعساكره الذين قاموا بما تم تكليفهم به على أحسن وجه. ويذكر أن الرائد خضر أفندي خضر قام بعمل عظيم ، فعندما علم بسجن عرابي ورفاقه قام بالتحفظ على كل من خورشيد باشا طاهر والعميد الجديد خورشيد بك نعمان وأحمد بك حمدي الياور الخديوي حيث أحضر وحدة خاصة بالحراسة وجعلهم رقباء عليهم وعدم السماح لهم بالتحرك من مكانهم مطلقاً . ثم أمر بعد ذلك بضرب نوبة طابور إلى الميدان ، ولما تم انتظامه أخبر الضباط والصف ضباط والعساكر بما حدث لأحمد عرابي ورفاقه ، وهموا جميعاً لإتقانهم من السجن قبل فوات الوقت . وأسرع بهم الرائد خضر وهو يتقدمهم من مدينة طهره قاصدين ديوان الحربية بقصر النيل . أما الذين حنثوا بعهدهم لعرابي ورفاقه فهم الرائد ألفي أفندي يوسف الذي أبلغ خيرى باشا رئيس ديوان الخديوى بكل شى دار مع عرابي ورفاقه ، كما أخبر أيضاً على باشا مبارك بما تم الإتفاق عليه بين عرابي ورفاقه.

على الجانب الآخر: بعد وصول رفقى باشا وزير الحربية ومن معه إلى قصر عابدين وإبلاغ الخديوى بما حدث ، تدخل استون باشا الأمريكى الجنسية وقال للخديوى : " إن ما حصل من لواء الحرس يعتبر تمرداً عسكرياً ، ومن الواجب حصره بالمدفعية والمشاة ، لذلك لابد من إصدار أمر بضرورة تسليم عرابي ورفاقه فوراً ... وإذا رفض عرابي ورفاقه تسليم أنفسهم فيجب إطلاق نيران المدافع والبنادق عليهم حتى يضطروا

إلى التسليم " . المثير أن الجميع إستحسن رأى الضابط الأمريكى إلا إسماعيل باشا كامل الجركسى الذى عارضه قائلا : " أعتقد أن جميع وحدات المشاة والمدفعية والخيالة على رأى واحد ، وبالتالي فلن يجدي هذا الكلام معهم نفعاً " . فرد الجنرال استون : " إذا كان الأمر كذلك فاللواء السودانى يكفي لإكراه لواء الحرس على التسليم " . " فعارضه إسماعيل باشا كامل ثانية بقوله : " إن لواء السودان أشد تحمساً فى الدفاع عن عرابى ورفاقه من باقى الألوية " . فلما سمع الخديوى معارضة إسماعيل باشا غضب غضباً شديداً منه ، وأمر خورشيد باشا طاهر بأن يطلب تلغرافياً بإحضار اللواء السودانى من طره فى أسرع وقت ممكن . فجاءه الرد من ناظر محطة طره بأن الرائد خضر أفندى خضر قام بسجن كلاً من خورشيد باشا طاهر والعميد خورشيد بك نعمان وأحمد بك حمدي الياور الخديوى والمقدم فرج الذكر . كما أبلغهم ناظر المحطة بأن الرائد خضر أفندى قام بصرف الذخيرة اللازمة للعساكر وإنطلق بهم منذ ساعة بالخطوة السريعة بطريق البحر قاصداً قصر النيل لإخراج الضباط الثلاثة من سجن قصر النيل . وهنا تحقق الخديوى من صدق كلام إسماعيل باشا كامل . فى الوقت نفسه عمت الدهشة على وجوه الحاضرين ، ومع ذلك أمر الخديوى توفيق بإرسال أحد الياوران لمقابلة الرائد خضر أفندى خضر فى الطريق وإخباره بأن الضباط الثلاثة خرجوا من السجن ويجب عليه العودة فوراً ومن معه من الجنود إلى

ثكناتهم وإخلاء سبيل الضباط الذين سجنوا بطرده قورا . ولما تقابل رسول الخديوى مع الرائد خضر أفندى فى الطريق وأخبره بما يريد الخديوى منه ، قال له الرائد خضر : " لن أعود إلا بعد أن أرى عرابى ورفاقه بعين رأسى خارج سجن قصر النيل " . لكن رسول الخديوى أنذره بتوقيع أقصى عقوبة عليه لعدم إطاعة أوامر الخديوى ، إلا أن الرائد خضر لم يصغ إليه واستمر فى سيره حتى وصل إلى ساحة عابدين حيث استقبله لواء الحرس بالتحية العسكرية والترحاب .

وبالعودة إلى عرابى ، فيذكر أنه بمجرد خروجه من السجن أمر الملازم يوسف أفندى فهمي بالذهاب مع عساكر لواء الحرس الخديوى إلى قشلاق عابدين ، فى الوقت نفسه توجه عرابى إلى مركز لواء الحرس الخديوى وجمع الضباط والصف ضباط وألقى عليهم كلمة أوصاهم فيها بملازمة الهدوء والسكينة وقال لهم : " إننا لا نطلب إلا العدل والمساواة مع أخواتنا الجراكسة والأتراك ، وأن لا يكون المصري محتقراً فى نظر الأجناس الأخرى ... ونريد كذلك مجلساً نيابياً لحفظ حقوق آبائنا وأخواتنا وأبنائنا من ظلم المستبدين الظالمين ... وأن تنقح القوانين العسكرية حتى تكون كافلة للمساواة فى الترقيات والمكافآت وزيادة المرتبات والماهيات التى مضى عليها ثمانون عاماً وخاصة مرتبات ضباط الصف الذين فيهم من له زوجة وأولاد ووالدة يتضورون جوعاً لسوء حظ عائلهم " . ثم كتب عرابى إلى وكيل دولة فرنسا السياسى

البارون (دورنج) راجياً منه أن يخبر عنه جميع وكلاء الدول المتحابة مع مصر وخصوصاً قتصل جنرال دولة انجلترا بأنه قد حدث خلاف بين المصريين وحكومتهم ، وأن المصريين يأملون منهم التوسط في إصلاح ذات البين . وأمضى عرابي ورفاقه وزملائهم من الضباط والجنود ليلتهم في القشلاق وكانوا جميعاً على أعلى درجات الحيطة والحذر . أما قتاصل الدول الأوربية فقد ذهبوا إلى عابدين وأشاروا على الخديوى توفيق بإجابة طلبات عرابي ورفاقه حسماً للنزاع ومنعاً للخطر . وفي صباح ٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٨ هـ الموافق ٢ فبراير ١٨٨١ م ذهب جميع الباشوات إلى الخديوى وتشاوروا في أمر تلك الأثرة ، فقال لهم وزير الأوقاف محمود باشا سامي الشهير (بالبارودي) : " أني أرى العساكر على الطاعة بدليل هتافهم باسم الخديوى ، وأن الموسيقى العسكرية لا زالت تعزف بالسلام الخديوى ، فلو أجيبنا مطالبهم فسوف تنتهي هذه الأثرة بسلام " . وبناء على ذلك وافق الخديوى على تعيين محمود سامي باشا وخيري باشا رئيس الديوان الخديوي لإجراء المفاوضات مع عرابي فيما يخص مطالبهم الإصلاحية . وبالفعل ذهب كل من البارودي وخيري باشا إلى الضباط وسألا عرابي ورفاقه عما يريدونه . فقال لهما عرابي : إنا على الطاعة ... ولا نريد إلا الإصلاح . فسألهم خيري باشا : " وما هو الإصلاح ؟ " فسلمه عرابي ورقة وهو يقول له : " هو ما أوضحناه

بعريضتنا هذه وهى رغبتنا فى البدء أولا بعزل وزير الحربية عثمان رفقي باشا ثم بعد ذلك تنفيذ باقي الطلبات " . واخذ خيرى باشا والبارودي عريضة المطالب وذهبوا ليخبرا الخديوى ، ثم عادا ثانية وقالوا لعرابى ورفاقه بأن الخديوى قبل طلباتكم ، وقبل أيضا عزل وزير الحربية ، وعليكم الآن أن تختاروا وزيرا غيره . فقال عرابى بعد أن تشاور مع رفاقه من قادة الضباط: " لا خيرة لنا ... وإنما نريد وزيرا وطنيا يعينه الخديوى " . فرد خيرى باشا : " إن الخديو فوض إليكم اختيار الوزير حتى لا تشكوا فيما بعد " . وبعد مشاورات سريعة بين عرابى ورفاقه قال عرابى: " إنا نرضى بتعيين محمود سامي باشا وزيرا للحربية " . فذهب خيرى باشا وأبلغ الخديوى باختيارهم . وبناء عليه صدرت الأوامر بتعيين محمود سامي باشا البارودي وزيرا للحربية مع بقاء وزارة الأوقاف في عهده أيضا كما كانت . وعلى الفور تم عودة الضباط الثلاثة (عرابى ورفاقه) إلى عملهم شريطة الإلتزام بنبذ الفوارق العصبية والتمسك بعروة الإخاء والمساواة . وبعد ذلك تم سن القوانين العسكرية وتعديلها وتنقيحها . وعلى الرغم من إستقرار الأوضاع داخل الجيش إلا ان الدسائس ظلت قائمة فى محاولة للوقية بعرابى وزملائه ، وقد نجح الجيش فى كشفها والإعلان عنها . وعندما علم محمود باشا سامى البارودى بتلك الدسائس قرر التصدي لها علنا وهو ما أغضب المحيطين بالخديوى توفيق الذى قرر عزله واستبدل به صهره داود باشا يكن ، كما

عزل أيضا مأمور ضبطية المحروسة أحمد باشا الدرمللي الذي وافق على مطالب الجيش الوطنية وعين بدلا منه عبد القادر باشا حلمي . ولما استقر داود باشا في وزارة الحربية توجه عرابي وعدد من كبار الضباط المصريين إليه لتهنئته بالمنصب الجديد وطلبوا منه حث الخديوى للتصديق على بقية قوانين الإصلاحات العسكرية التي إتفق عليها ، ووعدهم داود باشا خيرا . ولكن ما حدث بعد ذلك كان مخيبا لأمال الضباط ، فقد أصدر داود باشا منشورا تم توزيعه على قادة الجيش وضباطه أمر فيه بالآ يجتمع الضباط مع بعضهم في المنازل أو في أحياء المدينة ، وألا يتركوا مراكز ثكناتهم العسكرية ليلاً أو نهاراً ، وشدد على أنه إذا اجتمع اثنان منهم فأكثر في المدينة فسيتم ضبطهم بمعرفة رجال الضبطية وسجنهم فوراً . وأخذ وزير الحربية داود باشا يمر بنفسه ليلاً على مراكز الوحدات العسكرية ليرى هل تنفذ أوامره أم لا ؟ . أما مأمور الضبطية عبد القادر باشا حلمي فقد أرخى الغنان لجواسيسه حول منازل كبار وصغار الضباط وفي الطرقات في محاولات للقبض عليهم وسجنهم . ولما كانت أوامر وزير الحربية مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري فقد قرر عرابي ورفاقه من الضباط وضع حد لتلك الدسائس التي يقوم بها الوزير ومأمور الضبطية القضائية عبد القادر حلمي . وقام عرابي وعدد من كبار الضباط بالذهاب إلى راغب باشا في محاولة لإنهاء تلك الإجراءات التعسفية ضد حرية

تحرك الضباط . ولكن الوزير أكد لهم أن الخديوى هو ما أمره بذلك ، فسأله عرابى ورفاقه عن إيجاد مخرج لذلك . فقال لهم أن المخرج الوحيد هو قيامهم بجمع العساكر وتسليحهم ثم إرسال مجموعة إتحادية منهم لقتل الخديوى ، وأظهر لهم حماسه وإستعداده لقيادة ذلك الإثقلاب . وهنا يقول عرابى: " ولما قال لنا ذلك .. نظرنا إلى بعضنا البعض .. ثم نظرنا إليه ... وفهمنا ما يرمى إليه ألا وهو الواقعة بنا ... واستعدنا بالله من شر رأيه ، لأننا لم نرد إلا الإصلاح بالتى هي أحسن ، خاصة وأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم" . وفى الحال قرر عرابى ورفاقه تشديد المراقبة حول ثكناتهم وكل ما يحيط بهم من أجل إحباط تلك الدسائس . فى الوقت نفسه لاحظ عرابى ورفاقه كثرة تردد السير مالت (قنصل انجلترا بمصر) على مقر الخديوى ليلاً ونهاراً دون غيره من وكلاء الدول الأوروبية وتبينوا أنه كان وراء تلك المؤامرات ، وهنا قرر عرابى ورفاقه عرض تفاصيل مخاوفهم على جلالة أمير المؤمنين بالباب العالى بالآستانة ليحاط علماً بما يجري فى مصر حتى لا يتورط فيما قد يصل إليه من دسائس أعداء البلاد . وعلى الفور ذيل عرابى ورفاقه العريضة المذكورة بإمضائه وإمضاءات إخوانه علي بك فهمي وعبد العال بك حلمي وأحمد عبد الغفار بالنيابة عن الجيش ، وكذلك أحمد بك أبو مصطفى وأحمد بك الصباحي وعثمان باشا فوزي وغيرهم من وجهاء الأمة بالنيابة عن جميع المصريين .

بعد أيام قليلة من حادثه قصر النيل ومرورها بسلام ، طلب الخديوى توفيق كل من أحمد عرابى ورفاقه قبل سفره إلى مصيفه بالإسكندرية . وتحدث معهم حول ضرورة الحفاظ على الأمن العام داخل البلاد . كما أمرهم بالذهاب إلى جميع قناصل الدول لطمأنتهم على رعاياهم وإعطائهم كلمة الشرف بحفظ أرواحهم وأموالهم . وقد فعل عرابى ورفاقه ذلك ، ثم بعثوا بذلك التعهد الرسمى الخاص بحفظ أمن البلاد إلى جميع كتائب المشاة والخيالة والمدفعية وفروع الحربية والبحرية وطلبوا منهم أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة .

الخديوى توفيق يتراجع عن تعهداته: بعد عودة الخديوى إلى القاهرة من مصيفه بالإسكندرية أمر وزير الحربية الجديد داود باشا يكن بأن يصدر أمرا إلى اللواء الثالث مشاة بقيادة إبراهيم بك حيدر بالتوجه إلى الإسكندرية ، على أن يحل محله لواء الإسكندرية بقيادة حسين بك مظهر فى القاهرة . وهنا تكهرب الوضع داخل قيادة قوات الجيش بالقاهرة، وأخذت الشكوك تدور برؤوس كبار الضباط ، وسرت شائعة تقول بأن الحكومة تسعى للتخلص من قادة الجيش وذلك بإغراقهم فى كوبري كفر الزيات كما حدث مع الأمير حليم باشا والأمير أحمد ابن إبراهيم باشا فى عهد الخديوى سعيد باشا . وعندما اجتمع إبراهيم بك حيدر مع ضباطه وأخبرهم بالأمر الذى أصدره وزير الحربية رفض جميع ضباطه تنفيذ الأمر . وعليه كتب إبراهيم حيدر إلى وزارة الحربية ليحيطها علماً

برفض تحرك قواته إلى الإسكندرية. وتعاطف مع ذلك الإجراء الذى إتخذه ضباط اللواء الثالث مشاة جميع وحدات الجيش بالقاهرة . ويرجع سبب ذلك العصيان بالجيش إلى تراجع الحكومة والخديوى عن تنفيذ وثيقة الإصلاح السياسى المتعلقة بإنشاء مجلس نواب عصى وعدم تصديق الخديوى على وثيقة الإصلاح السياسى وعلى رأسها إصلاح القوانين العسكرية التى وافق عليها الخديوى عقب أحداث قصر النيل فى فبراير ١٨٨١ .

(٣)

واقعة قصر عابدين

والآثار التى ترتبت عليها

بناء على أمر وزير الحربية الخاص باستبدال بعض وحدات الجيش بين القاهرة والإسكندرية تم عقد إجتماع عاجل لكبار ضباط الجيش وكبار الساسة بالحزب الوطنى بمنزل عرابى وتم الإتفاق على القيام بمظاهرة وطنية ثانية تضم هذه المرة الجيش والشعب معا . وعليه قام عرابى بتكليف بعض الضباط بسرعة الإتصال بجميع الوحدات العسكرية من مشاة وخيالة ومدفعية الموجودين بالقاهرة مستخدمين فى ذلك سلاح الإشارة وإعلامهم بالحضور جميعا إلى ميدان عابدين فى الساعة

العاشرة من صباح يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ لعرض مطالب الجيش والشعب العادلة على الحضرة الخديوية . فى الوقت نفسه قام عرابى ورفاقه من كبار القادة بإبلاغ وزير الحربية كتابيا لتخبر الخديوى توفيق بأن جميع وحدات الجيش ستحضر إلى ساحة عابدين فى الساعة فى الساعة العاشرة من صباح يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ لعرض مطالب الشعب أمام الجميع . كما كتب أيضا إلى قناصل الدول مؤكداً لهم أنه لا خوف مطلقاً من تلك المظاهرة على رعاياهم لأنها تتعلق فقط بأحوال البلاد الداخلية . فى الوقت نفسه قام عرابى بالتنسيق مع أعضاء الحزب الوطنى وقادة الحركات الوطنية الأخرى داخل البلاد بتوحيد مطالبهم وعلى رأسها البند المتعلق بمجلس شورى النواب فى صورته العصرية . وفى هذا الصدد يقول عرابى: " ولما وصل كتابى إلى وزير الحربية داود باشا يكن أسرع الأخير بعرضه على الخديوى الذى استدعى رياض باشا رئيس النظار(الوزراء) فى الحال وبحث معه الأمر ... ثم أرسل رياض إلينا طه باشا لطفى كى نعيد النظر فى القيام بالمظاهرة " . فى نفس الوقت ذهب الخديوى ومعه رياض باشا وخيري باشا رئيس ديوانه إلى رئاسة لواء الحرس بقشلاق عابدين وجمع الضباط والعساكر وخطب الخديوى فيهم قائلاً: " أنتم أولادي وحرسى الخصوصي فلا تتبعوا التعصب الذمى ولا تقتدوا بأعمال ضباط الجيش الآخرين " . فأجابوه بالسمع والطاعة . ثم توجه الخديوى إلى علي بك

فهى قائد لواء الحرس وأمره بأن يقوم بإعادة نشر عساكره على نوافذ السراي وأبوابها من الداخل ليتخذوها متاريس لهم عند الضرورة . وقام على فهمى بتنفيذ ذلك فى الحال . أما طه باشا فقد ذهب كما طلب منه لمقابلة عرابى ورفاقه وسألهم : ماذا تريدون ؟ . فأجابه عرابى : " نريد عرض مطالبنا العادلة على الخديوى .. وهى مطالب لا بد منها لضمان حرية الأمة وإستقلالها " . فرد الرجل عليهم : " سوف أخبر مولانا بذلك " . وفى تلك السويغات توجه الخديوى توفيق إلى القلعة ومعه رياض باشا وخيري باشا وذلك فى محاولة لمنع اللواء الثالث من الذهاب إلى ساحة عابدين . وعند وصول الخديوى إلى القلعة وجد اللواء الثالث فى حالة إستعداد قصوى وحاملا سلاحه فى إنتظار أمر قائده بالتحرك . وهنا طلب الخديوى بمثل جميع ضباط اللواء أمامه ، وعندما إمتثلوا قام بتوبيخهم ، ثم إقترب من الرائد فوده أفندي حسن وأمسك به من سترته العسكرية بطريقة غير لائقة وقال له : " أمثالك يعارض أوامرى ويسعى إلى وقف إجراءاتها ؟ " . وهنا هاج العساكر عندما رأوا الخديوى يوبخ قائدهم ويمسكه من ستره ملابسه العسكرية بطريقة مهينة . وعلى الفور أمر النقيب محمد أفندي السيد البروجية بضرب نوبة " سونكى ديك " إستعدادا للقتال بالسلاح الأبيض ، فأسرع العساكر إلى تركيب السونكى فى رؤوس بنادقهم وأحاطوا بالخديوى من كل جانب ومن كان معه صارخين بقوة : أترك الرائد فوده . فتركه

الخدوي في الحال وقال له فوده : " مر عساكرك بأن يبتعدوا عنا يا بكباشي " . فأمر الرائد فوده العساكر بالرجوع إلى حالتهم الأولى . وإنصرف الخديوي ومن معه سالكين طريق الجبل قاصدين العباسية ليمنعوا عرابي ورفاقه من القيام بما عزموا عليه . ولما وصل الخديوي إلى مركز قيادة اللواء الذي يرأسه عرابي وبحث عنه فلم يجده ، لكن النقيب النوباتجي أبلغه بأن عرابي توجه بعدد من كتائب اللواء ومعه كتيبة المدفعية بقيادة إسماعيل بك صبري بمدافعها المجهزة بالذخيرة إلى ساحة قصر عابدين منذ ساعة . ففقل الخديوي راجعاً إلى السراي . في نفس التوقيت كان عبد العال بك حلمي قائد اللواء السوداني في طريقه إلى سراي عابدين ، ولما وصل إلى ساحة المنشية أمر العساكر بالاستراحة وتنظيف ملابسهم من الأتربة ، وهناك بلغه خبر ذهاب الخديوي إلى القلعة فأخذ عبد العال حلمي وحدتين من قواته الخاصة وذهب بهما إلى القلعة ليستكشف الأمر الذي أوجب حضور الخديوي . وعندما وصل عبد العال بك حلمي إلى مركز اللواء الثالث ليستعلم عن سبب مجيء الخديوي . وهناك تم أحاطة بكل ما حدث ، وعليه نزل على الفور من القلعة وخلفه وحدات اللواء الثالث يقودها الرائد فوده حسن لأن العميد إبراهيم بك حيدر قد ترك اللواء الثالث وذهب إلى بيته حتى لا يشترك في تلك المظاهرة هلعاً وجبناً ونذالة على حد قول عرابي .

وفى ساحة قصر عابدين كان المشهد كالتالى: كان أول من حضر إلى ميدان عابدين لواء السواري بقيادة أحمد بك عبد الغفار ، ثم حضر عرابى متقدما لواء العباسية ومعه كتيبة المدفعية بقيادة إسماعيل بك صبري ، وكانت بطاريات المدافع تتخلل كتائب المشاة أثناء المسير، (كل ذلك حدث في يوم الجمعة ١٥ شوال سنة ١٢٩٨هـ الموافق ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١م) . فى الوقت نفسه تم توزيع لواء الحرس الخديوي بكافة أسلحته وذخائره بقيادة علي بك فهمي إلى داخل السراي وكان على أهبة الإستعداد للدفاع عنها إذا إقتضى الأمر ذلك . لكن عرابى طلب من علي بك فهمي إعادة إنتشار لوائه في الميدان بدلا من داخل السراي ، فأمر علي فهمي لوائه بأخذ المحل المعين له في الدائرة . ثم صار ترتيب ألوية المدفعية والخيالة والمشاة على شكل مربع . وحضر بعد ذلك اللواء الثاني من قصر النيل يقوده العقيد أحمد أفندي صادق ومعه أحمد أفندي عبد السلام وذلك بعد امتناع العميد محمد بك شوقي وبعض ضباط اللواء عن مرافقتهم . وجاء اللواء الثالث من القلعة بقيادة فوده أفندي حسن ، ثم اللواء السوداني بقيادة عبد العال بك حلمي ، وتبعهم كتائب الشئون الإدارية والحملة والإشارة يقودها المقدم إبراهيم بك فوزي .

عرابى والخديوى : إكتمل تشكيل القوات المسلحة المطلوب تواجدها في عابدين وأصبح الميدان غاصاً بجماهير الشعب من الوطنيين والأجانب

وكانت نوافذ البيوت المجاورة للسراي وأسطح المنازل مزدحمة بالناس من كافة الأعمار. ولما عاد الخديوى من العباسية دخل السراي من الباب الشرقي المسمى (بباب باريز) وصعد إلى الإيوان ثم نزل منه ومشى في الميدان وحواليه المستر كوكسن (قنصل انجلترا بالإسكندرية) والجنرال جولد سميث (مراقب الدائرة السنية) ونفر من رجال الأمن ، ولما بلغ الخديوى وسط الساحة أشار بيده إلى عرابى كى يحضر إليه . وتوجه إليه عرابى ليعرض مطالب الأمة وكان راكباً جواده وسيفه في يده ومن خلفه نحو ثلاثين ضابطاً من كبار قادة الجيش. فلما إقترب منه عرابى صاح به الخديوى أن يترجل وأن يغمد سيفه .. ففعل عرابى ، وأخذ يقترب منه أكثر فأكثر حتى أصبحت المسافة بينهما لا تتعدى المترين ثم وقف ، وفي تلك اللحظة أشار المستر كوكسن على الخديوى بأن يطلق رصاص مسدسه الشخصى على أحمد عرابى ليقتله . وعندما سمع عرابى ذلك إلتفت سريعاً نحو كوكسن وقال بصوت جهورى تملئه الثقة وهو يشير بيده إلى الجماهير الغفيرة من حوله: " أفلا تنظر إلى من حولنا من العساكر" . وقبل أن ينتهى عرابى من عبارته صاح الخديوى فيمن هم خلف عرابى من الضباط قائلاً: "إغمدوا سيوفكم وعودوا إلى ثكناتكم" ... لكن الضباط لم يفعلوا وظلوا متحفزين خلف عرابى ودم الوطنية يغلي في مراحل قلوبهم والغضب ملء جوارحهم . وهنا يقول عرابى: " ولما وقفت أمام الخديوى مباشرة

مؤديا التحية العسكرية خاطبني الخديوى بقوله : ما هي أسباب
حضورك بالجيش إلى هنا ؟ .. فأجبتّه : جئنا يا مولاي لنعرض عليك
مطالب الجيش والأمة ، وكلها طلبات عادلة .. فسألنى الخديوى ثانية
بغضب : وما هي هذه الطلبات ؟ ... فقلت له : هي إسقاط الوزارة
المستبدّة ، وتأليف مجلس نواب على النسق الأوربي ، وزيادة عدد
الجيش طبقا لما هو موثق في الفرماتات السلطانية ، والتصديق على
قوانين الإصلاح العسكري التي أمرتم بوضعها . فرد الخديوى بغضب
وغيظ شديد : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه
البلاد عن آبائي وأجدادي ، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا " . وهنا إنفعل
عرايى ورد عليه والدم يغلى فى عروقه قائلا بصوت جهورى يملئه
الغضب : " لقد خلقنا الله أحراراً ... ولم يخلقنا تراثاً أو عقاراً ، فوالله
الذي لا إله إلا هو إنا سوف لا نورث ، ولا نستعبد بعد اليوم ! " .
أثناء ذلك الحوار الناري أشار المستر كوكسن على الخديوى توفيق
بالرجوع إلى السراي خشية إصابته بسوء إذا تطور الحديث مع عرايى
ولكن الخديوى لم يفعل . وبعد إنتهاء الحديث عاد الخديوى ومن معه
إلى داخل السراي بينما بقي عرايى وكل من معه بالساحة على أهبة
الإستعداد لأية احتمالات . ثم بعد فترة وجيزة عاد المستر كوكسن ومعه
المستر كلفن المراقب المالي الإنجليزي ، وتحدث كوكسن مع عرايى
بالنيابة عن الخديوى كرَسُول من طرفه وقال له : " إن طلب إسقاط

الوزارة وطلب تأليف مجلس النواب من حق الأمة وليس من حقوق الجيش ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تسمح بذلك . فرد عليه عرابي : " أعلم يا حضرة القنصل أن هذه المطالب ، هي مطالب الشعب كله ، وأنا هنا الآن نائبا عنهم في تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم إخوانهم وأولادهم ... وهذا الجيش هو القوة التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة " . ثم رفع عرابي يده وأشار بها إلى جماهير الشعب المحتشدة حول السراي وعلى الأرض وفي شرفات المنازل وفوق أسطحها وعلى أسوار القصر وهو يقول له كوكسن : " انظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر وفي كل مكان حولنا .. إنهم الشعب .. إنهم أهاليينا الذين أنابونا عنهم في طلب حقوقهم ... وعليك أن تعلم علم اليقين أننا لن نتنازل عن مطالبنا ولن نبرح هذا المكان ما لم تنفذ هذه المطالب " . فرد عليه القنصل وهو ينظر حواليه وإلى الجموع الغفيرة بقلق متزايد : " أهذا يعني أنك ترغب في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ؟ .. وإذا كان ذلك هو ما تصبوا إليه .. فاعلم أن هذا أمر سوف ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها " . فرد عليه عرابي وهو يبتسم من كلماته الماكرة : " كيف يكون ذلك ؟ ، ومن ذا الذي يعارضنا في أحوال داخلينا ... فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا " . فرد القنصل وهو يبتسم ببعض الخوف : " وأين هي قوتكم التي ستدافع بها ؟ " . فصرخ

عرايى فى وجهه : " عند الاقتضاء سوف نحشد مليوناً من العساكر يدافعون بإستماتة عن بلادهم... إنهم يسمعون قولى ويلبون إشارتى إذا تطلب الأمر ذلك " . فرد القنصل : " وماذا ستفعل إذا لم تتم الإستجابة إلى ما تطلب ؟ " . قال عرايى وهو ينظر إلى من حوله من قادة الجيش : " أقول كلمة أخرى " . فقال كوكسن مستفسراً : " وما هي ؟ " . ابتسم عرايى وهو يتقدم نحوه حتى أصبح قريباً جداً من وجهه وصرخ قائلاً : " لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط " . فراجع كوكسن إلى الخلف مرتجفاً وقفل راجعاً ومعه رفيقه إلى داخل السراى . وبعد مرور ساعة من الزمن وافق الخديوى على مطالب الجيش ، ولكنه إقترح تعيين حيدر يكن رئيساً للوزارة الجديدة . لكن عرايى ورفاقه رفضوا ذلك لأنه من المقربين من الخديوى والإنجليز ، وهنا إقترح عرايى تعيين محمد شريف باشا . ووافق الخديوى وتم إستدعاء شريف باشا من الإسكندرية بالتلغراف . وفور الموافقة توجه عرايى ورفاقه إلى الخديوى وشكروه على موافقته لمطالب الأمة ، وأقسم الخديوى لهم بأنه مرتاح لما فعل وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صافية . فكرر عرايى شكره والدعاء له . وعلى الفور أمر عرايى بإتصاف الوحدات العسكرية إلى مراكزها ما عدا لواء السودان الذى قرر قضاء ليلته في ضيافة لواء الحرس الخديوى بقشلاق عابدين . وفي يوم ١٠ سبتمبر ١٨٨١ توجه عرايى إلى سراي شريف باشا وهناك برئاسة الوزارة الجديدة ، وطلب منه أن

يهتم كثيرا بانتخاب من يؤازرونه وأن يسرع أيضا في مشروع مجلس النواب ، والعمل على نشر الحرية في البلاد ، كما أشار إلى رغبته في تعيين محمود سامي باشا البارودي وزيرا للحربية ، وكذلك إهتمامه بمصطفى فهمي باشا وأمله في أن يكون وزيرا للخارجية . ولكن شريف باشا رفض ذلك كلية وقال لعرابي : " إني لا أقبل أن يكون في وزارتي محمود سامي ولا مصطفى فهمي لأنهما لم يوفيا بالعهد الذي تعاهدنا عليه من قبل ، فقد إتفقنا على إنه إذا رفض الخديوى الموافقة على تأليف مجلس نواب فسوف تستقيل الحكومة ولن يشترك منها أحدا بعد ذلك في الوزارة الجديدة ، ولكنهما نكثا بالعهد وقبلا الدخول في وزارة رياض باشا التي قامت بعد وزارتنا والتي سقطت بالأمس ... ولذلك لا أستطيع أن أعمل معهما " . فرد عليه عرابي قائلا : " إن لكل وقت حكما وأني أثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة ... وفضلا عن ذلك فإن الجيش لا يطمئن لغير محمود سامي باشا خاصة في هذا الوقت العصيب جدا الذي لا يحتمل التأخير لأن الجميع يتربص بنا " . فقال شريف باشا : " أفلا ترضون أن أكون وزيرا للحربية ، فأني قد تربيت معكم في العسكرية " . فرد عليه عرابي وهو يبتسم : " لقد اخترناك رئيسا للوزارة ولابد من مراعاة ميول رجال الجيش " . ولكن شريف باشا أصر على عدم قبولهما في وزارته . وهنا تركه عرابي وإنصرف وهو غاضب نتيجة لإصرار شريف باشا ، إضافة إلى تخوف عرابي من أن يستغل

الخدوى توفيق ذلك الخلاف ويعمل على تصعيد المقربين منه لتشكيل الحكومة .

وزارة شريف باشا : في يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ التقى أحمد عرابى وعدد من رفاقه بشريف باشا فى منزله وقال له عرابى بلهجة صارمة أنه لا يمكن ترك البلاد بلا حكومة . ومع ذلك أصر شريف باشا على رفض محمود سامى ومصطفى فهمى . لكن عرابى قال له بغضب : "نحن فى وضع حرج للغاية .. وإن لم تؤلف الوزارة اليوم فسنطلب غيرك ... ولا تظن أنه ليس بمصر سواك ... ففيها بحمد الله العلماء والحكماء ولم يكن اختيارك لعدم وجود غيرك لهذا المركز الخطير " . وهنا يقول عرابى : " وبعد أن قلت له ذلك .. أغرورقت عيناه بالدموع ولم يحر جواباً ... وشعرت بالضيق لما قلته له... ثم خرجنا من عنده . ولكن بعد قليل جاءنا الشيخ بدر اوى عاشور (وكيل زراعته) وقال لنا : أن الباشا قبل ما عرضته عليه وأنه يريد مقابلتكم " . وذهب عرابى إليه ومعه محمود سامى باشا البارودى وأعلن شريف باشا فى وجودهما تأليف الوزارة على الوجه الآتى : شريف باشا : رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية ، محمود سامى باشا : وزيراً للحربية والبحرية ، حيدر باشا : وزيراً للمالية ، إسماعيل أيوب باشا : وزيراً للأشغال ، مصطفى فهمى باشا : للخارجية ، زكى باشا : وزيراً للأوقاف والمعارف ، قـدري باشا : وزيراً للحقائية . ثم رفع شريف باشا تقريراً إلى الخديوى تضمن

برنامج الحكومة السياسى والذى ستسير عليه والأعمال التي ستبشرها . فأجاب عليه الخديوى بالموافقة . وفي يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ هـ ذهب عرابى مع عدد من كبار الضباط بالنيابة عن الجيش لمقابلة شريف باشا وتهنئته برئاسة الحكومة، وطلب منه العمل من أجل حصول الجيش على حقوقه . وإستجاب شريف باشا لحديث عرابى وسط جو تفاؤلى . وفي ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ قدم شريف باشا إلى الخديوى تقريراً مرفقاً بمذكرة تتضمن قوانين الإصلاحات العسكرية والسياسية التي تم الإعلان عنها يوم حادثة عابدين الشهيرة والتي جاء فى مقدمتها إنشاء مجلس نواب عصرى وإنتخاب أعضائه فى إطار ديمقراطى (الجدير بالذكر أن المذكرة التى رفعها شريف باشا للخديوى جاءت بناء على الطلب الذى قدمه عرابى ورفاقه من أعضاء الحزب الوطنى والمذيل بتوقيعات "١٦٠٠" مصري يطالبون بإنشاء مجلس نيابى).

فى ٣ أكتوبر ١٨٨١ ورد من الآستانة تلغراف يفيد بزيارة الوفد الشاهانى لمصر برئاسة على نظامى للتشاور مع الحكومة فى الشأن الداخلى . وكان سبب زيارة الوفد الشاهانى هو التحقيق فى التمرد العسكري الذى أشاعته أوروبا ضد مصر لتجعله وسيلة للتدخل فى شأنها بهدف القضاء على الروح الوطنية الجديدة وعلى ما تم من إصلاحات داخلية . ولقد توجس الخديوى من جراء ذلك شراً ، لذلك إتفق مع

شريف باشا رئيس الحكومة الجديدة على إبعاد رجال الوفد الشاهاني ما أمكن عن مقابلة قادة الجيش ، وطلب منه أيضا إعطاء صورة وردية حول علاقة الشعب بالسلطة . وعلى الفور تم الإتفاق مع وزير الحربية وقادة الجيش على ضرورة إخلاء القاهرة من مظاهر التواجد العسكرى حتى لا تعطى إشارة سلبية للوفد الشاهاني. ونص الإتفاق على سرعة إرسال اللواء السودانى إلى دمياط ، واللواء الرابع برئاسة عرابى إلى رأس الوادى ، وفى المقابل موافقة الخديوى على إجراء انتخابات مجلس النواب. ووافق الخديوى على المذكرة الإصلاحية فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨هـ .

ولكن كيف تم إخلاء العاصمة من مظاهر الوجود العسكرى ؟ : تمثل إتفاق الإخلاء فى إرسال اللواء السودانى إلى دمياط ، واللواء الرابع إلى رأس الوادى ، لذلك تحرك القائد عبد العال بك بلوائه السودانى قاصدا دمياط وأخذ معه سرية موسيقى اللواء الثانى مشاة حيث إتجه إلى محطة السكة الحديدية ماراً بوسط المدينة ، وقد سبقه إليها معظم ضباط الجيش وضباط البوليس للقيام بواجب التوديع على باب محطة السكة الحديدية، وكان عدد الحضور كبيرا للغاية . ولما وصل عبد العال بجنوده وعساكره إلى المحطة أخذ عناني بك (أحد أعيان القاهرة) ينثر الورود والرياحين على رؤوس العساكر وقد سقى الناس شراباً سكرياً فى ذلك اليوم إكراماً للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد . وكان

عراى مع وزير الحربىة محمود سامى باشا ضمن جملة المودعين على باب محطة سكك حديد مصر. وفى هذا الحفل قرأ كل من محرري جريدتي الطائف والمفيد (عبد الله نديم وحسن الشمسي) خطاباً عاطفياً تضمن المدح والثناء على ضباط وهينة الجيش . أما الخطاب الذى قرأه عبد الله النديم فكان عنوانه: "حماة البلاد وفرساتها" وفيه قال : " من قرأ التواريخ وعلم ما توالى على مصر من الحوادث والنوازل عرف مقدار ما وصلتكم إليه من الشرف وما كُتب لكم في صفحات التاريخ من الحسنات ... فقد ارتقيتم ذروة ما سبقكم إليها سابق ولا يلحقكم في إدراكها لاحق إلا وهي حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنها ... فلکم الذکر الجمیل والمجد المُخلد يباهي بكم الحاضر من أهلنا ويفخر بـمآثرکم الآتی من أبنائنا ... فقد حيي الوطن حياة طيبة بعد أن بلغت الروح التراقي ... فإن الأمة جسد والجند روحه ولا حياة للجسم بلا روح . وهذا وطنكم العزيز أصبح يناديكم ويناجيكم ويقول لكم (وأخذ النديم يقرأ أبيات الشعر التالية):

فإني بكم طول الزمان رحيم

إليكم يرد الأمر وهو عظيم

فمن أين يأتي للديار نعيم

إذا لم تكونوا للخطوب وللردى

تأخر عنه صاحب وحميم

وإن الفتى أن لم ينازل زماته

ويعد تلاوته الأبيات الشعرية أخذ يقول: " وقد ذكرت باتحادكم وحسن

تعاهدكم ما كان من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم

عند تغيب سيدنا عثمان في أهل مكة من مبايعة أهل الشجرة على حفظه وصيانتة صلى الله عليه وسلم ... فصاروا يعنونون بال عشرة المبشرين بالجنة . وأنتم قد تعاهدتم على حفظ الأوطان وبقاء سطوة مولانا الخديوى وتأييد ملكه ... وتبايعتم على الدفاع ووقاية أهليكم من كل ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يחדش الشرف فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ... وذلك هو الفوز العظيم".

وفي ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر عرابى إلى رأس الوادي ومعه جنوده وعساكره ، ومر بلوانه في وسط مدينة القاهرة باتجاه منطقة باب النصر والموسيقى العسكرية تعزف في مقدمة جنود اللواء كما هي العادة إلى أن بلغ مسجد سيدنا الحسين حيث وقف اللواء عرابى مقابلاً للمسجد تعظيماً له . ثم دخل عرابى وبعض الضباط إلى المقام الحسينى لتأدية بعض الشعائر الدينية حيث قام عرابى بإمرار بيرق اللواء على الضريح الشريف ، وسألوا الله أن يوفقهم لما فيه خير البلاد ونفع العباد ، ثم خرجوا وساروا بلوائهم بإتضباط عسكري رائع ، وكانت الشوارع ممتلئة بالمودعين والمتفرجين إلى أن بلغوا محطة السكة الحديد بوسط القاهرة . وكان قد سبق إلي المحطة جميع ضباط الجيش المصري ورؤسائه وكثير من كبار علية القوم والتجار وعامة الناس . وعلى باب محطة مصر ألقى عرابى خطبة قال فيها : " سادتي وإخواني ... بكم ولكم ... قمنا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ... ولا ننثني

عن عزمنا حتى تحيا البلاد وأهلها ... وما قصدنا بسعيننا إفساداً ولا تدميراً ، ولكن لما رأينا أننا بتنا في إذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء... هنا حركتنا الغيرة والوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها ، والمطالبة بحقوق الأمة . وقد ساعدتنا العناية الإلهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديوى ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا في غير طريق الوطنية ، وتمتعنا بمجلس الشورى لتتظر الأمة في شئونها وتعرف حقوقها كباقي الأمم المتقدمة في العالم . ومن قرأ التاريخ يعلم أن الدول الأوربية ما حصلت على الحرية إلا بالتهور وإراقة الدماء وهتك الأعراض وتدمير البلاد ، ولكن نحن إكتسبناها في ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم أو نخيف قلباً أو نُضيع حقاً أو نخدش شرفاً ، وما أوصلنا إلى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد . فالآن ننادي بصوت واحد "فليعيش الخديوى واهب الحرية... فليعيش الجيش المصري طالب الحرية... فلتعيش الحرية في مصر خالدة مؤبدة . ولقد ألقينا مقاليدنا إلى وزرائنا الكرام ورئيسهم الشهم الهمام شريف النفس عظيم القدر وبين أيديهم عقبات ومصاعب فلا نزدحم ارتباكاً بتخاذلنا . بل نلزم وحدة الاتحاد ونحافظ على البلاد ونسير معهم في طريق الإصلاح أينما ساروا . . . وإنا ذاهبون إلى رأس الوادي امتثالاً لأمر رئيسنا الوطني الحر القائم بخدمة الوطن وأهله سعادة محمود باشا سامي ناظر

جهاديتنا ... ليعلم الجميع إن قيامنا كان لطلب الحقوق لا للعقوق . وإن الطمأنينة عادت كما كانت ، وعدنا إلى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا الخديوى وخضوعنا له ولوزرائه الفخام ... فلا تأخذكم الأراجيف وإشاعات أعداء الوطن وثقوا بسعي أميرنا ورجاله .

وبعد إنتهاء عرابى من خطبته قام عبد الله النديم ، وكان قد عاد من دمياط فخطب الحاضرين أيضا . وفى الوقت ذاته كان مصطفى بك عناتي وبعض الأهالي ينثرون الزهور والرياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس شراباً سكرياً .

ولما قرب وقت مسير القطار صاح عرابى مودعا جميع المشيعين ، ثم سار بهم القطار قاصداً مدينة الزقازيق ، وكان بصحبته عبد الله النديم . وهنا يقول عرابى: " وكنا فى أثناء المسير كلما وقفنا فى محطة يستقبلنا الأهالى بالفرح والسرور ومزيد من الاحتفاء والإجلال. فيخطب عبد الله النديم فيهم بمثل ما سلف ذكره ... وقد استمرت مظاهر الاحتفالات على هذا المنوال إلى أن دخل القطار محطة الزقازيق (مركز مديرية الشرقية) فاستقبلنا فيها جمهور الأهالى والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسي وهتفت الجماهير لنا وللجيش بالدعاء وعلى وجوههم علامة الفرح والسرور". ولما وقف القطار نثروا على العساكر الورد والأزهار العطرية وسقوهم الأشرية السكرية ، ثم خرج عرابى من القطار وسلمت على جموع المستقبليين وألقى عليهم خطاب جاء فيه: "

سادتي وإخواني ... أنا أخوكم في الوطنية واسمي أحمد عرابي ولدت في بلدة (هريّة رزنة) من بلاد الشرقية هذه لقد بلغكم ما تطلبناه من قطع عرق الاستبداد وتحرير البلاد وأهلها . وبغاية الله سبحانه منحنا مولانا الخديوى هذه الأمنية .. فنحن لم نخرج من العاصمة عصياناً ولا تظاهراً بعدوان . وإنما سرتُ بالجيش ووقفت بين يدي الخديوى وقفه الطالب الراجي كرم مولاه . فلا تعولوا علي الأراجيف وإشاعات أهل الفساد وأعلموا أن البلاد محتاجة إلى الخدمة بالقوة والفكر والعمل ... أما القوة فنحن رجالها ، وأما الفكر فهو منوط بأميرنا الأعظم ووزرائه الكرام ، وأما العمل فهو منوط بكم فإن وقد طلبنا لكم مجلس الشورى لتكون الأمور منوطة بأهلها والحقوق محفوظة لذويها ... وهذه نعمة كبرى نشكر الله عليها كما نشكره على نجاة الوطن وأهله من رق العبودية واستنشاق نسيم الحرية " . وبعد تلك الخطبة إنطلق القطار بعرابي وضباطه وعساكره قاصداً رأس الوادي . وبعد يومان من استقرار عرابي وجنوده برأس الوادي ، وهناك قام أمين بك الشمسي رئيس تجار الزقازيق بدعوة عرابي وضباطه وجنوده على وليمة ضخمة إكراماً لهم واحتفالاً بهم . وفي هذا الحفل البهيج ألقى عرابي على جماهير أعيان مديرية الشرقية خطاباً تحدث فيه عن المخاطر التي تحيط بالبلاد . وفي اليوم التالي دُعي عرابي لوضع أساس المدرسة الأميرية بالزقازيق، ثم تلى على الحاضرين خطبة أخرى ذكر

لهم فيها فوائد التعليم ومنافعه ، وفضل العالم على الجاهل والبصير على الأعمى . وحرصهم عرابى فى خطبته على الاهتمام بأمر تعليم أولادهم ليكونوا مُستعدين لخدمة بلادهم فى المستقبل .

وبعد إنتهاء زيارة الوفد الشاهانى لمصر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ نقل عرابى ثانية إلى العاصمة بعد أن تم ترقيته لمنصب وكيل وزارة الحربية وحصوله على رتبة اللواء ولقب الباشا . وقبل عرابى ترقيته لمنصبى وكيل الوزارة واللواء ، ولكنه رفض رتبة الباشا حتى لا تثار حوله القيل والقال . المثير للجدل أنه فى ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ أرسل نوبار باشا إلى أحمد عرابى مندوبا من طرفه يدعى أحمد قبودان البكري من موظفى بوغاز الإسكندرية ليشكره ورفاقه على إنقاذ الوطن من ظلم الظالمين وجور المستبدين . ويعرض عليه أنه مستعد لقيادة حركتهم الوطنية إذا نصبوه رئيسا للحكومة بدلا من شريف باشا . فعجب عرابى ورفاقه من ذلك العرض الغريب ، وبعث عرابى برسالة شفوية مع مندوب نوبار باشا قال له فيها : " أخبر نوبار باشا بأن مبدأنا هو أن تكون مصر للمصريين ، وأن النزلاء عندنا لهم حُسن الضيافة ومزيد من الإكرام وليس حكم البلاد " .

وفور حصول عرابى على الترقية إلى وكيل وزارة الحربية حدث تغير كبير فى حياته ، فقد توافد على منزله العديد من الوفود من المتظلمين من أرجاء البلاد حتى كانت ساحة منزله لا تسع الزائرين والمتظلمين ..

وكان كثير من الأوربيين ومحرري الجرائد الأجنبية والوطنية يحضرون إلى منزله لاستطلاع سياسته الجديدة والوقوف على ما يدور بأفكاره . وهو ما أنهكه كثيرا . وفي تلك الفترة حضر إلى منزله المستر ولفرن سكاون بلانت وهو محب للشرق وخاصة مصر وكان معه صديقه العلامة القس لويس الصابونجي صاحب جريدة النحلة ، وعرض بلانت على عرابي قبول صداقته .. فقبل عرابي على أن تكون الصداقة لخدمة المصريين . كما حضر لزيارة عرابي كاتم أسرار ملكة بريطانيا العظمى السير وليم جريجوري (أيرلندي الأصل) وسأله الرجل عما ينوي عمله ، فطمأنه عرابي وقال له : " لا خوف على رعايا الدول المتحابة من مصر ، فهم آمنون على أنفسهم وأموالهم بضماننا وكفالتنا ... وإننا نريد إلا الحرية وقطع عروق الاستبداد ، وقد تم لنا ذلك بتأليف مجلس نيابي ، وبرضاء واستحسان الخديوى " . فى تلك الفترة أيضا قدم عرابي إلتماسا إلى الخديوى توفيق عن طريق وزير الحربية ترجاه فيه بالإفراج عن المسجونين ظلماً خلال فترة الاستبداد التى وقعت على يد رئيس الحكومة السابق . ووافق الخديوى وتم الإفراج عن جميع المسجونين ، ومنهم أحمد بك أبو ستيت من مديرية سوهاج وحسن موسى العقاد من أعيان القاهرة . وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ التقى عرابي بوزير الحربية محمود باشا سامي ، وأثنى الأخير على دور عرابي فى قيامه بنشر راية الحرية فى مصر وملحقاتها من الدول التى

تعمل تحت القاج المصرى . وفى هذا اللقاء أقسم محمود سامى لأحمد
عرابى بأنه مستعد لأن يضحي بحياته ويجود بآخر نقطة من دمه فى
تنفيذ رغبة عرابى من أجل حماية مصر والمصريين . فقال له عرابى :
نحن نريد تحرير بلادنا ولا نرى سبيلا لحصولنا على ذلك إلا بالمحافظة
على الخديوى وهو ما صرحت به مراراً وتكراراً ... وليس بي طمع
أصلاً فى الاستئثار بالمنافع الشخصية ... ولا أريد انتقال الأريكة
الخديوية إلى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر على مصر
والمصريين .. " . وقد جاء رد عرابى ذلك للقضاء على الشائعة التى
أطلقها الإنجليز من أن عرابى يريد الإستئثار بالحكم .

صندوق إدخار لضباط الجيش : فى تلك المرحلة أيضاً قررت وزارة
الحربية برئاسة عرابى ورئيس الحزب الوطنى إنشاء صندوق إدخار
للضباط جميعاً على اختلاف رتبهم بحيث يضع الضباط ٥% من راتبهم
الشهرى على أن يتم بتلك الأموال شراء سندات مالية مصرية وتضاف
الفائدة إلى الأصل فى نهاية كل عام .

(٤)

التدخل البريطاني والفرنسي لإجهاض الحركة الوطنية

بعد إجراء انتخابات مجلس النواب في الوجهين القبلي والبحري أختير يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح المجلس الجديد ، وكان الإحتفال مهيبا . لكن بعد ذلك حدث خلاف بين الحكومة ومجلس النواب حول الميزانية ، وعلى أثر ذلك تدخلت إنجلترا وفرنسا لتوسيع ذلك الخلاف أملا فى إجهاض التيار الوطنى، فقد ورد تلغراف يفيد بأن إنجلترا وفرنسا متفقتان على أن ترسلا إلى الحكومة الخديوية مذكرة تعلنان فيها أنهما ستتدخلان لدعم الحكومة إذا استمر الاضطراب فى القطر المصري أو فى حالة تعرض السلطة الخديوية لأى خطر . وفى غضون ٢٤ ساعة توجهه وكىلا بريطانيا وفرنسا بمصر إلى سراي عابدين فى ١٩ صفر سنة ١٢٩٩ الموافق ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ وقدا للخديوى مذكرة مشتركة وردت إليهما من وزارة الخارجية بكلا الدولتين فى هذا الشأن . وعندما علم المصريون بشأن تلك المذكرة حدث هرج وإضطراب فى أنحاء القطر المصرى خاصة بين قادة الجيش ومجلس شورى النواب ومأمورو الحكومة . وقد إرتاب الجميع من تلك المذكرة وأيقنوا أن المراد منها هو

مزيد من التدخل الأجنبي وجعل البلاد تحت وصاية إنجلترا وفرنسا .
وعلى الفور توجه وزير الحربية محمود باشا سامي إلى مجلس الوزراء
وبحث معهم تطورات الموقف على ضوء المذكرة وأبلغهم ردود أفعال
الجيش الغاضبة من تلك المذكرة . وعليه قررت الحكومة المصرية
التوجه فورا إلى مقر الخديوى توفيق لعرض الأمر عليه . فى الوقت
نفسه إعترض الباب العالي على هذه المذكرة بمذكرة مثلها بعثت بها
وزارة الخارجية العثمانية إلى الدولتين (الإنجليزية والفرنسية) .
محاولة الوقيعة بين الحركة الوطنية والآستانة : فى الوقت نفسه عمل
المحيطون بالخديوى توفيق على تصعيد حدة الخلاف بين الآستانة
وضباط الجيش ، وقد سرت شائعة بأن الضباط المصريون المنتمون إلى
الحزب الوطنى يسعون إلى إحياء مجد مصر الذى أرساه قائد الجيش
المصرى الأسبق إبراهيم باشا ، وذهب ثابت باشا إلى الآستانة ليخبر
رجال الدولة العلية بأن الحركة الوطنية المصرية تسعى إلى إنشاء خلافة
عربية تضم تحت لوائها جميع الدول العربية التى كانت من قبل تحت
التاج المصرى وهم السودان وبلاد الحجاز واليمن والعراق والشام إلى
طرابلس الغرب وغيرها وذلك لإحياء الإمبراطورية المصرية التى أقامها
محمد على الكبير والقائد المصرى إبراهيم باشا ، ولكن ذلك لم يلق
صدى داخل الآستانة .

مؤامرة بريطانية ضد الحزب الوطني: فى تلك الفترة نشرت جريد التيمس اللندنية صفحة كاملة ادعت فيها أن أحمد عرابي باشا أرسل إليها برنامج حزبه الوطني المصري ومطالبه وأمانيه ومسايعه فى المرحلة المقبلة إلى . وعلى الفور تناقلت بعض الجرائد الإنجليزية وشركات التلغراف ذلك الخبر وقامت بتضخيمه ، لكن جريدة الوقائع المصرية كذبت الخبر وقالت أنه عار عن الصحة ، ثم كذبه المستر "ولفرد بلنت" بقوله : "إن اللاتحة المشتملة على أفكار الحزب الوطني التي نشرتها جريدة التيمس لم ترسل إليها من أحمد عرابي باشا بصفة رسالة بقلمه وإمضائه كما زعم تلغراف ووكالة رويتر والتيمس ، بل ما حدث هو اجتماعي معه ومع زملائه من رجال الجيش المصري وبعض علماء الأمة المصرية ومنهم الشيخ محمد عبده ... وقد رأيت أن أفكارهم لا تخرج عن هذه اللاتحة ، وبعد أن كتبتها ، قمت بعرضها عليهم بما فيهم عرابي ، فقالوا لى جميعا : هذه هي أفكار الحزب الوطني ، ولما وافقوا عليها قمت بأرسالها إلى جريدة التيمس بإسمي وإمضائي وليس بإسم عرابي باشا كما ادعت تلك الجريدة وغيرها وهو ما كذبه " . ويذكر أنه جاء في هذه اللاتحة التى كتبها بلنت : أولاً : يرى الحزب الوطني محافظته على العلاقات الودية القائمة فعلا بين الحكومة المصرية والباب العالي ، واتخاذ ذلك الباب ركناً أساسياً يستند عليه فى أعماله .. ويعتقد أعضاء الحزب الوطنى أن جلالة السلطان

عبد الحميد هو مولاهم وخليفة الله في أرضه وإمام المسلمين ، ولا يريد الحزب قطع هذه الصلّات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود . وأن الحزب سوف يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية . ثانياً: أن الحزب يخضع للجناب الخديوي الحالي وهو مُصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قاتون العدل والشرعية حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ . وأن الحزب سيستمر في مفاوضاته مع الحضرة الخديوية لتنفيذ ما وعدت به من الحكم الشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين . ثالثاً : الحزب الوطني يعلم أن استمرار المراقبة الأوربية هي الكفالة العظمى لنجاح أعمالهم مع قبولهم تلك الديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة ، وإن كانت تلك الأموال لم تُصرف في مصلحة مصر ، بل صُرفت في مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل . رابعاً : ليس لرجال الحزب الوطني صلة بأعمال الشغب التي تقوم بها عناصر إرهابية هدفها إحداث القلاقل في البلاد وذلك لمصلحة شخصية تحسن بها أحوالهم أو خدمة للأجانب الذين يرفضون استقلال مصر ويسعون للقضاء على الحركة الوطنية. والحزب يرى أن القضاء على هذه الظاهرة يتطلب تعميق دور مجلس الشورى وإعطاء مزيد من حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة . خامساً : الحزب الوطني حزب سياسي لا

ديني وأن أعضائه من رجال مختلفي الاعتقاد والمذاهب ، ومن يحترث أرض مصر ويتكلم بلغتها له الحق في الإلتصام لهذا الحزب .
سادساً : آمال هذا الحزب محصورة في إصلاح البلاد مادياً وأدبياً ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرها الحزب حياة للأمة .

سقوط وزارة شريف باشا : في يوم الثلاثاء الموافق ١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩ هـ أعلن مجلس الوزراء برئاسة شريف باشا أن وكيل دولة كل من فرنسا وإنجلترا يعتقدان أنه لا حق لمجلس النواب في تقرير الميزانية . وعلى ضوء ذلك اجتمع مجلس النواب لبحث المقترح الحكومي في منزل محمد سلطان باشا رئيس المجلس ، وبعد مشاورات دامت عدة ساعات قرر أعضاء المجلس عدم قبول تعديلات حكومة شريف باشا . وفي ١٣ ربيع الأول ١٢٩٩ هـ اجتمع شريف باشا وقبضاً بريطانيا وفرنسا بالخدوي ، وأصر شريف باشا على عدم موافقته على لائحة النواب التي تدعمها حكومتى بريطانيا وفرنسا ، وأعلن أن إستقالة الحكومة مقابل اللائحة ، وفي النهاية قبلت إستقالته .

وزارة محمود سامي : وفي صباح يوم الجمعة الموافق ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هـ اجتمع الخديوي مع أعضاء اللجنة البرلمانية وتم التوصل إلى إختيار حكومة إنقاذ وطني برئاسة محمود سامي باشا الذي وافق على لائحة مجلس النواب ، وفي هذه الحكومة تم تكليف عرابي بوزارة

الحربية . وقد اجتمع عقب ذلك عدد من ضباط الجيش بقيادة عرابي في سراي قصر النيل ، واحتفل الجميع بالوزارة الجديدة ، وشكروا الخديوى على ذلك ، كما هنا الجميع محمود سامي باشا برئاسة الحكومة التى وافقت على لائحة مجلس النواب.

رعاية ضحايا الحرب : بعد تولى أحمد عرابي وزارة الحرب والبحرية بدأ في تنفيذ القوانين والإصلاحات العسكرية الجديدة التى إعتمدها الخديوى ومنها صرف مستحقات ورثة المتوفين في الحروب السابقة وغيرها الذين لم يلتفت إلى شكوهم منذ زمن بعيد تنفيذاً لقانون المعاشات الجديد . كما أصدر عرابي أمراً بتأليف لجنة عسكرية مكونة من قاسم بك فتحي وغيره من الأطباء لفرز الضباط العاملين والذين تم إستدعائهم لمعاملتهم طبقاً لقانون المعاشات . وقد أتمت اللجنة عملها وقدمت الكشف الخاصة بذلك إلى ديوان الحرب ، وقد بلغ عدد هؤلاء نحو ثلثمائة ضابط تجاوزوا السن المحدد لكل رتبة طبقاً للقانون المذكور ، وكان ضمن هؤلاء عدد كبير من شيوخ الترك والجرس فأحيلوا جميعاً على المعاش .

مؤامرة الضباط الجراكسة لإغتيال عرابي ورفاقه : في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ إتصل طلبه باشا عصمت حكمدار اللواء الأول وأخبر عرابي بأن راشد أفندي أنور قال له أن بعض ضباط الجراكسة تحالفوا على اغتيال وزير الحرب ورؤساء الضباط الوطنيين وجميع وزراء

الحكومة . ثم ذكر له أسماء بعض المتآمرين . وعلى الفور إتصل عرابي برئيس الوزراء وعقد إجتماع عاجل للحكومة عرض فيه عرابي الأمر عليهم . وإتفق على عرض الأمر بكامله على الخديوى . وقرر الأخير إجراء تحقيق فوري حول ملابسات تلك المؤامرة في مجلس حربي . وبناء عليه تم تشكيل مجلس حربي مكون من عشرين عضوا من بينهم : مرعشلي باشا ومحمد رضا باشا وخورشيد طاهر باشا وكان المجلس برئاسة الفريق راشد باشا حسني الجركسي نظرا لاعتداله ونزاهته وصلاحه حتى يكون التحقيق خالياً من الأغراض وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شيء من الظلم . وأمر المجلس بالقبض علي المتهمين للتحقيق معهم ، ويذكر أنه أثناء القبض عليهم وجد مع بعضهم آلات نارية غير الأسلحة الأميرية ، وقد اعترف هؤلاء باشتراك غيرهم معهم في تلك المؤامرة. وكان من بين المتهمين عثمان باشا رفاقي ، ويوسف بك نجاتي ، ومحمود بك فؤاد ، وقال بعض المتهمين أن راتب باشا هو المؤسس لتلك المؤامرة . ثم شرع المجلس في التحقيق ، وصدر الحكم في ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ على الضباط المتهمين وعددهم ٤٠ ضابطاً ومنهم عثمان باشا رفاقي بالنفي المؤبد إلى أقاصي السودان مع التجريد من الرتب العسكرية والإمتيازات ونياشين الافتخار.

عرايى يتدخل لتخفيف الأحكام : بعد صدور الحكم على المتآمرين تدخل عرايى وتوسل لدى الخديوى كى يخفض من تلك الأحكام بحيث يتم إرسالهم أولا إلى الآستانة العلية ثم بعد فترة وجيزة يصدر عفو الخديوى عنهم ، ويعودوا إلى أولادهم ووطنهم مصر . ولقد تعجب الخديوى توفيق والوزراء من تلك الشفقة المتناهية . وبالفعل وافق الخديوى على ما طلب عرايى وأصدر أمره بنفى المحكوم عليهم من القطر المصري مع الترخيص لهم بالتوجه إلى أى مكان يشاءون برتبهم ونياشينهم . وبسبب هذه الحادثة حملت الجرائد الإنجليزية على مصر حملة عنيفة وخاصة جريدة التيمس ونسبت إلى الحكومة المصرية أنها كانت تقوم بتعذيب المتهمين بلا رحمة ولا شفقة (وتشير بعض التحليلات إلى أن المخابرات البريطانية كانت وراء محاولة إغتيال عرايى أملا فى التخلص منه ومن رفاق حزبه) . وهنا أرسل عرايى إلى صديق له بإنجلترا رسالة وهو المستر بلانت لنشرها فى الصحف البريطانية لإظهار الحقيقة ، وكان عنوان رسالته " إمطة الباطل عن وجه الحق المبين " وذلك بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ .

مؤامرة إنجلترا وفرنسا ضد الحركة الوطنية: لما رأت إنجلترا نجاح الحزب الوطنى فى تحقيق برامجها وعلمت بتأليف وزارة وطنية حرة برئاسة محمود سامى البارودى ، وأن تلك الوزارة صادقت على قانون مجلس النواب الأساسى ولائحة انتخاب أعضائه ، ثم صدور الأمر

الخدوي بالتصديق عليهما، هنا قررت لندن التدخل ، وعليه عملت على استمالة الحكومة الفرنسية إلى جانبها أملا في القضاء على الحركة الوطنية المصرية. ونظرا لوجود تحالف سرى بين لندن والخدوي توفيق قبيل عزل إسماعيل باشا ، فقد صرح من باريس المسيو " دي فريسنيه " رئيس وزراء فرنسا آنذاك بأن فرنسا تود حفظ استقلال القطر المصري طبقا للفرمانات الدولية ، وأن الحوادث التي وقعت بالعاصمة المصرية ربما تستلزم اتفاق جميع الدول الأوربية لتسوية المسألة المصرية خاصة وأن الدول الأوربية تعترف لفرنسا وإنجلترا بأفضلية المصالح في ذلك القطر لذلك سيكون من الواجب علي لندن وباريس أن يديرا سياستهما بحزم وثبات " . وعلى الفور إنتشرت الشائعات بأنه سيأتي إلى الإسكندرية أسطول فرنسي وآخر إنجليزي ، وأن الباب العالي سيرسل إلى مصر وفداً مؤلفاً من بعض رجال الدولة ، وأن دول العالم وفي مقدمتها الدولة العلية ستتدخل بالفعل في أحوال مصر. وبناء على ما تقدم توجس الشعب المصري خيفة ، وأيقنوا بقرب الحرب على مصر . ويتسارع الأحداث ورد تلغراف من باريس يؤكد أن الأسطول الفرنسي شق طريقه من ميناء " بيريه " باليونان وهو على مقربة من جزيرة كريت (التي كانت حتى وقت قريب تحت التاج المصري) ، وسوف يلتقى بعرض البحر بالأسطول الإنجليزي القادم من كورفو ثم يسير الاثنان في طريقهما إلى مدينة الإسكندرية المصرية.

وفي ١٥ مايو ١٨٨٢ قام السير إدوارد مالت والمسيو سنكوفيش
قنصلا إنجلترا وفرنسا بزيارة الخديوى توفيق وأخبراه بصفة رسمية
بقدوم كل من الأسطول البريطانى والفرنسى ، وأنهما سيصلان إلى
الإسكندرية في صباح ١٧ مايو ١٨٨٢ ، وأن قدومهما إلى مصر بصفة
ودية . وفي ١٩ مايو ١٨٨٢ وصلت إلى ميناء الإسكندرية بارجة
إنجليزية ، وفي اليوم التالى وصلت بارجتان إنجليزيتان آخرتان .
وفي ٢١ مايو دخلت مياه الإسكندرية سفينتان حربيتان تاليتان ، وعلم
في ذلك اليوم أن جميع الدول الأوربية (ما عدا إنجلترا وفرنسا) سترسل
كل واحدة منهم سفينة حربية أو إثنان إلى المياه المصرية دون أن
تنضم إلى الأسطولين الفرنسى والإنجليزى .

سقوط وزارة محمود سامي : بعد وصول السفن الحربية البريطانية
والفرنسية إلى المياه الإقليمية المصرية ، جاء قنصل فرنسا الى منزل
رئيس الوزراء وأطلععه على طلب الدولتين . فما كان من رئيس الوزراء
سوى استدعاء الوزراء والتشاور معهم في الأمر ، وبعد المداولة اتفق
الجميع على أخذ رأي الخديوى توفيق في هذا الحادث الجلل . وبالفعل
توجه رئيس الوزراء محمود باشا سامي ووزير الخارجية مصطفى باشا
فهيم وأخبراه بما حدث ، فأجاب الخديوى أنه ينتظر في هذا الشأن
تعليمات سوف ترد إليه بعد يوم أو يومان . وأخذت الإتصالات بعد ذلك
تجري بين القنصلين الفرنسى والإنجليزى من جهة ورئيس الوزارة من

جهة أخرى . فى نفس الوقت كتبت جريد التيمس مقالا قالت فيه : ان إرسال البوارج العسكرية إلى مياه مصر الإقليمية لم يقصد به إلا تعزيز سلطة الخديوي وتأييده ، وأن أول شيء يجب إجراؤه هو حمل عرابي باشا على التنحي عن الإدارة والسياسة والتخلص من الحكومة . وإذا لم يكف إرسال القطع العسكرية البحرية لبلوغ تلك الغاية ، فسوف يترتب على ذلك استخدام القوة العسكرية لأكراه عرابي باشا وأعوانه على تنفيذ مطالب بريطانيا وفرنسا وذلك بإرسال قوات من الجيش إلى القطر المصري مع مراعاة عدم المساس باستقلال مصر ، ويفضل أن تكون تلك القوات عثمانية . وإذا تمرد المصريون عليها أصبحت مصر عاصية على الدولة ، ويترتب على ذلك قيام دول العالم بإعادة النظر فى الشأن الداخلى المصرى " . وعلى الفور تناقلت الجرائد المصرية ذلك المقال وعلقت عليه بالشرح والملاحظات ، وكان لذلك وقع شديد التأثير فى نفوس المصريين . وخلال ذلك طلب الباب العالي من فرنسا وإنجلترا أن تسحبا أسطوليهما ، لكن الدولتين أجابتا أنهما لن ينسحبا إلا بعد أن يستتب الأمن والنظام فى مصر (من وجهة نظرهما) . وفى ٢٥ مايو ١٨٨٢ تقدمت الدولتان الإنجليزية والفرنسية بالإذار الأخير للحكومة المصرية بطريقة رسمية . وقد تضمن ذلك الإذار الآتى : (١) إقالة الوزارة . (٢) ونفى أحمد عرابي باشا من القطر المصري على أن تضمن له بريطانيا وفرنسا حفظ رتبة وراتبه الشهري ونياشينه .

(٣) وإبعاد كل من عبد العال باشا حلمي وعلي باشا فهمي إلى خارج القاهرة بحيث يقيمان في الأرياف على أن تضمن لهما لندن وباريس رتبتهما ونياشيتهما وراتبهما الشهري . (٤) وفوق كل ذلك تسريح الجيش المصري بحيث لا يبقى منه إلا القدر اللازم لحفظ الحدود الجنوبية . ولما تلقت الحكومة المصرية هذا الإنذار قامت بعقد اجتماع طارئ بمنزل رئيس الوزراء محمود باشا سامي وقرروا جميعاً أن هذا الإنذار يعتبر تدخلاً مباشراً في الشأن الداخلي وهو ما يعد مخالفاً للمواثيق الدولية وضد الحقوق الوطنية ، وإتفقوا جميعاً على ضرورة عرض الأمر على الخديوى توفيق لأخذ رأيه . وتوجه إليه رئيس الوزراء ووزير الخارجية وعرضاً عليه قرار الحكومة برفض الإنذار البريطاني الفرنسي رفضاً باتاً ، فأجابهما الخديوى بأنه حصل على نسخة من ذلك الإنذار وأنه اضطر إلى الموافقة عليه حقاً للدعاء . لكن رئيس الوزراء ووزير الخارجية أكدا له أن هذا سبحدث خلافاً عظيماً بين الوزارة والقصر وسيطلب استدعاء مجلس النواب للنظر في مصلحة البلاد ، وطلباً من الخديوى إصدار أمر بعقد اجتماع عاجل لمجلس النواب ، لكن الخديوى رفض ذلك . وفي النهاية إتصرف رئيس الوزراء ووزير خارجيته ، وعادا إلى بقية أعضاء الوزارة وأخبروهم بما حدث ، فقرروا بالإجماع استدعاء مجلس النواب لعرض الموقف العام عليه . وبالفعل عقد مجلس النواب وعرض عليه ذلك الخلاف وبعد

مباحثات مطولة إمتدت لساعات طوال توصل الفرقاء إلى إقالة الحكومة وذلك في يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ، وكان سبب الإقالة هو الإحتجاج على إنذار فرنسا وإنجلترا . وقبل الخديوى الإستقالة بهدوء شديد .

لا نرضى بغير عرابي : بعد إقالة الحكومة، أصدر الخديوى بيانا تم توزيعه على جميع الجهات يشير فيه إلى إقالة الحكومة . وفي ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أقام الخديوى توفيق احتفالا حضره النواب والأعيان والعلماء . وبعد إنتهاء الحفل جاء للمعية الخديوية تلغراف من ضباط ألوية الجيش بالإسكندرية يفيد بأنهم لا يرضون البتة غير عرابي باشا وزيرا للحربية ، وفي حال عدم عودته إلى منصبه خلال ١٢ ساعة فقط ، فإنهم غير مسئولين عما سيحدث داخل البلاد من اضطرابات . وبالفعل بلغ الاضطراب جميع أنحاء القطر مبلغا عظيما ، ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمي الحكومة وقدموا لعرابي وزملائه منات العرائض بواسطة مديريهم ، وأظهروا فيها إحتجاجهم على قبول الخديوي إقالة الحكومة . وقد طالب المحتجون بأحد أمرين : إما رفض لائحة الإنذار التي تقدم بها الإنجليز والفرنسيين ، وأما عزل الخديوي الذي قبل تدخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية . فلما أحس الخديوى بذلك الخطر بعث بتلغراف إلى الحضرة السلطانية يخبرها أن الوزراء أعلنوا إستقالتهم إحتجاجا على قبول اللاحة التي قدمتها فرنسا وإنجلترا وأن الجيش غير راض على حدث . في تلك الأثناء جاء تلغراف من

الباب العالي بفيد بأن الحضرة السلطانية أمرت بتأليف لجنة عثمانية ستأتي إلى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر في الحالة الراهنة بالقاهرة. ومع تطور الأحداث وزيادة المخاوف حضر إلى منزل عرابي جميع قناصل الدول ما عدا قنصلي إنجلترا وفرنسا يطلبون منه التأمين على رعاياهم . فأجابهم عرابي بأنه تم إقالتة من الحكومة ولم يعد يمتلك السلطة التي تخوله تحمل هذه المسؤولية العظيمة. فقالوا له أن الجيش لا يخالف إرادته وأنه رئيس الحركة الوطنية داخل البلاد ، وأن الرعايا الأجانب لن يكونوا في أمن وسلام إلا بإعطائك لنا كلمة شرف بحفظ الرعايا من أي خطر. وبالفعل أعطى عرابي قناصل الدول الأجنبية كلمة شرف بحفظ أمن الأجانب داخل البلاد ، ثم أرسل تلغرافاً إلى جميع المراكز العسكرية بصفة أنه رئيس الحزب الوطني ، وأنه يريد منهم أن يلتزموا بالهدوء وأن يحافظوا على راحة الجميع ، ومنهم رعايا الدول الأجنبية ، وأن يعاملوهم بحسن المعاملة وكمال المجاملة .

المطالبة بعزل الخديوى توفيق : في مساء السبت الموافق ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ تم دعوة عرابي إلى منزل محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، فذهب إليه ومعه كل من علي باشا فهمي وعبد العال باشا حلمي ومحمد عبيد بك وغيرهم من الضباط . ولما وصلوا إلى منزله وجدوه غاصاً بأعضاء مجلس النواب ، وكان بينهم قاضي قضاة مصر الشيخ عبد الرحمن أفندي نافذ والشيخ عبد الهادي الإبياري إمام المعية

الخدوية . وقد تباحث الجميع في عدد من القضايا وتم الاتفاق على إستتباب الأمن والراحة والسكون ، كما توافقوا على أن يطلب من الخديوى رفض الإنذار البريطانى الفرنسى وإصدار أوامره بعودة الوزراء إلى عملهم وعودة عرابى إلى رئاسة وزارة الحربية . وأثناء ذلك حضر بحديقة المنزل جماعة من الضباط والنبهاء من أعضاء الحزب الوطنى وغيرهم من المنظمات الوطنية الأخرى ، وصاحوا بقولهم : " أعزلوا الخديوى الذى دعا الأجانب للتدخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم " . وعلى أثر ذلك خرج عرابى ومن معه من الضباط وتوجهوا إلى منزل محمود باشا سامى فوجدوا لديه عدد كبير من الذوات (علية القوم) فى منزله يتحدثون فى الشأن الداخلى . وهناك قابل عرابى ورفاقه عبد الله باشا فكرى الذى كان استاذاً ومربياً للخديوى فى صغره والذى قال لهم وهو يبتسم : - هل قتلتموه؟! فقال له عرابى : " من تعنى؟ " . فقال : " أعنى الخديوى .. ألم يقتل ؟ " . فرد عرابى متجهماً : " إننا لا نقتل أحداً بغير حكم شرعى ، فلا يليق بك أن تتكلم بهذا الكلام " . ثم تحدث عرابى مع البارودى وعدد من علىة القوم ، وبعد ذلك إنصرف عرابى ومن معه وقد توجه كل منهم إلى منزله . وفى صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ زار عرابى فى منزله رئيس مجلس النواب سلطان باشا وحسن باشا الشريعى وسليمان باشا أباطة وسلموه أمر الخديوى القاضي برجوع عرابى إلى وزارة الحربية

والبحرية . وأخبروه بأنهم لما ذهبوا إلى الخديوى وجدوا عنده جميع قناصل الدول الأجنبية في حضرته ما عدا قنصلي فرنسا وإنجلترا ، وأن هؤلاء القناصل طلبوا من الخديوى صدور أمره برجوع عرابى إلى وزارة الحربية والبحرية حتى يطمأن الجميع داخل مصر ، وكان القناصل وأعضاء مجلس النواب على رأي واحد . ولما عاد عرابى إلى وزارة الحربية فرح الضباط والجنود وجميع الوطنيين . ومع ذلك لم تأس بريطانيا وفرنسا ، فقد توالى اجتماع قنصلي فرنسا وإنجلترا بالخديوى ليلاً ونهاراً فى محاولة لإقضاء عرابى أو لإحداث فتنة من أجل تدخلهم المباشر فى الشأن الداخلى المصرى .

وبالعودة إلى عرابى : نجد أنه بمجرد عودته لإستلام مهام عمله أصدر منشوراً إلى قناصل الدول تكفل لهم فيه بإستقرار الأمن والراحة لجميع سكان القطر المصرى ووطنيين وأجانب مسلمين وغير مسلمين ، وطلب من الخديوى الموافقة على عودة جميع العساكر إلى الجيش الذين تم تسريحهم وذلك لإستكمال الوحدات العسكرية طبقاً للحدود المسموح بها فى القرارات السلطانية . ووافق الخديوى على مطلبه ، ثم أصدر عرابى أمره إلى قيادة الجيش بجمع عساكر مكافحة الجريمة نمرة ٢ ونمرة ٣ استعداداً لما عسى أن يطرأ من الحوادث .

تدخل إنجلترا وفرنسا للقضاء على عرابى ورفاقه : فى تلك الفترة أرسلت كل من فرنسا وإنجلترا إلى الباب العالى مذكرة مشتركة تطلبان

فيها أن يؤمر عرابي باشا وسائر زعماء الحزب العسكري أمراً قطعياً بالنفى إلى الآستانة . وطبقاً للمؤامرة الفرنسية البريطانية عرضت فرنسا أن يعقد مؤتمر في الآستانة يكون أساس أعماله بحث الوضع المتوتر داخل مصر ، فوافقتها إنجلترا على ذلك . كما طلبت ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا من الباب العالي أيضاً أن يوافق على لائحة فرنسا وإنجلترا . وحتى يتم تورط الآستانة في الشأن الداخلي المصري وتحديدًا ضد الحركة الوطنية أبلغت حكومة إنجلترا الباب العالي أن ما تريده هو نشر العلم العثماني في القطر المصري وإرسال المعتمد السلطاني على مدرعة حربية عثمانية وليست أوربية . ولدعم الخطة البريطانية الفرنسية في توريط الآستانة أعلن فريسينيه رئيس وزارة فرنسا في مجلس النواب الفرنسي أن لا شيء يدعو إلى تدخل الجنود الفرنسيين في القطر المصري لأن اتفاق الدول الأوربية وحده يتكفل بحل المشاكل المصرية على وجه سلمي بدون أن تنشأ المصاعب في مصر ، كما أوضح المستر جلادستون رئيس وزراء إنجلترا في مجلس العموم أن إنجلترا ترى من الواجب عليها دعم ومساندة الخديوي توفيق في منصبه طبقاً للاتفاق المبرم بينه والحكومة البريطانية ، ولما أظهره الخديوي من صدق وإخلاص للإنجليز . وهنا كتب عرابي إلى الحضرة السلطانية يخبرها بما تتوى عليه إنجلترا من تدخل في الشأن المصري . ونظراً لأن عرابي لم يكن لديه قنوات اتصال مباشرة مع الآستانة ، لذلك

قرر عرابى ورفاقه اتخاذ رجلهم الوحيد علي راغب قبودان أحد شباب البحرية المصرية كرسول لهم وكلفوه بإبلاغ عريضتهم إلى الحضرة السلطانية عن طريق الشيخ محمد ظافر شيخ السادة الشاذلية وشيخ الحضرة السلطانية ، ووافق الشيخ ظافر على القيام بتلك المهمة. كما استخدم عرابى قوات أخرى للإتصال بالآستانة منها أحمد راتب باشا وأحمد أسعد وكيل الفراشة النبوية عن الحضرة السلطانية الذي حضر مؤخراً بصحبة الوفد القادم من الآستانة برئاسة درويش باشا. وعلى ضوء ذلك قررت الآستانة في ٢ يونيو ١٨٨٢ تعيين درويش باشا معتمداً عثمانياً من الآستانة للذهاب إلى القطر المصري للتحقق من التقارير الأمنية البريطانية.

(٥)

مذبحة الإسكندرية والآثار المترتبة عليها

الإنجليز يوقدون الفتنة : مع تعاظم الحركة الوطنية في شتى أنحاء البلاد قرر البريطانيون التدخل لإجهاض تلك الحركة والسعي لتثويه صورتها أمام الأوروبيين ليشكلوا بذلك ذريعة لتدخلهم المباشر في الشأن الداخلي المصري . وعليه دعا المستر كوكسن قنصل إنجلترا بالإسكندرية جميع قناصل الدول الأجنبية وأخذ يعدد لهم تمرد المصريين على نظام الخديوى القائم ورفضهم وجود الأساطيل الحربية الأوربية في مياه الإسكندرية ،

وشدد على خشيته من هجوم المصريين على المواطنين الأوروبيين داخل مصر أو تصفيتهم على غرة ، وأكد لهم أن الوضع الآن يقتضى تدويل قضية الأمن الداخلي المصرى من اجل أخذ التدابير والوسائل اللازمة لحفظ أرواح الأجانب بمصر وتأمين أرواحهم وأموالهم . وتعددت تلك الاجتماعات وذلك النوع من الخطب ضد المصريين حتى تم التوصل إلى قرار بإجماع قناصل الدول الأجنبية بمصر يفيد بسرعة حشد عدد كبير من الأوروبيين وتزويدهم بالسلاح وجعلهم فى حالة إستعداد تام تحسبا لأية هجمات مصرية عليهم . كما طلب القنصل الإنجليزى كوكسن من الأوروبيين أن يجدين بالإسكندرية بضرورة الإتصال الدائم بقيادة الإسطولين البريطانى والفرنسى فى حال طلب الحماية أو الإستعلام منهما عن كيفية التسلح لدرء أى خطر قد يحدث من قبل المصريين مستقبلا . فى نفس الوقت قام قادة الإسطولين البريطانى والفرنسى بإمداد الجالية الأجنبية بالإسكندرية بالأسلحة لمقاومة المصريين مستقبلا . ويذكر فى هذا الخصوص أن دار القنصلية البريطانية أصبحت مخزنا للسلاح والذخيرة وقد تم تعيين مجموعة من عساكر الإنجليز لإمداد الأجانب بالسلاح لإستخدامه ضد الشعب المصرى عندما يتم الإعلان عن ذلك . وعلى الفور إنتشر خبر قيام القنصل الإنجليزى كوكسن بتسليح الأجانب من الأوروبيين بالسلاح والذخيرة لمحاربة المصريين . وحدث إجتماع هام بين قنصل السويد والنرويج وعدد من

المسئولين المصريين ، وتبين من نتائج ذلك الإجتماع أن قنصل السويد كان مؤيدا للقنصل البريطانى فى تسليح الجالية الأوربية إستعدادا لمواجهة المصريين فى حال وقوعها. فى الوقت نفسه إستمر الأجانب فى إشعال نار الفتنة بين الأوربيين والمصريين داخل البلاد .

إستمرت حالة العداء بين الجالية الأوربية والمصريين بمدينة الإسكندرية حتى اليوم الحادي عشر من شهر يونيو سنة ١٨٨٢ عندما وقعت مذبحة الإسكندرية حيث قام رجلا مالطيا بطعن مصرى بالسكين ، وعلى الفور سار القتال بين المصريين والأوربيين حتى وقع عشرات الأفراد بين قتلى وجرحى. ولما بلغت القاهرة أخبار تلك الواقعة حدث هياج شديد خاصة بين النخبة والوطنيين وسائر التيارات الحزبية والجمعيات السرية المناهضة للتدخل البريطانى والفرنسى فى مصر . وعلى الفور أرسل عرابى وكيل وزارة الحربية يعقوب باشا سامي ومعه لواء المشاة الثانى بقيادة خليل بك كامل وكذلك اللواء الرابع بقيادة عيد بك محمد ومعهما كتيبتان من المدفعية ولواء الخيالة بقيادة أحمد بك عبد الغفار. وتحرك الجميع ليلاً إلى الإسكندرية تحت قيادة طلبة باشا عصمت ، وطلب عرابى من وكيل وزارة الحربية بإعادة الأمن إلى ما كان عليه وذلك بالتعاون مع محافظ الإسكندرية . وعلى أثر ذلك شكلت لجنة التحقيق فى هذه الحادثة مكونة من وكيل وزارة الحربية يعقوب باشا سامي وبطرس باشا غالى وياور الجناب الخديوي وياور درويش باشا

ومندوب قناصل الدول الأجنبية ، وجميعهم تحت رئاسة محافظ الإسكندرية عمر باشا لطفي . وقد ساهم التحقيق فى عودة الحياة تقريبا إلى طبيعتها ولكن بحذر .

سفر الخديو للصطيف : فى يوم الثلاثاء ١٣ يونيو سنة ١٨٨٢ ترك الخديوى توفيق القاهرة متوجهاً إلى الإسكندرية للصطيف هناك كالعادة، وكان معه أحمد عرابى الذى ركب على يساره من سراي الإسماعيلية إلى محطة مصر وكان الحديث بينهما دافئا ويشدد بالدرجة الأولى على حب مصر والدفاع عنها . وفى الساعة الثانية بعد الظهر وصل الخديوى إلى الإسكندرية ، وفى المساء زار قناصل الدول الأجنبية ما عدا قنصلي فرنسا وإنجلترا الذين بقيا بالقاهرة خلافاً لسائر القناصل الآخرين، وخلال زيارته للقناصل أبدى الخديوى أسفه الشديد على ما حدث بالإسكندرية ووعدهم بإضفاء الأمن والطمأنينة على سائر البلاد .

مزيد من الدسائس ضد عرابى والوطنيين الأحرار: بعد أن هدأت القلوب واطمأنت بفضل تدخل قوات الجيش وسهرها على إعادة الأمن والراحة فى أرجاء الإسكندرية . إلتقى السير أوكلان كولفن المراقب العمومي الإنجليزى بالخديوى توفيق ودار بينهما حديث طويل ، إستطاع كولفن بطريقته الماكرة أن يقتنع الخديوى بأن مهمة درويش باشا لم تنجح فى إرساء الأمن بالإسكندرية وأن ما حدث من قلق سوف يتكرر ، وأنه يرى لوقف تلك الإضطرابات الداخلية لابد من وجود قوات إنجليزية

لإعادة الراحة والطمأنينة داخل البلاد بدلا من الإعتماد على الجنود العثمانيين . لكن أوكلان كولفن خرج للعلن وأشاع عكس ذلك تماما لمحررى الصحف الأجنبية والمصرية وداخل الأوساط المصرية حيث قال أن القصر يريد إستقدام قوات بريطانية بدلا من العثمانية لفرض الإستقرار داخل البلاد بعد مذبحة الإسكندرية. وقد نجحت تلك الإشاعة البريطانية المغرضة بين الشعب والقصر وأدت إلى إنتشار القلق بين المصريين خاصة بعد أن علموا من بعض قناصل الدول الأوربية الكبرى أن الخطر لازال قائم على الأبواب وهو ما يعنى أن هناك تفاهم كامل بين أوكلان كولفن وقناصل الدول الأجنبية بمصر. وعلى أثر ذلك زاد الخوف وكثر عدد المغادرين والنازحين من مصر وذلك لإعطاء أنطباع أمام رأى العام الأوربى أن مصر فى خطر. ولما رأى عرابى ورفاقه ذلك الفرع العارم وهجرة العديد من الأجانب قام رجالات الحزب الوطنى بتكليف من عرابى فى يوم الخميس الموافق ١٥ يونيو سنة ١٨٨٢ بلصق منشورات فى شوارع القاهرة والإسكندرية وسائر المحافظات والمديريات تهدف إلى إشاعة الطمأنينة والسكينة والهدوء إلى قلوب المواطنين والأجانب فى مصر. ويذكر أنه بعد مذبحة الإسكندرية بدأت علامات الخلافات تظهر على السطح بين الدول الأوربية التى إنقسمت إلى قسمين ، الأول تتزعمه بريطانيا وفرنسا ، والثانى تتزعمه دول ألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا التى إتحات إلى الباب العالى . ثم

خرجت إشاعة إنجليزية مغرضة أخرى تشير إلى وجود بعض الفتور في العلاقات الإنجليزية الفرنسية من جهة والماتيا والنمسا من جهة أخرى وذلك على أثر تدخل قنصلي ألمانيا والنمسا لمساعدة درويش باشا رئيس الوزراء وسعت الدولتين الأخيرتين لدى الخديوي إلى تأليف وزارة جديدة يكون عرابي باشا من أعضائها ويبقى فيها وزيراً للحربية والبحرية، وقد نصحت ألمانيا والنمسا عن طريق وزيريهما خارجيتهما الخديوي توفيق بأن يستقرار البلاد لن يتم إلا بوجود عرابي. وفي ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ وافق الخديوي وتم تشكيل الحكومة الجديدة في ٢٠ يونيو ١٨٨٢ التي تشكلت من: إسماعيل راغب باشا "رئيس الوزراء ووزير الخارجية". أحمد رشيد باشا "الداخلية"، عبد الرحمن بك رشيد "المالية"، أحمد عرابي باشا "الحربية والبحرية"، علي إبراهيم باشا "الحقانية"، سليمان أباظة باشا "المعارف"، محمود الفلكي باشا "الأشغال"، حسن الشريعي باشا "الأوقاف".

مؤتمر الدول الأوربية بالآستانة : عقدت الدول الأوربية مؤتمرها بالآستانة في ٢٤ يونيو عام ١٨٨٢ دون أن يكون للدولة العلية معتمد لها في ذلك المؤتمر . وفي الجلسة الأولى وقع المعتمدون على بروتوكول عدم إحتلال الأراضي المصرية أو الحصول على امتيازات بأراضيها . ومن القضايا الأخرى التي أثارت في ذلك المؤتمر مسألة برزخ السويس وصيانتته ومسألة بقاء أو إستبدال الخديوي توفيق بآخر

من الأسرة الحاكمة . كل ذلك والمصريون لا يعلمون شيئا عما يدور من مناقشات بين وزراء أوروبا لعدم وجود من يمثلهم . ومن الشائعات المغرضة التى خرجت فى ذلك الوقت ما قيل حول وقوع خلاف بين فرنسا وإنجلترا حول رأس النظام المصرى . وقالت الشائعة أن فرنسا ترى ضرورة إستبدال الخديوى توفيق بعمه حليم باشا أصغر أبناء محمد على الكبير الأكثر ثقافة ووعيا سياسيا خاصة وأن الحضرة السلطانية بالآستانة تفضل حليم باشا الذى كان على علاقة جيدة بها بعكس توفيق الذى إرتبط بإنجلترا وإبتعد كثيرا عن الباب العالى . ولكى تقترب فرنسا من الوطنيين المصريين أشاع رجال الخارجية الفرنسية فى مصر أن فرنسا والباب العالى من جهة على خلاف مع بريطانيا التى تدعم الخديوى توفيق من جهة أخرى . وفى يوم ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ ذهب المستر كارتريت البريطانى إلى مكتب رئيس الوزراء المصرى راغب باشا وبحث معه مسألة تدهور الأوضاع وحشد القوات البريطانية فى مياه الإسكندرية ، وطلب من رئيس الوزراء ضرورة الإهتمام بأمن وسلامة المستر كورتس وجماعته من البريطانيين العاملين بشركة المياه وصيانتها بالإسكندرية ، وقال له : " إن لم تؤمنوا حياة كورتس والعاملين معه بحماية من قوات أمن خاصة فسوف يتركون العمل ويهاجرون تاركين مدينة الإسكندرية من غير ماء". فأجابه راغب باشا : " نحن لا نستطيع اتخاذ مثل هذه الوسائل الخصوصية لوقاية شخص

واحد لمجرد أنه بريطاني" . وشدد راغب باشا على أن الحكومة المصرية متعهدة بوقاية جميع الأوروبيين على إختلاف جنسياتهم . وخرج كارترأيت من مكتب رئيس الوزراء متجها إلى مكتبه فى حالة غضب وهو يهدد ويتوعد . وفى ٢٦ يونيو ١٨٨٢ أرسل كارترأيت وكيل قنصل الإسكندرية برقية إلى اللورد جرنفيل مليئة بالأخبار الكاذبة ومجسما حالى الخوف والإضطراب داخل مصر وطالبه بسرعة التدخل .

(٦)

ضرب الإسكندرية

وبداية الإحتلال الإنجليزى لمصر

فى تلك الفترة كانت إنجلترا تبذل كافة جهودها فى استمالة الدول الأوربية لموافقتها على طلبها المتعلق بضرب الحركة الوطنية الداخلية المصرية فى محاولة للإفتراد بمصر . وكانت لندن تتأهب للقتال بحشد قواتها البحرية من جنود ومدافع وذخائر وكانت مخابراتها داخل مصر ترصد تحركات القوات المسلحة المصرية وأعمالهم وتسجل أخبارهم ويستطلعون أسرارهم . وكان المستر جورج فيس قنصل إنجلترا بالقاهرة شديد الإهتمام بتعداد الجيش جنودا وضباطا وجنسيات الأجانب العاملة داخل الجيش ومدى كفاءتهم التدريبية والأسلحة التى فى حوزتهم

ونوعية الذخائر والإحتياطي منها وفرق الإمداد والتموين إلى غير ذلك ،
وكان يجمع معلومات عن آخر الحروب التي خاضوها في أفريقيا
والتوسعات المصرية بتلك المناطق ، إلى آخره. وفي ٢٥ يونيو ١٨٨٢
كتب فيس إلى السير إدوارد مالت القنصل الجنرال البريطاني خطاباً أخذ
طابع السرية قال فيه : "سيدي : لقد علمت من مصدر أركان إليه وأعول
عليه أن الجهادية المصرية قررت أنه إذا نشبت الحرب ووصل الإنجليز
إلى أبواب القاهرة فسوف تنقل إذ ذاك عائلات الضباط منهم إلى القلعة
ليتحصنوا فيها ويدافعون عن أنفسهم ، وقد شرعوا الآن في إجراء
التدابير اللازمة لذلك وصرفوا في الأيام الثلاثة الأخيرة معظم عنايتهم
لهذا الأمر فملأوا الشون والمخازن من الأسلحة والذخيرة ، وأحضروا
كميات وافرة من الدقيق ، وعدداً عظيماً من الثيران والبقر والغنم
والخيل ، وفي كل يوم يبتاعون ما يجدون من ماشية وعلف ، ولا يزال
الماء الواصل للقلعة قادم من مستودعات شركة المياه بمصر . كما
اعتنوا بإصلاح آلات بئر يوسف ، ليجعلوا ماءها احتياطياً في حال قطع
مياه الشركة عنهم ، وهم من اليوم يشربون منها ، وقد قاموا بتخزين
شئونهم الإدارية وخاصة الغذائية في شونة التعيينات وقد وصل مخزون
الخبز في بولاق نحو ٣٥٠,٠٠٠ أقة من البقسماط ولا تزال أفران
البقسماط تعمل في الليل والنهار . وتبين أنه يتم تصنيع خمسة آلاف أقة
في اليوم . وإذا قدرنا نصيب الشخص الواحد في اليوم بنصف أقة من

الخبز . فسوف يكون مجموع ما عندهم من البقسماط كافيا لثلاثة عشر ألف جندي في ستين يوماً ... أما تحصينات القلعة فهي عبارة عن ٢٤ مدفعاً قديماً من المدافع التي كانت تستعمل في السفن المصرية في عهد محمد علي باشا ، ولهذه المدافع نحو ٢١ ألف عبوة ذخيرة (دانة) ومع ذلك فإن هدم القلعة سهل. وقد لوحظ أنه من جهة جبل المقطم أنشئ مؤخراً بأعلاه من جهة القلعة استحکامات عسكرية قوية وضع فيها ستة مدافع من المدافع السابق ذكرها ومعها نحو ٣ آلاف عبوة ذخيرة (دانة) ... ولديهم أيضاً من المدافع المعروفة بمدافع الجبال عدد ٩٧ قطعة مدفع من عيار ٨/٦ سنتيمترات و ٧/٦ سنتيمترات وهي من صنع كروب . : بمدافع ١٢٠ مدفعاً وضعت في حالة تأهب قصوى للإستعمال الفوري ، ولكن حتى الآن ليس لديهم مما يلزم لهذه المدافع من الخيل والرجال إلا ما يكفي لخمسة وستين أو سبعين مدفعاً فقط ، ومع ذلك لا أظنهم أهلاً لإدارة أعمالها إذا دأبهم خصومهم بالمفاجأة إذ ليس عندهم من جنود المدافع المدربين تدريباً عالياً والذين يمكن الإتكال عليهم أكثر من العدد اللازم لإدارة خمسة بطاريات أو ستة فقط ... وعلمت أن لديهم ٥٠٠ عبوة مدفع لكل مدفع من مدافع الجبال ، وأن لهم في العباسية مدفعاً واحداً من طراز كروب مصنوعاً من الفولاذ يبلغ محيط دائرته ١٤ بوصة ، ومدفعاً آخر من مدافع أرمسترونج زنته فيما أظن ٢٥ طناً ... أما الأسلحة الصغيرة فلديهم مما يصلح للعمل منها

٣٠٠ ألف بندقية من بنادق ريمكتون ونحو عشرين ألفا من بنادق إنفيلد ، وعندهم أيضا من الفشنك نحو ٢٠ مليونا لبنادق ريمكتون و ٧ ملايين لبنادق انفليد ومن الفشنك المعد لبنادق ريمكتون ونحو ١٣ مليونا من صنع معامل هوخام ولودلوف وهي صالحة للاستخدام . أما الباقي وقدره ٧ ملايين فمن صنع المصريين ومعاملهم الوطنية وقد علاه الصدا حتى أكله أو كاد فهي لذلك غير صالحة للاستعمال ولا فائدة منها" .
التوقيع : جورج

الدول الأوروبية تقرر تدخل تركيا المباشر فى مصر ولكن الأخيرة ترفض : بعد أن اعترفت الدول الأوروبية بضرورة سرعة معالجة التوتر فى المسألة المصرية ، بحث وكلاء الدول الأوروبية مسألة تدخل الآستانة فى الشأن المصرى ، وقد تم التوصل إلى ضرورة دعم الخديوى توفيق وذلك بإرسال قوة عسكرية عثمانية لإعادة الأمن والنظام إلى البلاد وإنقاذ مصر من الفوضى وإعادة النظر فى تعداد الجيش وتسليحه وتعيين قادة جدد وفقا لاتفاق أوربى عثمانى شريطة ألا يكون التدخل العثمانى سلبيا على النظام المصرى المدنى والإدارى والقضائى وذلك وفقا للفرمانات الدولية ، إضافة إلى ألا يزيد بقاء تلك القوات العثمانية بمصر عن ثلاثة أشهر إلا إذا طلب الخديوى توفيق مد تلك الفترة بشرط موافقة الدول الأوروبية الست (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، روسيا ،

النمسا، إيطاليا) والدولة العلية وحكومة مصر على ذلك ، ووافق وكلاء الدول الأوروبية الست وتم إعلام دولهم بذلك فى ٦ يوليو ١٨٨٢ .

إنجلترا تخلق أسباباً للتدخل : على الرغم من موافقة الدول الأوروبية على ذلك إلا أن الباب العالي أعلن رفضه شارحاً أن ذلك مخالفاً للحقوق الدولية . وعليه إتخذت إنجلترا الرفض العثمانى حجة وذريعة للتدخل بالقوة ، ومن ثم أوعزت المخابرات البريطانية سرّاً إلى عملائها داخل مصر بخلق إضطرابات وأعمال إرهابية لتكون سبباً مباشراً للتدخل البريطانى . فى الوقت نفسه زعم الأدميرال سيمور أن الجيش المصرى قام بتحصين قلاعه بمدينة الإسكندرية ، وقال أن ذلك التحصين خصص لضرب الأسطول البريطانى . فى الوقت نفسه جاء تلغراف من الصدر الأعظم إلى الخديوى توفيق يشير فيه إلى الآتى: " أن باشكاتب السفارة الإنجليزية حضر إلى الباب العالي، وأخبرهم أن الجيش المصرى آخذ فى تهديد الأساطيل الإنجليزية والفرنسية وغيرها فى مياه الإسكندرية ، كما يقوم ببناء الحصون والقلاع .. وإن لم يكف الجيش عن تقوية إستحكاماته والتوقف عن تعزيز حصونه فى أسرع وقت ممكن ، فسوف يضطر الأدميرال سيمور إلى إطلاق مدافعه على الإسكندرية فيدكها دكاً ويهدمها عن آخرها " . بعد إطلاع الخديوى توفيق على ذلك التلغراف التهديدى من قبل الإنجليز ، قام بإرساله على الفور إلى عرابى للإطلاع عليه وإتخاذ ما يلزم بشأنه . وبعد إطلاع عرابى ورفاقه على التلغراف

، قام بإرسال الرد التالى إلى الخديوى توفيق فكتب يقول : "إن مصر دولة مسالمة ولم تعتد على أراض الإنجليز ولم تهدد أساطيلها الحربية، بل أن بريطانيا هي التي تهددنا بمراكبها الحربية .. وكل ما في الأمر أن الجاري حاليا في الاستحكامات إنما هو ترميم المتهدم منها ، وهى ترميمات عادية تجرى كل عام تحت بند صيانة الثكنات ، وإذا كانت القوات البحرية الإنجليزية متخوفة من استحكاماتنا ولم ترد شراً بنا فلتقلع من مينائنا ومياها الإقليمية وتعود إلى بلادها بسلام ، وأتى ليدهشني إحجام الباب العالي عن إجابة السفارة الإنجليزية بذلك " .

اتفاق الإنجليز مع الخديوى : ولما شاع خبر توقع ضرب مدينة الإسكندرية أيقن الناس بقرب وقوع القتال ، وطالب كل من قنصلي فرنسا وإنجلترا من رعايا دولته ترك مصر فوراً . وعليه تسابق الأوربيون إلى الرحيل ، ولم يبق في المدينة منهم إلا القليل ، حتى أن الخديوى استدعى المستر كولفن مراقب المالية الإنجليزي ، وأتفق معه على ترك سراي رأس التين والتوجه بعائلته إلى سراي الرمل في يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ لأن ضرب الإسكندرية ربما يكون في صباح يوم ١١ منه ، وهو ما حدث بالفعل . وفي صباح يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ انعقد مجلس فوق العادة من وزراء الحكومة وغيرهم من عليّة القوم وكبار المسئولين برئاسة توفيق باشا وبحضور المندوب السلطاني درويش باشا وقصري بك سكرتيره وأحمد أسعد وكيل الفراشة النبوية

عن الحضرة السلطانية . وبعد أن قرأ الخديوى على الجميع رسالة التحذير التى أرسلها الأدميرال سيمور إلى طلبة باشا قومندان الإسكندرية ، قرر المجلس المذكور بأنه لا يمكن إجابة طلب الأدميرال سيمور لأن ذلك يتعارض تماما مع كرامة المصريين . لكن حتى لا تتدهور الأوضاع من جراء الحرب رأى أعضاء المجلس إرسال وفد عال المستوى لبحث الموقف مع قائد البحرية البريطانى . وتكون الوفد من عبد الرحمن بك رشدي ناظر المالية وقاسم باشا وكيل البحرية السابق ومحمد كامل باشا وكيل البحرية حينذاك وتكران بك باشكاتب مجلس الوزراء ، وطلب من الوفد أن يوضح له أن المصريين ليسوا أعداء للإنجليز ، وأن الجيش لا يفكر فى سد بوزار الميناء بالأحجار كما قيل ، ولم يفكر فى إحتجاز السفن التجارية البريطانية داخل ميناء الإسكندرية ، وأنه فى الوقت نفسه لا يمكن قبول إنزال المدافع من الحصون والقلع لما فيه من مخالفة لقوانين البحرية ولما يتبع ذلك من إهانة للمصريين ، وإنما يمكن إجابة لطلبه وفضاً للإشكال تنزيل ثلاثة مدافع من ثلاث طوابي إحداها طابية المكس والثانية طابية صالح والثالثة طابية برج السلسلة ، وأن يكتفى بذلك رداً لشرف البحرية البريطانية . وذهب الوفد إلى سيمور وأبلغه بذلك، ثم عاد وأخبر الخديوى توفيق ومن معه من أعضاء المجلس بأن الأدميرال سيمور لم يقبل بما عرض عليه ، وصمم على وجوب إنزال جميع المدافع كما طلب فى إنذاره . بل وطلب

من الحكومة المصرية أمرا صريحا بإعطائه طابية المكس وما وراءها من الأراضي . وطابية العجمي وطابية باب العرب لاتخاذهم معسكرا للمعسكر الإنجليز، وحذر سيمور بأنه إذا لم تستجب الحكومة المصرية إلى طلباته المذكورة فسوف يبدأ بتدمير المدينة عند طلوع شمس صباح يوم غد الموافق ١١ يوليو ١٨٨٢. ونظرا لأن طلبات سيمور غير قانونية ولا يمكن قبولها بوجه من الوجوه خصوصا وأن الفرمان السلطاني يمنع الخديوى من التصرف في إعطاء قيد شبر من الأراضي المصرية وملحقاتها إلى أى دولة أجنبية . لذلك تقرر رفض طلبات الأدميرال ، وهو ما أعلنته حكومة الباب العالي حيث أنها صاحبة الولاية على البلاد المصرية . وبعد أن رفض المجلس مطالب سيمور انتقل الخديوى توفيق ودرويش باشا ومن معهما من رأس التين إلى سراي الرمل في ظهر ذلك اليوم المذكور عملاً برأي المستر كارترايت .

بعد توقيع الباب العالي على قرار دخول الحرب ضد بريطانيا صدرت أوامر قيادة الجيش إلى رؤساء الاستحكامات وقادة الألوية وباقي فروع الوحدات العسكرية بسرعة الاستعداد للحرب والدفاع عن البلاد ، وسهر الجيش طول الليل في ترتيب ما يلزم إجراؤه للقتال.

ضرب الإسكندرية : وفى صباح الثلاثاء الموافق ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ قامت المدافع الإنجليزية بضرب القلاع والحصون والترسانة البحرية وسراي رأس التين ، ثم زحفت دانات المدافع الإنجليزية إلى جميع

أرجاء المدينة فضربت بها بكل الغل والحقْد وما لديها من قوّة غير إنسانية
وسط صرخات وإستتجاد الأطفال والشيوخ والنساء تحت الأنقاد وفوقها
، ومع ذلك ظلت مدافع الإنجليز تدمر كل أخضر ويابس بالمدينة الأثرية
العريقة الضارب جذورها في عمق التاريخ القديم . ولم تجاوبها مدافع
القلاع والتحصينات بالإسكندرية إلا بعد أن أطلق الأسطول البريطاني
نحو ٢٠ طلقة من مدافعة الحديثة الرهيبة . واستمر القتال بين الأساطيل
الإنجليزية وقلاع وحصون الإسكندرية بعد ذلك حتى منتصف النهار ، ثم
أخذت نيران الاستحكامات المصرية في التناقص التدريجي حتى تم
تدميرها قبيل غروب الشمس . كانت استحكامات الإسكندرية قديمة
وجميعها مبني بالأحجار منذ نحو ٧٠ سنة ، وقد باغت الإنجليز
بالعدوان في حين لم يكن المصريين مستعدين لذلك ، وكان تأثير شظايا
الأحجار المتناثرة وضررها أكثر من تأثير مقذوفات العدو نفسه على
الشعب السكندري .

وفيما يتعلق بحصر القتلى والجرحى ، فقد إستشهد في نهاية اليوم
الأول للقتال من جميع القلاع والحصون نحو مائه رجل وامرأتان من
المتطوعات اللواتي كن يضمذن جراح الجرحى . وفي مساء نفس اليوم
توجه أحمد عرابي مع عدد من الوزراء إلى سراي الرمل ، وقام عرابي
بعرض الموقف على الخديوى توفيق ودرويش باشا ورئيس مجلس
النواب سلطان باشا ، وبعد مناقشة مطولة في هذا الشأن قرر الخديوى

ودرويش باشا أنه فى حال عودة الإسطول الإنجليزى الى ضرب الإسكندرية فى صباح ١٢ يوليو ١٨٨٢ فلا تجاوبها القلاع والحصون المصرية بل ترفع الراية البيضاء علامة للتفاوض مع الأدميرال سيمور بشأن وقف القتال والجوع للمفاوضات خاصة بعد أن حقق سيمور هدفه فى تدمير تلك القلاع والحصون . بعد ذلك توجه عرابى ومعه راغب باشا رئيس الوزراء إلى بيته الكائن بترعة المحمودية وأرسل عرابى أوامره إلى رؤساء القلاع والحصون الخاصة برفع الراية البيضاء لوقف القتال.

سيمور يرفض الهدنة : وفى صباح ١٢ يوليو ١٨٨٢ أطلقت البرارج الإنجليزية مدافعها على القلاع والحصون المصرية فرفعت جميعها الراية البيضاء علامة للتفاوض. وتقرر إرسال طلبه باشا عصمت إلى الأدميرال سيمور لإبلاغه بوقف القتال والإكتفاء بما حدث من تدمير للقلاع والحصون . وبعد لقائه بمندوب الأدميرال فى الترسانة البحرية وإخباره بما طلب منه ذكره ، توجه مندوب سيمور الذى كان يركب رفاصا بحريا صغيرا إلى الأدميرال وأخبره بما سمعه من طلبه باشا . لكن سيمور لم يقبل ، بل ولم يرجع المندوب ثانية بالرد إلا بعد العشاء (أى بعد ١٢ ساعة) ، وعليه ذهب طلبه باشا إلى الخديوى وكان معه عرابى وعدد من الوزراء وأخبرهم برفض سيمور لوقف إطلاق النار.

الخدو يولجا للإتجليز : وفي صباح ١٣ يوليو سنة ١٨٨٢ توجه عرابى
ومعه عدد كبير من العساكر إلى عزبة خورشيد . ثم إلى كفر الدوار
التي اتخذها مركزاً حربياً . وفي الحال قام عرابى ومن تبقى من جيشه
في إنشاء استحکامات خفيفة وتحصين التلال القديمة . وإنتهى من
تجهيز الخط الأول من الاستحکامات عند عزبة خورشيد خلف الملاحه .
وفي ٢٦ يوليو ١٨٨٢ لقي الإتجليز أول هزيمة لهم فى أبى قير ، وقد
إستمر القتال نحو ثلاث ساعات ونصف أبلى خلالها الجيش المصرى
بلاء حسناً ولم تعرف خسائر العدو لرفعها من الميدان أولاً بأول . وفى
٢٧ يوليو ١٨٨٢ تم هزيمة القوات البريطانية فى معركة عزبة خورشيد
. ويذكر أن إستمر نحو إحدى عشر ساعة ونصف ، وقد بلغت
خسائر المصريين إستشهاد ٢٩ جندياً وصف ضباط واستشهد الملازم
أحمد أفندي علي ، أما خسائر العدو البريطانى فقد قتل وترك بميدان
القتال ١٧ جثة منها الملازم ديز وقد تم دفنه فى جسر المحمودية ،
وقد شوهد الكثير من عساكر الإتجليز يحملون قتلاهم وجرحاهم ، وفى
اليوم الثانى كانت ساحة القتال مشوهة بالدماء وآثار جر الموتى . وفيما
يتعلق بأوضاع مصر الإقتصادية خلال فترة الحرب : فيذكر أنه عندما
قامت القوات البريطانية بتدمير مدينة الإسكندرية بمدافعها البحرية لم
يكن فى خزانة الحكومة درهم واحد لأن المراقب الإنگليزي المستر
(كولفن) أخذ الأموال من خزينة المالية ووضعها بإحدى السفن الحربية

بالإسطول البريطاني القابع بالمياه الإقليمية المصرية ، أما الأموال الموجودة في صندوق الدين العمومي فقد حملها أعضاء قومسيون الصندوق إلى المراكب الحربية البريطانية .

وبالعودة إلى أحداث الحرب ، فيذكر أنه في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٢ ورد تلغراف من رأس التين من قبل الخديوى توفيق الذى كان برفقته الأدميرال سيمور إلى وزير الحربية عرابى الموجود بكفر الدوار ، وفيه أخبر عرابى بأنه المسئول عن ذلك الخراب وتلك الهزيمة ، وأن سيمور لم يعد يعترف بوزير الحربية عرابى وأنه سوف يسلم مدينة الإسكندرية للخديوى . ولكن عرابى رفض ذلك بشدة وكتب للخديوى يؤكد له أن جنابه وافق من البداية على الدخول فى الحرب ضد القوات البريطانية وأنه مسئول أيضا عما حدث . كما أرسل عرابى رسالة أخرى إلى وكيل الجهادية يعقوب سامى باشا في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وطلب فيها سرعة عقد مجلس من الذوات والعلماء والنواب والأعيان لي طرح فيه ما طرأ مؤخرا بالبلاد والبت فيه ، والعمل على وضع خطة تقرر فيها صالح البلاد، ويحدد فيها أيضا موقف الخديوى من تحيزه إلى العدو البريطانى الذى دمر بلادنا .

اجتماع الداخلية : بناء على الرسالة التي أرسلها عرابى إلى وكيل وزارة الحربية يعقوب باشا سامى ، قام الأخير بدعوة عدد كبير من الذوات والأعيان والساسة ، وكان عدد الذين لبوا الدعوة نحو ٧٠

شخصاً وعقد الاجتماع بديوان وزارة الداخلية . وبعد مناقشة ما ورد برسالة عرابي وتطور الأحداث قرر الحاضرون وجوب الاستمرار في إعداد التجهيزات الحربية واستدعاء وزراء الحكومة من الإسكندرية . وعلى أثر ذلك جاء رد الخديوى توفيق بعزل عرابي من وزارة الحربية ، وقد أرفق مع هذا الأمر الخديوى أمر آخر تم تعليقه فى شوارع مدينة الإسكندرية وكتب فيه الأسباب التي دعت الخديوى إلى عزل أحمد عرابي . وقد أرسلت تلك المنشورات إلى رؤساء المراكز العسكرية وعمد البلاد ومشايخ العربان .

المؤتمر يعزل الخديو : انعقد المؤتمر العام في ديوان وزارة الداخلية في ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٢ الموافق ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ ، وبعد الإطلاع على الأوراق الخاصة بذلك ومناقشة ما فيها صدرت فتوى شرعية من شيخ الإسلام والمسلمين محمد عlish والشيخ حسن العدوي والشيخ الخلفاوي وغيرهم من العلماء بأن الخديوى توفيق باشا أصبح مارقاً من الدين مروق السهم من الرمية لخيانته لدينه ووطنه وانحيازه لعدو بلاده ، وبناء عليه صدر قرار المجلس بما يأتي : وجوب توقيف أوامر الخديوى وما يصدر من وزراءه الموجودين معه في الإسكندرية كيفما كانت ولأي جهة من الجهات وعدم تنفيذها حيث أن الخديوى خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعتاب الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات . وبعد التوقيع على هذا

القرار ، تم عرض مضمونه بواسطة التلغراف على الحضرة السلطانية بالآستانة ، وعلم بوصوله إلى الآستانة رسمياً . وهكذا تم إلزام عرابي بالدفاع عن مصر وإعطائه لقب (حامي البلاد المصرية) .

وفي ٢٣ رمضان سنة ١٢٩٩ الموافق ٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ صدر منشور من الخديوى توفيق إلى جميع المصريين جاء فيه: " نحن خديوى مصر نعلن لجميع المصريين أن عرابي باشا قد ارتكب أثاماً فظيعة جلبت خسائر لا وصف لها على مصر وأهلها وجعلت الدول الأوربية نائمة عليها... فقد أعلن عرابي جهراً عصيانه لأوامرنا معللاً ذلك بأكاذيب واهية.. ولذلك يعتبر عرابي عاصياً ومستحقاً لأشد أنواع العقوبات بمقتضى الشرع الشريف ، بالرغم من أوامرنا السابقة بوقف وعزل عرابي إلا أننا أصدرنا هذا المنشور لنؤكد فيه أن كل شخص على علاقة بعرابي أو حتى يعمل على نشر فكره فسوف يصبح عاصياً مثله ويستحق أقصى أنواع العقاب . وعليه فسوف نجرد هؤلاء من ولده وذويه ومن جميع الرتب العسكرية وأيضاً تجريدده من الرواتب وتعيينات التقاعد والمعاش وسائر الامتيازات التي كان يتمتع بها. وليعلم المصريون أننا نحن أميرهم ومولاهم ، وعليهم ألا يرتكبوا عصياناً علينا ، وليعلم كل منهم أيضاً عدم دفع أموال الضرائب لعرابي أو لأتباعه ، وإذا حصل على أموال فسوف نطالبه بها يوم ننقشع عن سماء مصر غيوم التكببات العرابية" . وفي ٢٨ رمضان سنة ١٢٩٩

الموافق ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ أصدر عرابي منشورا إلى قادة الجيش في المراكز الحربية وإلى رؤساء المديريات وجميع فروع الحكومة حثهم فيه على مواصلة القتال ضد العدو البريطاني .

احتلال الإنجليز لقناة السويس: في ١٤ يوليو سنة ١٨٨٢ ورد إلى عرابي تلغراف من المسيو فكتور دي لسبس مدير شركة القنال يستعلم عن رأي عرابي في القنال بالنسبة للتحركات الحربية بمياهها . فأجابه عرابي في نفس اليوم تلغرافيا أن مصر تعتبر القنال من المنافع العامة الدولية ، ولذلك فإن الجيش المصري لن يعترض على إدارة القنال طالما تنفذ المواثيق الدولية المتمثلة في منع السفن الحربية الإنجليزية من المرور في القنال نظرا لأن بريطانيا في حالة حرب مع مصر وهو ما تؤكد الاتفاقيات الدولية السابقة الخاصة بحرية المرور في القنال .

وعندما وصل الرد إلى فكتور دي لسبس قام على الفور بالرد على عرابي وأكد في رده على أنه ضامن ومتكفل بمنع الإنجليز من المرور في القنال ما دام فيه عرق ينبض . وهنا اعتقد أحمد عرابي ورفاقه أن فرنسا سوف تكون صادقة معه وستطبق تلك الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها وتحافظ على حرية الملاحة في القنال وتمنع السفن الحربية البريطانية. ولكن لما أخذ الإنجليز ينزلون على أراضي السويس احتج المسيو دي لسبس على ذلك ، فأصدر الخديوى توفيق أمرا يسمح بموجبه مرور السفن الحربية البريطانية بالقناة دون إعتراض من أحد

لأن الإسطول الحربى البريطانى جاء إلى مصر بأمر من الخديوى لإعادة الأمن والنظام وفرض الأمن في جميع النقط التي يرى قائد الإسطول أنها تستحق الردع بقصد قمع العصاة من الوطنيين المصريين . وقد تواعد الخديوى كل من يخالف أمره بالقصاص الصارم . وهكذا احتل الإنجليز قناة السويس بدعم من الخديوى توفيق . وفي ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ سلك الإنجليز طريق القاهرة سائرين على خط ترعة القنال (الحلوة) وخط السكك الحديدية . وفي ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ عاد سير الأحوال في مياه القنال إلى عهده السابق . وفي الختام... لم يلحق بأحد من رجال الشركة سوء أو أذى طوال فترة هذه الحرب وهو ما يضع العديد من علامات الإستفهام حول الموقف الفرنسى . كان عرابي يدرك أن ديليسبس يخادعه .. ولكنه لم يكن يتصور أن إنجلترا في زحفها الاستعماري نحو القنال ستدوس على المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية إلى مثل هذا الحد . وقد يعتقد البعض أن عرابي كان صاحب نظرة متحيزة في رفضه القيام بسد القنال .. ولكنه بإحجابه عن سدها سهل على الإنجليز احتلال البلاد ومهد للجنرال ولسلي نصراً من أسهل ما عرف تاريخ الحروب . والحق يقال أن احتلال القنال بهذه السهولة جعل معظم المؤرخين يشوهون صورة عرابي كبطل قومى وطنى ، فقد قال الكثير منهم أنه كان رجلاً درويشاً ومجنوناً يستعين بحلقات الذكر في أحلك لحظات المعركة .. وهذه فرية روجها الاحتلال وأعوانه

للتهوين من شأن الحركة الوطنية العرابية بأسرها . لقد كانت بحق حركة وطنية ناضجة متفتحة لها كل مقوماتها العصرية . يقول نينيه أحد المؤرخين للثورة العرابية وهو سويسرى الأصل وكان يعيش فى مصر: " كنت بجانب عرابي لما أوشك الإنجليز أن يطبقوا عليه فى التل الكبير .. لقد كان ثابت الجنان لم تخنه شجاعته وكان يدرك مدى ما تعرض له جيشه من خيانات متتابعة آخرها مفاجأة الإنجليز له وهو فى معسكره وحيداً عند بزوغ الفجر.. واستعد الرجل للموت والاستشهاد " .

(٧)

مهزلة محاكمة عرابي ونفيه

إلى خارج البلاد

فى النهاية وقعت هزيمة الجيش المصرى نتيجة إهمال الميدان الشرقى وإنضمام الخديوى إلى بريطانيا ضد عرابي ورفاقه ، إضافة إلى الخيانة العظمى للجيش المصرى من قبل بعض ضباط الجيش ، وبعض رفقاء عرابي وعلى رأسهم محمد سلطان باشا رئيس البرلمان وغيره . وفى يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ بلغ الجنود الإنجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء ... وتلقى عرابي نبأ ذلك فى الساعة السادسة وكان فى بيت على باشا فهمي الذى لم يبرئ بعد من جرحه خلال الحرب

، فأرسل عرابي أحد رجاله إلى قائد ثكنات العباسية يأمره بالتسليم ،
وذلك بعد نصح جون نينيه الذي كان معهم في منزل على باشا فهمي
وقال لكل من عرابي وطلبة عصمت ومحمود سامي عليكم بسرعة
تسليم أنفسهم كأسرى حرب للجيش البريطاني خوفاً مما قد يحل بكم
على يد الخديوى توفيق إذا قمتم بتسليم أنفسكم له . واستصوب عرابي
وطلبة رأى نينيه، لكن البارودي رفض ذلك وقائل لهم : "إني ذاهب إلى
منزلي ... فإن أرادوني فإنهم يعرفون أين يجدونني" . وذهب عرابي إلى
منزله ولبس رداءه العسكري وتقلد سيفه وتأهب ومعه طلبة عصمت
لتسليم أنفسهما للجيش البريطاني ، وقال عرابي وهو يصف ذلك
الموقف الشديد الألم : " وفي عصر يوم الجمعة ٢ من شهر ذى القعدة
سنة ١٢٩٩ ، الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ورد تلغراف من
الجنرال " لو " قائد الخيالة الإنجليزي بالعباسية إلى إبراهيم بك فوزي
مأمور ضبطية القاهرة قال فيه أنه يريد مقابلي بالعباسية وكذلك مقابلة
طلبة عصمت باشا ... فتوجهنا إلى العباسية واجتمعنا بالجنرال " لو "
الذي سألنا هل تقبلون أن تكونوا أسرى حرب لجلالة الملكة ؟ فقلنا له
نعم نريد ذلك حقاً للدماء ، ورضينا بأن نسلم سيوفنا إلى قائد الجيش
الإنجليزي واثقين بعدالة الأمة الإنجليزية أن تعاملنا كأسرى حرب " .
وأضاف عرابي في مذكراته : " وبالفعل سلمنا سيوفنا وقضينا تلك الليلة
داخل غرفة من غرف قشلاق المدفعية بلا فراش ولا غطاء ، وكان

الجنرال في غرفة أخرى مثلها". ونذكر هنا أن القانون العسكري يقضي بأن يسلم القائد المغلوب سيفه ، وهو ما حدث مع عرابي . وماذا كان في وسع عرابي غير هذا ، فلم يكن أمامه إلا الهرب إلى بلد آخر أو الإستسلام للجيش المنتصر . فإذا هرب ثم قبض عليه وجئ به إلى مصر أو لم يقبض عليه وظل طريداً شريداً أكان ذلك يعجب خصومه ؟ . لكن الذين كتبوا سيرة عرابي من أعدائه عقب الاحتلال مباشرة أساءوا كثيراً إلى شخص عرابي ومسيرته النضالية . لقد حاول هؤلاء بالتعاون مع الإنجليز تشويه كل شيء حول عرابي حتى تثبت في أذهان الجيل القادم الصورة التي وضعها الاحتلال لشخص عرابي ورفاقه ، وهي أن عرابي كان رجلاً جاهلاً طائشاً ولم يحارب من أجل الحرية والدستور ، وإنما كانت تحركه أطماعه الشخصية التي أدت به في النهاية إلى تلك الهزيمة النكراء ثم تسليم نفسه وسيفه صاغراً إلى قائد جيش الاحتلال الإنجليزي . كان الهدف من وراء ذلك التشويه المتعمد هو القضاء عليه حتى لا يكتب في سجل التاريخ عن أول مصري نادى بالحرية والدستور وأول زعيم وطني وضع جهاد وطنه على أساس قومي .

وفي نفس هذا اليوم الجمعة ١٥ سبتمبر دخل الجنرال ولسلي القاهرة وكان يصحبه محمد سلطان باشا نائباً عن الخديوى توفيق ، ونزل ولسلي في سراي عابدين التي أعدت له بأمر الخديوى . وكان الإنجليز قد استولوا على القلعة من طريق الجبل في اليوم الذي بلغوا فيه القاهرة

وقد سلمهم مفاتيحها على ختفس منتظراً ما وعد به من الذهب قبل معركة التل الكبير ، ولكن الإنجليز لم يعطوه شيئاً . كما احتل الإنجليز قصر النيل وكذلك العباسية . وهكذا إحتلت القاهرة من أطرافها ، وصح حلم الإنجليز الذي ساورهم منذ عهد محمد علي . وفي عصر يوم السبت ترك عرابي ومن معه العباسية إلى قشلاق عابدين الذي إحتلته القوات البريطانية ، وقال العميد البريطاني " تين " لعرابي ورفيقه: "أنتما أسيرا حرب عند جلاله ملكة الإنجليز فلا بأس عليكما " .

وقد تجسدت الهزيمة المصرية في أسوأ معانيها عندما دخل الخديوى توفيق إلى القاهرة في حماية جيش الاحتلال البريطاني .. وذهب عرابي وزعماء الثورة إلى المحاكمة . يذكر في هذا الخصوص أنه تم إعتقال زعماء الثورة العرابية ، واعتقل معهم أيضاً كثيرون من الضباط والأعيان وألقوا جميعاً في السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت الوشائات ، فأخذ المغرضون يشوهون خصومهم بتهمة الخروج عن النظام ومحاولة الانقلاب عليه ، وظل الأمر كذلك حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عددهم أكثر من ٢٩ ألف شخص ، ووضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ما عدا عبد الله النديم الذى اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره ، وغصت السجون بكبار المعتقلين .. ومنهم : عرابي باشا ومحمود سامي البارودي ومحمود فهمي باشا ويعقوب سامي باشا وعبد العالي حلمي باشا وعلي

فهني باشا وطلبة باشا عصمت (الزعماء السبعة) وحسن باشا الشريعي وزير الأوقاف في وزارتي راغب والبارودي ، وعبد الله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي إلخ ، وقد حوكم عرابي ورفاقه أمام محكمة عسكرية مصرية بتهمة عصيان الخديوى . وهنا علينا أن نوضح أمرا في غاية الأهمية وهو أن ولفرد بلنت المستشرق الإنجليزى قد إهتم إهتماما بالغا بأمر عرابي ورفاقه منذ أن ألقى القبض عليه ، بل ومنذ بداية الحركة العرابية وظل يناصره حتى قيل عن بلنت أنه الأجنبى المناصر لمصر والمصريين . فقد سعى بلنت كل جهده كى ينقذ عرابي من الإعدام ، وإستطاع بلنت بعد أن توصل إلى اتفاق مع السلطات الإنجليزية إلى التعاقد مع اثنين من كبار المحامين الإنجليز وهما المستر برودلي والمستر نابيه كى يقوموا بالدفاع عن عرابي أمام المحكمة العسكرية . وبعد مفاوضات طويلة مع الإنجليز وتشدد الخديوى ومن معه تم التوصل إلى الإتفاق التالى : أن يتقدم عرابي ورفاقه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديوى على أن يعترف عرابي ورفاقه بتلك التهمة أمام القاضى ، وفى المقابل يتم إستبعاد التهم الموجهة له ورفاقه ومنهما تهمة مذبحه الإسكندرية وتهمة إحراقها ، إضافة إلى قيام الخديوى بإستبدال حكم الإعدام الموجه إليه بالنفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاك عرابي ورفاقه مع عدم المساس بأملك زوجاتهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشاً يفي

بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم . فى النهاية وافق عرابى ورفاقه على ذلك . وعليه أجريت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقادها . ولم تدم سوى يوم واحد .. ويذكر أن المحكمة العسكرية إتخذت برئاسة محمد رؤوف باشا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس النواب - مجلس الشيوخ الآن - الساعة التاسعة والنصف صباحاً لمحاكمة عرابى أولاً ، ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحددة لانعقادها، فلم يحضر الجلسة سوى أربعين رجلاً فقط ، منهم عشرون من مراسلي الصحف ، وكان مقررأ أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى رئيس قلم قضايا الحكومة . ولكنه تنحى عن الجلوس في مركز المدعي العمومي عندما إكتشف أن المحاكمة ما هى إلا مهزلة متفق عليها من قبل . وجلس بدلاً منه قومندان الحامية الإنجليزية في التحقيق وكان مجلسه قريباً من المكان الذي أعد لعرابى . ويذكر أنه بعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جيء بعرابى من السجن ، وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين .. الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ، ويتعهد فى الثانية بأن لا يبرح الجهة التي تعينها الحكومة الإنجليزية لمنفاه . دخل عرابى قاعة الجلسة مرتدياً بدلة عادية ، وجلس في المقعد الذي خصص له ، وجلس محاميه إلى جواره .. فتلا عليه رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام مخاطباً

إياه بما يأتي : " أحمد عرابي باشا .. أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوي مخالفاً المادتين ٩٦ من القانون العسكري العثماني و ٥٩ من قانون الجنايات العثماني فهل تقر بالتهمة أم لا ؟ ، فأجاب عرابي : " إن محاميي سيجيبان بالنيابة عني " . وقرأ المستر برودلي بالفرنسية ورقة أمضاها عرابي وفيها يعترف بجريمة العصيان ، ثم تلا كاتب الجلسة صيغتها باللغة العربية . وعندئذ قرر رؤوف باشا بأن المحكمة ستخلي للمداولة ، وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد في الساعة الثالثة بعد الظهر . وانهضت المحكمة في الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين في هذه المرة كبيراً .. فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه الكاتب .. وكان الحكم يقضي على عرابي بالإعدام . ثم تلا عقب صدور الحكم الأمر الخديوي الخاص باستبدال حكم الإعدام بالنفي المؤبد . واستغرقت تلاوة الحكم وأمر الخديوي بتعديله عشر دقائق فقط ، ثم انفضت الجلسة .

وفي ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من : طلبة باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمي ، ومحمود سامي باشا البارودي ، وعلي فهمي باشا الديب فحكمت عليهم بالإعدام ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديوي بتعديله إلى النفي المؤبد أيضاً ، وفي ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا بنفس الحكم أيضاً وهو الإعدام ، ثم عدل

الحكم إلى النفي المؤبد . ولكن يذكر هنا أن علي باشا الروبي رفض أن يدافع عنه المستر برودلي . كما رفض الإقرار الذي كتبه عرابي ، لذلك فلم يحاكم معهم .. وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة في مصوع .

وأصدر الخديو أمراً في ١٤ ديسمبر بمصادرة أملاك وأموال الزعماء السبعة المحكوم عليهم ، وكذلك حرمانهم حق امتلاك أي ملك في الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأي طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوي لهم بقدر الضروري لمعيشتهم . وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صافي الثمن يخصص لسداد التعويضات التي ستعطى لمن أصيبوا في حوادث الثورة . وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوي آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين لها .

تنفيذ الحكم في عرابي وزملائه : اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة "سيلان" بالهند منفى للزعماء السبعة .. فاجتمعوا في سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا في تجهيز معدات الرحيل ، وفي ٢٥ ديسمبر ١٨٨٢ اجتمع الزعماء السبعة لتنفيذ الحكم وذلك في الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم في ساحة " قصر النيل " وتلا عليهم علي غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد ، وأعدت الحكومة عدة لرحيل الزعماء بعد ثلاثة أيام (٢٨ ديسمبر) على متن الباخرة مريوتس " مريوط " وهي باخرة إنجليزية حمولتها ١٤٠٠ طن استأجرتها مصر

خصيصاً لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم إلى جزيرة سيلان ، وأنزلتهم فيها بالدرجة الأولى ، وعهدت إلى الكولونيل موريس بك وهو ضابط إنجليزي كان في خدمة الحكومة المصرية بأن يرافقهم حتى يصلوا إلى منفاهم . وفي مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت الحكومة لهم قطاراً خاصاً للرحيل حيث أخذهم القطار من ثكنة قصر النيل لنقلهم إلى مدينة السويس ، وكان مع الزعماء السبعة من اختاروهم من الأهل والخدم ، وكان في وداعهم المستر برودلي محاميهم على رصيف القطار ، كما حضر وداعهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة الإنجليزية . وفي النهاية تحرك بهم القطار في الساعة العاشرة مساء ورافقهم إلى السويس المستر نابييه ، وكانوا في حراسة عدد كبير من الجنود المصريين والإنجليز . ووصل القطار إلى ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة " مريوتس " التي أبحرت بهم في الساعة الواحدة بعد الظهر إلى ثغر كولومبو ميناء سيلان فوصلوا إليه مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونزلوا إلى البر في صبيحة اليوم التالي . وبعد نفى الزعماء السبعة بدأت مصر تعيش تاريخاً مرتعشاً ، إعتبره البعض من أسوأ العهود . كان قوام فلسفة الحكم فيه .. إلى جانب التحكم والاستبداد والاستغلال .. بث هيبة الاحتلال بالطعن في الثورة العرابية واتهامها بالفشل والإطاحة بكل ما كانت له صلة بها .

الفصل الرابع

عراىى فى عهد الخديوى عباس حلمى الثانى

فى ٧ يناير عام ١٨٩٢ توفى الخديوى توفيق وخلفه ابنه الأكبر الخديوى عباس حلمى الثانى وكان عمره إذ ذاك ١٨ عاما . وقد أرسله والده مع أخيه الأصغر الأمير محمد على إلى سويسرا والنمسا لإتمام تعليمهما هناك. ولما عاد عباس حلمى الثانى من فيينا على أثر وفاة والده وإعتلى العرش وحاول أن يناهض سياسة الإحتلال البريطانى وسيطرته على الحكومة فلم يقدر ، وظهر عجزه أمام أقوى معتمدا أرسلته الحكومة البريطانية لتمثيلها فى مصر وهو اللورد كرومر.

(١)

ماذا حدث فى المنفى للزعماء السبعة

بعد عامين من النفى توفى عبد العال باشا حلمي فى ١٩ مارس سنة ١٨٩١ بكولومبو ودفن بها . وبعد ثلاثة أعوام أخرى ذهب محمود باشا فهمي إلى كندى (عاصمة الجزيرة) لتبديل الهواء ، وهناك أدركته المنية فى مساء ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ ودفن بها . وفى فبراير سنة ١٩٠٠ وافقت الحكومة المصرية لطلب تقدم به طلبة باشا عصمت بالعودة إلى مصر بعد أن ساءت صحته ، ولكن توفى قبل عودته لمصر فى نفس العام وتم نقل جثته للقاهرة ودفن فى قراقة الإمام الشافعي . وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامي ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمي بكندى (ويذكر أنه قد صدر عفوا من الحكومة المصرية بعودته للقاهرة ولكن وافته المنية قبل عودته مباشرة) . أيضا أصيب محمود باشا سامي البارودي بإرتشاح فى القرنيتين أفقده نور عينيه ، وقررت جمعية الأطباء ضرورة عودته إلى مصر لمعالجته فى المناخ الذي ولد فيه ، وقد صادق على ذلك حاكم الجزيرة وأصدر الخديوى عباس حلمي الثانى أمراً بعودته إلى مصر . ورجع البارودي فى سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفا عنه الخديوى ومنحه حقوقه المدنية ورد إليه

أملاكه الموقوفة وحصل على متجمد ريعها من ديوان الأوقاف ، ولكن لم يعد إليه بصره ، وتوفي في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤ .

وفي ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الخديوى عباس عن عرابي وعلي فهمي ، وغادر علي باشا فهمي الجزيرة في أغسطس سنة ١٩٠١ ووصل إلى القاهرة في أول سبتمبر ١٩٠١ . بينما وصل عرابي إلى القاهرة في أول أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد في ذلك الوقت تغلي سخطاً على الاحتلال البريطاني وعلى ما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها بشأن الجلاء خاصة بعد أن ووضعت يدها على كافة مرافق البلاد .

(٢)

الرحيل في صمت رهيب لا يليق بالزعيم .

وبالعودة إلى عرابي ، فنجد أنه بعد تسعة عشر عاماً من النفي في سيلان .. عاد عرابي إلى مصر عام ١٩٠١ ووضع تحت الحراسة في بيته العتيق بالمنيرة لا يغادره ولا يبرحه إلا بتصريح ، وعاش منسياً من جميع المصريين تقريباً . وفي مساء ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١ خيم الصمت على البيت العتيق الذي كان يعيش فيه .. وجاء الليل فتقدم بائع الزبادي يطرق بابه .. وبعد لحظة فتح له الباب .. وأطل من الداخل شبح وتمتم ببضع كلمات خافتة فأنصرف البائع في سكون .. كان الشيخ

العجوز قد فقد وعيه منذ ذلك الصباح ولم يعد يتكلم .. بل لقد أطبق عينيه وغرق في غيبوبة تامة .. وجلس حوله الأهل فقط .. فلم يكن يسمح له بأي زيارة غير زيارتهم .. جلسوا خاشعين... كانت تلك الليلة هي الأخيرة . وفي خارج المنزل سار بائع الزبادى يجول في الحي ويحوم حول منزله العتيق .. فلما بعد عنه .. عرج إلى الحارة المجاورة فإذا الهمس من حوله على لسان الجالسين أمام الأبواب .. مات عرابي ! نعم مات عرابي ! ... مات عرابي ! كانت غيبوبة الشيخ قد انتهت وأصبح في عداد الموتى .. واستطال الهمس إلى بعيد .. خرج من حي المنيرة على لسان بائع الزبادي ليستقر في أسماع أهل السيدة زينب .. وراح يسري .. ويسرى ... تتناقله القلوب الراجفة .. حتى إذا أصبح الصباح كان الناس في كافة أحياء القاهرة الأخرى يسألون بعضهم البعض .. عرابي ! .. عرابي ! وأين كان عرابي ؟ ... ومن يوم بطوله .. يوم حار رطب من أيام سبتمبر الحالكة .. وتجمع العديد من الناس ينتظرون خروج النعش .. لكن النهار كان قد انصرم والشيخ لا يزال مسجى على فراش الموت .. إذ لم يكن في البيت ما يكفي لتجهيزه ودفنه . وفي اليوم التالي ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١١ وقبل عيد الفطر مباشرة .. صرفت وزارة المالية المرتبات والمعاشات مبكرة لأربابها وأمكن أن يتم تجهيز نعشه . وخرجت الجنازة في صمت ومن خلفها أولاده وأهله .. ذلك أنه لم يكن مسموحاً أن يسير في جنازته غيرهم ..

ولكن القاهرة كلها كانت تتن لوفااته : مات عرابي ! ... مات عرابي !
... وتجمع الناس من حول النعش في مقدمتهم بائع الزبادي ... كانوا
يتدافعون لحمله فوق مناكبهم ... والقاهرة الحزينة الصامتة تودعه في
صمت كئيب .. حزين .. رهيب . هذا الذي كان في يوم من الأيام ..
حامي حامي الديار المصرية .

ومات الزعيم الذي إمتلك ذات يوم شخصية قوية جذابة تؤثر في الأفراد
والجماعات .. كانت له أخص صفات الزعماء . ولولا هذه الموهبة لما
استطاع أن يجتذب إليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة كلها في ذلك
الزمان .. لقد نال ثقتهم وأملى إرادته عليهم . كانت له أيضاً موهبة
الكلام والخطابة والصوت الجهوري وهي من مزايا الزعماء التي تهفو
إليها نفوس الجماهير ... لقد كان لخطبه تأثير السحر في نفوس
الجماهير وسامعيه . وكان بلا مراء يريد الخير لبلاده ، ويريد لها
الحرية والاستقلال . وعلى هذا الأساس قامت دعوته .

النتائج

أهم النتائج التى تم التوصل إليها بعد الدراسة المستفيضة للزعيم عرابى مؤسس الحزب الوطنى العريق بإعتباره شخصية عامة وأحد رموز الزعامة المصرية فى العصر الحديث قد تمثلت فى الآتى:

١- أوضحت الدراسة وجود تناقض واضح فى الفكر والمنهج بين الخديوى إسماعيل وأحمد عرابى . فقد كان إسماعيل يمتلك كل شىء .. المال والوسامة والجاذبية والذكاء الإجتماعى والخشونة والعلوم العسكرية الحديثة والفكر المؤسسى لبناء دولة حديثة وعصرية، إضافة إلى الفهم والوعى السياسى والتحالفات الدولية فى ذلك الوقت . وكان أحمد عرابى يتقاسم معه الخشونة والفكر العسكري المحلى الدفاعى، بينما الخديوى إسماعيل كانت طموحه تتمثل فى إستعادة مجد مصر الكبير الذى أرساه جده محمد على ووالده إبراهيم باشا . وهناك عامل مشترك آخر بينهما ولو بدرجة أقل : إذا كان إسماعيل أرسى تقراطى المنشأ والثقافة ، فإن عرابى كان ينتمى إلى طبقة برجوازية تمتلك وليست أجيرة بإعتباره ابن أحد العمد الذى تعلم أفضل من غيره فى قريته حتى لو كان ذلك تعليما دينيا إلا أنه مميزا عن كل من كان حوله تقريبا ، إضافة إلى أنه كان يجيد اللغة الفرنسية والتركية والعربية أيضا. أما الوعى السياسى لدى الطرفين فكان متفاوتا، ولكنه إلتقى فى بعض النقاط حول مصر . فقد كان الرجلان يحبان مصر إلى أبعد

الحدود ، وكل منهما يريد أن تكون مصر أم الدنيا ولكن بطريقته ، ولعل ذلك هو الخلاف الرئيس بينهما ، وإذا كان الخديوى إسماعيل واسع المعرفة ومتعدد الثقافات وله فهم أعمق للتحالفات الدولية ، فإن عرابى كان يمثل وعيا سياسيا محليا قائما على مبادئ الفكر الثوري ضد المحتل ، ولم يكن ملما بما فيه الكفاية بسياسة التحالفات الدولية أو كيفية العمل على بنائها تراكميا بهدف إحتضان حركته الوطنية ودعمها من الخارج لتحقيق إستقلالها ، فالثورة الأمريكية لم تحقق استقلال الولايات المتحدة إلا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها وأسطولها ، وإيطاليا لم تحقق وحدتها وتحرر من الإحتلال النمساوي إلا بمعاونة الجيش الفرنس لها ، وكذلك اليونان لم تتحرر من الإستعمار التركي إلا بمعاونة روسيا وفرنسا وإنجلترا ، ونفس الحال بالنسبة للدول البلقانية عامة فلم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها إلا بمساعدة دول أوربا .

. مما سبق يتبين أن نقاط الخلاف كانت أكثر من الإتفاق وهو ما لم يصنع تقاربا بين الرجلين ، لذلك كانت غالبية خطوط الإتصال شبه مقطوعة بفضل الأعيب الدهاء وهو ما جعل عرابى يخسر الكثير من جهده ووقته .

٢ - كشفت التحقيقات التى أجريت حول أسباب فشل حملة الحبشة الثانية أنها ترجع إلى عدم توحيد القيادة المصرية أثناء سير الحرب . ووجود خلاف بين راتب باشا ولورنج وكذلك الأمير حسن ابن الخديوى

إسماعيل(أنظر حرب الحبشة) . كما كشفت الحرب عن عدم كفاءة لورنج في القتال الميداني عامة والقتال في أفريقيا خاصة، وأوضحت التحقيقات تفرغ راتب باشا لحماية الأمير حسن وسلامته مما أثر سلبا على كفاءته القتالية في الميدان ، إضافة إلى أن راتب باشا كانت تنقصه الجرأة كقائد ميداني مهاجم ، وقد سبب ذلك خسارة كبيرة للجيش المصري . وكشفت التحقيقات عن الخيانة التي لحقت بالجيش المصري والأعمال التجسسية الفرنسية التي أضرت بالقوات المصرية ضررا بالغا.

٣- لعب دور جمع المعلومات والاستخبارات البريطاني دورا هاما في تلك المرحلة .. في عام ١٨٧٣ كتبت القنصلية البريطانية تقريرا إستخباراتيا (ضمن عدة تقارير) حول الشأن الداخلي المصري جاء فيه : إن إزدياد شعور العداء تجاه الأجانب في مصر وتحديد البريطانيين والفرنسيين يرجع إلى سببين هامين هما : الدين والاقتصاد ، أما الدين فيتركز في إتهام بعض الأقباط للطبقات الغنية المسلمة بتهاونها حيال النفوذ الأوربي . والسبب الثاني ينبع من ارتفاع نسبة الفقراء وزيادة حرمان الطبقات الفقيرة من معظم مطالبها الضرورية نتيجة إرتفاع الضرائب التي فرضها الخديوى للوفاء بمطالب المالىين الأوربيين المتشددة وخاصة بريطانيا وفرنسا.

٤- كشفت الدراسة عن تأمر الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وألمانيا بزعمامة بسمارك الذى كان يكن عداء شديدا للخديوى

إسماعيل وضد الحركة الوطنية المصرية الجديدة التى تعاطف معها الخديوى إسماعيل . وبذلت الدول الأوربية كل جهدها إلى خلع الخديوى إسماعيل الذى تحالف مع الحركة الوطنية ضد التدخل الأوربى. والمثير هنا أن الآستانة دعمت موقف الدول الأوربية فى مؤامرتهم ضد مصر.

٥- طوال فترة حكم الخديوى إسماعيل وهى سبع عشرة سنة لم يترقى عرابى رتبة واحدة ، بل فصل من عمله عدة مرات وظل خلالها برتبة القائمقام ، وقد ترك ذلك أثرا سيئا فى نفس عرابى تجاه الخديوى إسماعيل الذى لم يهتم كثيرا بالجبهة الداخلية فى ذلك الوقت . فقد ترقى كل الضباط الى رتب أعلى لكونهم من المماليك أو من أصل تركى أو جركسى ، لذلك بلغ الحد منتهاه ولم يأسف عرابى على مغادرة الخديوى لمصر مطلقا على الرغم من أن الخديوى فى مراحله الأخيرة إقترب كثيرا من الحركات الوطنية وكان يدعمها بطرق غير مباشرة .

٦- فور تولى الخديوى توفيق عرش البلاد قام رياض باشا بالسماح لإنجلترا وفرنسا بالرقابة على أداء الحكومة المصرية والعمل على ضرب الحركات الوطنية المصرية بلا رحمة أو شفقة، وتعامل بقسوة بالغة مع أعضاء الحزب الوطنى أملا فى القضاء على الإصلاحات السياسية وحرية الصحافة التى كانت ترفضهما تماما كل من بريطانيا وفرنسا .

٧- الدعم السرى الذى قامت به كل من بريطانيا وفرنسا للأقلية الجركسية والتركية لعب دورا هاما فى إعادة تنظيم صفوفهم أملا فى

القضاء على كبار الضباط المصريين وتهميش صغارهم بهدف إستعادة السيطرة على الجيش المصرى لتسهيل مهمة القوات البريطانية فى إحتلال قناة السويس لتأمين طريقها المؤدى إلى مستعمرتها الهندية.

٨- عندما وضعت عريضة الضباط الوطنيين فى ١٥ يناير ١٨٨١ كان الهدف منها حماية الجبهة الداخلية من مصريين وأجانب على حد سواء، وقد شملت العريضة تعهدا بذلك . وشددت العريضة على عقيدة الجيش بحيث تكون وطنية خالصة وأن يكون عدوها واضح وهو ما غرسه عرابى ورفاقه فى البنية النفسية الداخلية لأفراد الجيش جميعا عدا الأجانب منهم ، وهو ما أربك حسابات بريطانيا وفرنسا .

٩- فى واقعة ساحة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ لعب القنصل البريطانى كوكسن دورا محوريا فى توسيع هوة الخلاف بين الخديوى توفيق وقادة الجيش من الوطنيين . لكن الخديوى تراجع وقام بتلبية مطالب عرابى ورفاقه ، وقال لعرابى بعد ذلك أنه فعل ذلك وهو مرتاح النفس وبنية صافية . ولكن لم يتم البناء على تلك المصالحة بل تم إختراقها من قبل عملاء بريطانيا وفرنسا.

١٠- لم تكن الجبهة الداخلية موحدة بما يكفى حتى بين أعضاء الحزب الوطنى ، وظهر ذلك واضحا طوال مرحلة الصراع ، وتجلى فى الخلاف بين شريف باشا ومحمود سامى البارودى أثناء قيام الأول بتأليف الوزارة ، ثم فى موقف محمد باشا سلطان رئيس البرلمان ورفاقه من

أعضاء البرلمان وغالبيتهم من :لتجار ورجال الأعمال ضد عرابى ورفاقه ، حتى أن شريف باشا ومحمد سلطان وغيرهم من رجال الأعمال فى البرلمان والحكومة ساندوا الخديوى فى طلب الحماية من الإنجليز ، كما وافقوا على طلب الخديوى الخاص بإعدام عرابى ورفاقه بعد هزيمة الجيش فى التل الكبير واحتلال الإنجليز لمصر، وهو ما إعتبر من المشاهد المأساوية المهينة فى تاريخ الصراع ضد المحتل الأجنبى.

١١- الذين كتبوا سيرة عرابى من أعدائه أو المعارضين له عقب الاحتلال البريطانى لمصر مباشرة أساءوا كثيرا إلى شخص عرابى ومسيرته النضالية . فقد حاول هؤلاء بالتعاون مع الإنجليز تشويه كل شىء حول عرابى حتى يثبت ذلك التشويه فى أذهان الأجيال القادمة تلك الصورة التى صنعها البريطانيون لشخص عرابى ورفاقه ، وهى أن عرابى كان رجلاً جاهلاً طائشاً ولم يحارب من أجل الحرية والدستور، وإنما كانت تحركه أطماعه الشخصية التى أدت به فى النهاية إلى تلك الهزيمة النكراء ثم تسليم نفسه وسيفه صاغراً إلى قائد جيش الاحتلال الإنجليزي . كان الهدف من وراء ذلك التشويه المتعمد هو القضاء عليه نهائياً حتى لا يكتب إسمه فى سجل التاريخ عن أنه أول مصرى نادى بالحرية والدستور ، وأنه أول زعيم وطنى وضع جهاد وطنه على أساس قومى .

١٢- أوضحت الدراسة أن عرابي إمتلك شخصية قوية جذابة تؤثر في الأفراد والجماعات ، كما إمتلك أخص صفات الزعماء . ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب إليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة . كما كانت له موهبة الكلام والخطابة والصوت الجهوري وهى من مزايا الزعماء التي تهفو إليها نفوس الجماهير ، وكان لخطبه تأثير السحر في نفوس الجماهير وسامعيه . وكان بلا مراء يريد الخير لبلاده ، ويريد لها الحرية والاستقلال . وعلى هذا الأساس قامت دعوته .

١٣- أن أعداء عرابي أو معارضوه كانوا يعتقدون أنه لم يكن على حظ كبير من الكفاية السياسية وبعد النظر ، ولم ينل حظاً كبيراً من الثقافة والإلمام بشؤون السياسة وأطوارها . وإتهموه بأنه مغرورا ويقوم بنفسه بتصريف الشئون السياسية كافة. ولكن ذلك مردود عليه بأن كثيراً من الزعماء لم يحصلوا على العلم الذى حصل عليه عرابي ومع ذلك نجحوا في زعامتهم ودعوتهم ، لذلك فإن هناك خطأ وخيانة ما فى مكان وزمن ما كان وراء تلك النتيجة البائسة . ويشير سجل الحوادث أنه كان دائما ما يشرك رفاقه فى كافة القضايا التى تخص الأمة ، ويأخذ برأيهم . وليس حقيقيا أن عرابي حاول التخلص من شريف باشا ، بل كان الأخير لا يكن الحب والود لعرابي وللبارودى وغيرهم كما أوضحنا من قبل .

١٤ - وفيما يتعلق بضرب وحرق الإسكندرية، فقد رأى المعارضون لعرابي أن حساباته كانت خاطئة للدخول في حرب خاسرة ضد القوات البحرية البريطانية التي لا تغرب عنها شمس ذلك الزمان . وقد يكون ذلك صحيحا من وجهة نظرهم ، بينما كان عرابي يرى أن الأدميرال سيمور حاول إذلال الجيش المصري وقادته (أنظر ضرب الإسكندرية)، لذلك فرض القتال فرضا على الجيش المصري ، وعليه لم يكن هناك بديلا واحدا أمام عرابي سوى الدفاع عن كرامة مصر والمصريين ، وهذا ما أكدته طبيعة أحداث تلك الواقعة ، ومن يقل عكس ذلك فهو غير متابع لمجرى أحداث تلك الفترة. لكن المعارضين ذهبوا لأبعد من ذلك وإتهموا عرابي بعدم تقدير الموقف والغرور المزيف ، واستشهدوا على ذلك بالعبارات التي كان يطلقها عرابي قبل الحرب وأثنائها ومنها: كان يقول : "أنا أقوى من دولة الإنجليز ودولة فرنسا " ، و : " إن الطوابي والعساكر المصرية لا تقاوم الإنجليز فقط ، بل ستقاوم جميع الدول مدة ثلاث سنين .. بحيث لا يمكن لأحد الدخول إلى مصر " ، وكان يردد هو وأنصاره كلمتهم المأثورة " الإنجليز كالسمك .. إذا خرج من البحر هلك " . وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوروبا أو لتركيا ، وقال في هذا الصدد : " فليرسلوا لنا جيوشاً أوروبية أو هندية أو تركية .. فإني ما دمت وبي رمق فإني سأدافع عن بلادي ، وعندما نموت جميعاً يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهي خراب " . والرد على ذلك يتمثل في أن تلك

التصريحات ما هي إلا تصريحات سياسية الهدف منها هو رفع الروح المعنوية لدى الجيش والشعب كي يقتنع الجميع أنه طالما كتب علينا القتال فلنقاتل للدفاع عن الوطن. ومع ذلك دعنا نسأل هذا السؤال: ماذا لو أن الثورة قد انتصرت؟ . هنا يعتقد الكثيرون أن الدنيا سوف تتغير وستتضاءل عيوب عرابي إلى حد عدم رؤيتها ، وسيصبح عرابي بطلا فوق العادة وفوق كافة المقاييس .

١٥ - الإنقسام الذي وقع بين الحزب الوطني من جهة والخديوى توفيق من جهة أخرى أوجد داخل البلاد معسكرين متحاربين هما، معسكر الحركات الوطنية ومعسكر الخديوى، وعندما وقع الصدام بينهما انتهز الإنجليز تلك الفرصة وحققوا أطماعهم الاستعمارية بالتدخل في شؤون البلاد بهدف احتلالها . وقد تمثل ذلك الصدام فى واقعة قصر النيل ثم واقعة ساحة عابدين . وطالب البعض علنا بعزل الخديوى ، وهو ما إعتبر أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد . وكان لذلك أسوأ الأثر خلال الحرب الكبرى التى إنتهت بإحتلال الإنجليز لمصر.

١٦ - نقص الخبرة القتالية للضباط المصريين وعدم إستخدام البدائل وهو ما كشفت عنه الحرب الكبرى بين القوات البريطانية والقوات المصرية . وقد تجلى ذلك فى إحجام عرابي ورفاقه عن سد قناة السويس عند بداية الحرب، وهو ما إعتبر خطأ قاتل بكل المقاييس ، فلو

سدت القناة في الوقت المناسب لطال أجل الحرب ووجد الجيش الوطنى الوقت الكافى لتنظيم وسائل دفاعاته. خاصة وأن الشعب المصرى كان مستعدا لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانه ووجوده.

١٧- قلة أو إنعدام الأعمال الإستشهادية ضد العدو خلال الحرب . فلو حدثت أعمالا إستشهادية ضد بوارج إسطول العدو أو بين تجمعات القوات البريطانية فى البحر أو البر وأوقعت العديد من القتلى فى صفوف العدو لكانت الحرب قد تغيرت تماما وتحولت فى صالح الجيش المصرى. والمعروف أن مواقف التضحية والبطولة تبعث فى الأمة روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع يقضى على هذه الروح.

١٨- أن الخديوى توفيق لم يكن مؤمناً بالإصلاحات السياسية عامة والتي تعطى الصلاحية التنفيذية الحكومة وكذلك الصلاحية التشريعية لرئيس مجلس النواب وأعضائه . فالخديوى كان يميل إلى الحكومة المطلقة التى تستأثر بالسلطة ، وقد أيدته فى ذلك حاشيته والمقربون منه من الأجانب والمصريين من طبقة رجال الأعمال والتجار الأكثر تعاملًا تجارياً مع ممثلى الدول الأوربية عامة وبريطانيا وفرنسا خاصة. ونظرا لإتصال الخديوى توفيق عن الشعب وتياراته الوطنية المختلفة فإن لندن وباريس اتخذت من الخديوى تكأة لمحاربة الحركات الوطنية المعادية للنفوذ الأجنبى فى مصر . وخير دليل على ذلك مفاجئة البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى إنطوت على إثارة العداوة والبغضاء

بين الخديوى توفيق والشعب ، وقد وقف الخديوى وخلفه لندن وباريس بجانب مجلس النواب الذى كان يرأسه محمد سلطان باشا والذي طالب بحق تقرير الميزانية وعدم منح الحكومة هذا الحق وهو ما أدى إلى سقوط وزارة شريف باشا . ثم إستغلال لندن للخلاف الذى وقع بين الخديوى وبين وزارة البارودي في واقعة مؤامرة الضباط الجراكسة لإغتيال عرابى ورفاقه، وهى المؤامرة التى قامت بتغذيتها بريطانيا وفرنسا والتى على أثرها طلب الخديوى التدخل الإنجليزى والفرنسى بشكل علني وأيد الخديوى فى ذلك رئيس مجلس النواب محمد سلطان باشا، ولما انسحبت فرنسا من الميدان بناء على إتفاق مسبق مع لندن استمر انحياز الخديوى توفيق ومحمد سلطان إلى جانب التدخل الإنجليزى.

١٩ - أن فرنسا وإنجلترا كانتا تطمعان في توسيع نفوذهما في مصر ، وعليه جاء سخطهما على الحركات الوطنية وخاصة عرابى ورفاقه ، ومن ثم بذلا قصارى جهدهما لمنع قيام حكومة دستورية في البلاد . والدليل على ذلك تمثل فى مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ السابق الإشارة إليها التى إنطوت على إثارة العداوة والبغضاء بين الخديوى توفيق والشعب وأدت إلى سقوط وزارة شريف باشا . وقد إنتهزت بريطانيا وفرنسا فرصة الانقسام الداخلى الذى وقع بين الخديوى والحكومة وأرسلتا أساطيلهما إلى مياه الإسكندرية ، ثم تدخلهما بعد ذلك

وتقديمهما بلاغهما النهائي الخاص بإقالة وزارة البارودي وإبعاد زعماء الثورة إلى خارج البلاد أو القاهرة على أقل تقدير ، ثم رفض عرابي ورفاقه هذه المطالب ، لكن الخديوى توفيق قبل المطالب البريطانية الفرنسية مما أدى إلى استقالة وزارة البارودي ثم انفجار الموقف الداخلى ضد الخديوى . ويذكر أيضا أن أوكلان كولفن المراقب العمومى الإنجليزى قام فى منتصف شهر يونيو ١٨٨٢ بالضغط المباشر إلى أقصى درجة على الخديوى توفيق فى محاولة لإقصاء الآستانة عن مصر من أجل تدخل القوات البريطانية لاحتلال مصر.

٢٠- أن الاتفاق السري بين بريطانيا وفرنسا والذي قامت الأخيرة بمقتضاه بالإسحاب من الميدان مقابل حصولها على الدعم الإنجليزى الكامل فى سيطرتها على تونس ، فى الوقت الذى تسيطر فيه بريطانيا على مصر بدعم وتأيد فرنسي، كل ذلك كان له الأثر البالغ فى نفوس المصريين ضد لندن وباريس . وقد نفذت بريطانيا خططها حيث لعب مستر كوكسن قنصل بريطانيا بالإسكندرية دورا محوريا فى بدء شرارة مذبحة الإسكندرية فقام بإصطفاف قناصل الدول الأجنبية ضد الشعب المصرى عامة والحركة الوطنية خاصة ، وساهم بدور فعال فى توزيع الأسلحة على الجالية الأوربية بالإسكندرية استعدادا للمذبحة ، وقد نجح فى ذلك إلى حد بعيد . كما ساهم كوكسن أيضا فى حريق الإسكندرية الناتج عن ضربها بمدافع البحرية البريطانية وإنزال جنودها إلى البر ..

فكان ذلك بدء الحملة التي قضت على الحركة الوطنية وعلى الاستقلال حتى إشعار آخر . أضف إلى ذلك عدم تدخل الدول الأوربية بجانب مصر مما يعنى مباركة تلك الدول للإعتداء البريطاني على مصر، وسوء نية تركيا نحو مصر وحركاتها الوطنية ، وسعيها لإسترداد الاستقلال الذي نالته مصر . وما ظهر من الآستانة وترددها فى التظاهر تارة بمناصرة الحركة الوطنية بزعمامة عرابى ، وطورا أخرى بتأييد الخديوى توفيق ضد عرابى ، ثم انضمام الآستانة أخيرا إلى جانب الإنجليز بإعلانها عصيان عرابى ، وكل ذلك والحرب قائمة .. وقد كان الموقف التركي بمثابة ضربة شديدة للحركة الوطنية المصرية ، ودعما كبيرا للحملة البريطانية لإحتلال مصر بمقابل لم يعلن عنه فى حينه . كل هذه العوامل أدت بالنهاية إلى هزيمة مصر وإحتلالها... نعم لم تتلقى مصر معاونة من الخارج مطلقا ، لذلك فإن العوامل الخارجية كانت أقوى من العوامل الداخلية فى إخفاق الثورة الوطنية المصرية .

التوصيات

بناء على تلك الدراسة ونتائجها، تم التوصل إلى النتائج التالية (ملحوظة: هذه التوصيات ليست نهائية ، وللباحث والقارئ حق الأخذ بها أو إلقاء الضوء على المزيد منها):

- ضرورة العمل التراكمي لبناء تحالفات إقليمية ودولية لدعم ومساندة الحركة الوطنية من الحصول على إستقلالها ، كما فعلت ونجحت الثورات الأخرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية واليونان وإيطاليا ودول البلقان ..
- كشفت حملة الحبشة الثانية عن ضرورة إقامة جيش وطني بحيث تكون قيادة الجيش ورؤساء فروعها مصرية مائة في المائة ، وعدم الإستعانة بقيادة أجانب ألا في أضيق الحدود وعند الضرورة القصوى وفي وظائف غير حساسة بعيدة عن الأمن القومي ، مع مراعاة ألا يؤثر إستخدام الأجانب مطلقا على عقيدة الجيش القتالية . أيضا كشفت الحملة عن ضرورة تحديث وتطوير أجهزة الإستخبارات العسكرية وتطهيرها أولا بأول من الطابور الخامس أو الخيانة. أيضا ضرورة فتح ملفات حملة الحبشة الأولى والثانية بغرض الدروس المستفادة مستقبلا
- ضرورة الإستمرار في تدريب القوات المسلحة بصفة دائمة، وتطوير تكنولوجيا الصناعات العسكرية المحلية الثقيلة والخفيفة

، وتطوير أجهزة جمع معلومات التكنولوجيا العسكرية التقليدية وغير التقليدية بكافة الوسائل الممكنة وغير الممكنة. والإشتراك في مناورات عسكرية مع دول الجوار والمساهمة في قوات حفظ السلام الدولية في جميع المناطق الملتهبة في العالم ما أمكن ، وذلك بهدف الحفاظ على جهوزية الجيش دائما.

- كشفت الإنقسامات الداخلية عن ضرورة الإحتكاك المباشر بين رئاسة الدولة والحركات والتيارات الوطنية أو بين المواولة والمعارضة في حالة وجود حد فاصل بينهما وتنشيط دور المجتمع المدني، وتوضيح ما يدور من ضغوط دولية على الجبهة الداخلية وذلك لتبصير كافة قوى الجبهة الداخلية وكشف النقاب عن محاولات زعزعتها. كذلك العمل على إعادة توزيع الثروة بين طبقات الشعب للقضاء على الأحقاد والضغائن لانهما المنفذان الرئيسيان لتدخل النفوذ الأجنبي في الشأن الداخلي.
- رعاية الأقليات داخل البلاد ، والتعامل معها على أساس مبدأ المواطنة حتى لا تترك رهينة لصراعات داخلية مما يسهل التدخل الأجنبي في البان الداخلي.

- إعادة كتابة تاريخ مصر الحديث بطريقة محايدة تماما وإعطاء كل ذي حق حقه . والعمل على إزالة التشويه المتعمد الذي لحق بعرابي ورفاقه وكذلك حكام مصر السابقين من ملوك ورؤساء

والشخصيات العامة ، وتقديم الاعتذارات لكل شخصية عامة لحق بها تشويها متعمدا في السابق.

- ضرورة إقامة تحالفات إقليمية قوية ودولية تشدد على إحترام الحدود والعمق الإستراتيجى للدولة ، وكذلك مراعاة الحفاظ على الهوية المصرية والبعد الثقافى.

- الدراسة الدقيقة للموقف الذى إتخذه رجال الأعمال من أعضاء الحكومة والمجلس النيابى برئاسة محمد باشا سلطان والذى تحالف مع الخديوى والقوات البريطانية ضد الحركات الوطنية التى كان يتزعمها عرابى ، خاصة بعد أن وافق محمد سلطان وشريف باشا على إعدام عرابى. لذلك ضرورة العمل على إيجاد مخرج لحل الخلاف القاتل بين مصالح رجال الأعمال والتيارات الوطنية والمجتمع المدنى حتى لا تقع مصر فى ذلك المحذور مرة ثانية.

المراجع

- إبراهيم شلبي: تطور النظم السياسية والدستورية فى مصر، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ .
- أحمد أمين: زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- أحمد الشايب: الشيخ محمد عبده . القاهرة ، ١٩٢٩ .
- أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول ١٨٧٣ إلى ٨ يناير ١٨٩٢ ، القاهرة ، ١٩٣١ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: تفسير جديد للثورة العرابية، كتاب الهلال ، سبتمبر ١٩٦٥ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٧ .
- أحمد عرابى: مذكرات عرابى ، كتاب الهلال ، فبراير ١٩٥٣ .

- الفريد بلنت: التاريخ السري لإحتلال الإنجليز لمصر، سلسلة إخترنالك ٦٩.
- ألكسندر شولش : مصر للمصريين، تعريب دكتور رءوف عباس، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣.
- تيودور روئستين: تاريخ المسألة المصرية ، تعريب عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، القاهرة ، عام ١٩٥٠.
- جاكوب، لاندو : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر، ١٨٦٦-١٩٥٢، القاهرة.
- حلال يحيى: مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥ ، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- دار الوثائق القومية: مذكرات عرابى فى الفترة من ١٨٨١ إلى ١٨٨٢.
- رفعت السعيد : الأساس الإجتماعى للثورة العرابية ، القاهرة، ١٩٦٦.
- ريمون فلاوتر: مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، ترجمة سيد أحمد الناصرى.
- زكريا سليمان بيومى: الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧-١٩٥٣، القاهرة ، ١٩٨١.

- سامى عزيز: الصحافة المصرية وموقعها من الإحتلال
الإنجليزى ، القاهرة، ١٩٦٨.
- سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل
الوقت الحاضر، القاهرة، ١٩٢٤.
- سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، محاكمة العرابيين،
مطبعة جريدة المحروسة بالأسكندرية، ١٨٨٤.
- شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية
١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧.
- صبحى وحيد: فى أصول المسألة المصرية، الطبعة
الثانية ، القاهرة.
- صبرى العسكرى: هوجة عرابى ، إنقلابا على ثورة،
الأهرام ، ٢٤ مارس ٢٠٠١.
- عباس حلمى الثانى: مذكرات عباس حلمى الثانى،
ترجمة جلال يحيى ، ١٩٩٣.
- عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال
الإنجليزى، النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٤٩.
- عبد الرحمن الرافعى: الزعيم أحمد عرابى، كتاب الهلال،
مارس ١٩٥٢.

- عبد العزيز بدر: مصر الحديثة قبيل الإحتلال البريطانى
وبعده، القاهرة، ١٩٢٣.
- عبد العزيز عرابى: الثورة العرابية ، لورد
كرومر.(ترجمة عبد العزيز عرابى)
- عبد العظيم رمضان: هوجة عرابى، هيئة الكتاب،
٢٠٠١.
- عبد العاطى محمد: الفكر السياسى للإمام محمد عبده،
الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
- عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦ ،
دمشق، ١٩٧٤.
- عبد المنعم إبراهيم الدسوقي: عبد الله النديم ودوره فى
الحركة السياسية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٠.
- عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى،
١٩٠٧-١٩١٥، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة
القاهرة، ١٩٧٢.
- لطيفة محمد سالم: إرهابات العدوان الإنجليزى على
مصر فى المذكرة المشتركة، الأهرام، ٢٢ مايو ٢٠٠١.
- لطيفة محمد سالم: مذبحة الإسكندرية، ٢١ يونيو
٢٠٠١.

- محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة، ١٩٥٩.
- محمد عوده: يوم القيامة فى عابدين، الأهرام ، ٢٠٠١.
- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، دار الجيل ، بيروت ١٩٧٧.
- محمود الخفيف: أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه ، كتاب الهلال ، يوليو ١٩٨١ .
- نعمان عاشور: بطولات مصرية، أحمد عرابى ، روز اليوسف، ١٩٧٣.
- يونان لبیب رزق: الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢- ١٩١٤ ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٧٠.

صدر للمؤلف

- موسوعة: رجال لهم تاريخ في مصر والدول العربية .
- * الجزء الأول: من: أبا إيبان .إلى: إحسان عبد القدوس.
- * الجزء الثانى: من: أحمد إبراهيم .إلى : أحمد زكى يمانى.
- * الجزء الثالث: من: أحمد سالم. إلى : أحمد عرابى.
- موسوعة الجيب لمخرجي السينما المصرية:
- * الجزء الاول: من ابراهيم بغدادى الى أحمد السبعاولى.
- * الجزء الثانى: من أحمد صقر إلى السيد بدير .
- المسرح الوثائقي: تطور فن كتابة القصة:
- * الجزء الأول: محمد حسين هيكل ومحمد تيمور.
- * الجزء الثانى: محمود تيمور وعيسى عبيد وطاهر لاشين.
- * الجزء الثالث: طه حسين.
- * الجزء الرابع: توفيق الحكيم.
- المسرح الوثائقي: فيصل بن عبد العزيز...الملك الذى أغتيل غدرا.
- المسرح الوثائقي: تأريخ المسرح المصري عبر عصره الحديث.
- مسرح الطفل : لا للشر .. نعم للحب .
- المسرح الاسلامى: مسرحية أصحاب الفيل.
- الأعمال الأدبية التاريخية:
- ١- أحمد عرابى: زعيم مصرى حتى النخاع.

٢- الملك فيصل: مؤسس المملكة السعودية الحديثة.

□ رائعة نجيب محفوظ: زقاق المدق بين الرواية والمسرح والسينما (دراسة نقدية).

□ أدب الطفل : قصة أصحاب الفيل .

□ أدب الطفل : قصة أصحاب الأخدود .

□ سيطرة ومال ودماء : قصة وسيناريو وحوار.

□ بطل المدينة : قصة وسيناريو وحوار.

□ القتل ومصيف جمصة الهادي (رواية) .

□ القاموس الإسلامي : (أ) .

□ مشاكل الإعلام التعاوني في العالم العربي . (دراسة نقدية) .

□ التاريخ القديم لشمال أفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب).

الكتاب الأول: السكان الأصليون ثم الفينيقيين وإمبراطورية

كرطاج.(باللغة الإنجليزية)

الكتاب الثاني: النفوذ الإغريقي والروماني والبيزنطي. (باللغة الإنجليزية)

□ قضايا ديموجرافية في كل من مصر وإسرائيل . (دراسة نقدية) باللغة

الإنجليزية.

□ الانشطار : التطور التاريخي للانشطار النووي.

□ لماذا تفوقت إسرائيل على العرب نوويا ؟

□ البرنامج النووي الإيراني:

* الكتاب الأول : هل ستصبح إيران دولة نووية تخشأها الدول المجاورة لها؟

* الكتاب الثاني: رعب داخل دول الخليج وإسرائيل من بناء القنبلة النووية الشيعية.

* الكتاب الثالث: بداية التعاون الخليجي العلني مع دول الغرب وإسرائيل لوقف بناء القنبلة الشيعية .

* الكتاب الرابع: المراحل التمهيديّة للمواجهة الكارثية بين الغرب ودول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى.

□ ظاهرة الاحتكار في الأسواق المصرية (دراسة نقدية).

□ تجاوب مصري ضعيف رغم الضغوط الأمريكية والأوروبية لتحرير

سياسة سعر الصرف خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ (دراسة نقدية).

□ مأساة أكراد سورية .

□ سلسلة قضايا عربية استراتيجية مثيرة للجدل:

مايو ٢٠٠٥ ، يوليو ٢٠٠٥ ، أغسطس ٢٠٠٥

□ كيف تواجه النرويج تفاقم المشكلة الإسلامية على أراضيها.

□ الصراع البريطاني الأرجنتيني حول جزر الفولكلاند.

الكتاب الأول: بداية الأزمة (باللغة الإنجليزية).

الكتاب الثاني: الاحتلال الأرجنتيني للفولكلاند (باللغة الإنجليزية) .

الكتاب الثالث: بريطانيا تستعيد جزر الفولكلاند بالقوة العسكرية
(باللغة الإنجليزية).

Ahmed Oraby

(1841-1911)

0000000000000000

**Great Egyptian Nationalist
Who fought against the British &
French Intervene in
Egyptian domestic affairs**



Hussein Hassanin

40
h
Bibliotheca Alexandrina



0678309